وضع الشباب

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

2025

ICYF

SESRIC

وضع الشباب في
الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
2025

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

© ديسمبر 2025 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. ويعطي المؤلفون الإذن بعرض أو نسخ أو تحميل أو طباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية، في أي ظرف كان. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر في سيسرك إلى العنوان المذكور أعلاه.

وتقع مسؤولية المحتوى والآراء والتأويلات والشروط الواردة في هذا العمل حصرا على عاتق المؤلفين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عنها.

ردمك: 978-975-6427-65-1

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان من دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المحتويات iii
شكر وتقدير v
المختصرات vi
توطئة viii
توطئة x
ملخص xii
مقدمة 1
1. السكان الشباب 4
1.1 السكان الشباب في أرقام 4
2.1 معدل نمو السكان الشباب 6
3.1 حصة الشباب في إجمالي السكان 8
2. الصحة والرفاه 11
1.2 المخرجات الصحية العامة 11
2.2 الصحة الإنجابية 16
3.2 المخاطر المرتبطة بالسلوك ونمط الحياة 26
4.2 الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي 34
3. التعليم وتنمية المهارات 38
1.3 إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 38
2.3 الالتحاق بالتعليم العالي 39
3.3 الخريجون من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات 42
4.3 نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي 43
5.3 تنقل الطلاب الدوليين 44
6.3 التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) 48
7.3 الاعتراف المتبادل بالشهادات 51
8.3 المنح الدراسية 52
9.3 التداعيات المترتبة على التقدم التكنولوجي في مجال التعليم 55

4.المشاركة الاقتصادية 64
1.4 القوى العاملة من الشباب 64
2.4 المشاركة في سوق العمل 67
3.4 العمالة 70
4.4 البطالة 73
5.4 معدل البطالة 76
6.4 الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) 78
7.4 الشباب الذين يعيشون في فقر 82
8.4 ريادة الأعمال 83
5.المشاركة الاجتماعية 88
1.5 البُعد السياسي 89
2.5 بُعد الانتخابات 90
3.5 بُعد الفضاء المدني 91
4.5 مؤشر تنمية الشباب 91
6.ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات 94
الملحق 101
أ. مجموعات البلدان الرئيسية المعتمدة في التقرير 101
ب. بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل 102
7.المراجع 103

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، وتحت الإشراف العام للسيد مظهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في سيسرك. وترأس السيد مزمل إيديما فريق البحث من دائرة الأبحاث في سيسرك الذي أعد التقرير، وضم الفريق كلا من الدكتور أسد باكملي، والسيدة فاطمة سيار، والدكتورة إيبيك ديدي أوغلو والسيدة سيتي نور المنورة بنت محمد رسلان. كما ساهم في إعداد التقرير كل من السيد سامي سردار، الرئيس التنفيذي لمركز الأعمال للشباب التابع لمنتدى التعاون الإسلامي للشباب، والسيدة جوهرة دينافاسوفا، خبيرة في مركز الأعمال للشباب.

وأعدت السيدة سيار الفصل 1 "السكان الشباب" والفصل 3 "التعليم وتنمية المهارات"، فيما أعد السيد إيديما الفصل 2 "الصحة والرفاه" وساهم في إعداد الفصل 4 "المشاركة الاقتصادية". وأعد السيد سردار والسيدة دينافاسوفا القسم الخاص بـ "ريادة الأعمال" في الفصل 4. والفصل 4 "المشاركة الاقتصادية" من إعداد كل من الدكتورة إيبيك ديدي أوغلو والدكتور أسد باكملي. واشترك السيد مزمل إيديما والسيدة سيتي نور المنورة بنت محمد رسلان في إعداد الفصل 5 "المساهمة الاجتماعية". وكان الفصل 6 "ملاحظات ختامية ومقترحات متعلقة بالسياسات" من إعداد كل أعضاء الفريق بشكل مشترك.

المختصرات

AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسبة
CDC	مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها
CIS	رابطة الدول المستقلة
COMCEC	لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد في 2019
ESALA	شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية
GYPI	المؤشر العالمي لمشاركة الشباب
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GER	معدل القيد الإجمالي
GPI	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ILO	منظمة العمل الدولية
IMR	معدل التنقل في اتجاه الداخل
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ISFD	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
LDMCs	البلدان الأعضاء الأقل نموا
LFPR	معدل المشاركة في القوى العاملة
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MMR	معدل الوفيات النفاسية
MoU	مذكرة تفاهم
NEET	خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي

OIC-SHPA	برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة
OIC-POA	برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي
OMR	معدل التنقل نحو الخارج
OPAAW	خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة
PPP	تعادل القوة الشرائية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SET-CAB	برنامج سيسرك لبناء قدرات الكفاءات الشابة
SPMC	برنامج المنح الدراسية للمجتمعات المسلمة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STDs	الأمراض المنقولة جنسيا
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
TQS	مبادرة الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UN IGME	فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
UN DESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNESCO UIS	معهد اليونسكو للإحصاءات
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNFPA-WCARO	المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغرب ووسط أفريقيا
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNDP	شعبة السكان بالأمم المتحدة
VET	التعليم والتدريب المهني
WHO	منظمة الصحة العالمية
WHO FCTC	اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
YDI	مؤشر تنمية الشباب
YTB	مؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة

توطئة

الشباب ركيزة أساسية لمستقبلنا، فهم يتمتعون بقدرات في الابتكار وتحقيق النمو وإحداث تغيير إيجابي في المجتمع. فهم فئة ديمغرافية حيوية بيدها القدرة على الدفع بعجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في جميع الأمم إذا هيئت الظروف الملائمة للاستفادة من قدراتهم. ولهم دور جوهري في رسم المشهد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتهم وخارجها. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي يشكل الشباب فيها نسبة كبيرة من إجمالي عدد سكانها ومن إجمالي عدد الشباب في العالم.

لطالما أدركت منظمة التعاون الإسلامي أهمية تمكين الشباب. فإلى جانب عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة (ICYSM) على أساس منتظم، هناك إجراءات مهمة اتخذت في إطار الجهود المبذولة لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها الشباب، ومن الأمثلة على ذلك وضع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW). وهذه الأطر الاستراتيجية تركز بالخصوص على تعزيز فرص التعليم والعمل وتشجيع المشاركة الفعالة في المجالين الاجتماعي والسياسي، كما تؤكد أيضا على أهمية النهوض بجودة الخدمات الصحية، وتحقيق التنمية الشاملة، والتمكين لبيئة شاملة تدعم الشباب في المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

حصل تقدم ملموس في مجال التعليم من حيث تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتعزيز مستويات القيد في التعليم العالي، وزيادة فرص الاستفادة من تعليم جيد في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما أثبتت المبادرات الرامية إلى مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات السوق وتعزيز التدريب المهني نجاعتها في تعزيز جاهزية شبابنا للالتحاق بسوق العمل. لكن تبقى هناك تحديات قائمة، لا سيما ما يتعلق بضمان الاستفادة العادلة والمنصفة من خدمات التعليم ومعالجة التفاوتات على مستوى جودة التعليم.

لا شك أن الصحة والرفاه عنصران أساسيان لا غنى عنهما في تنمية الشباب. ومع ما شهدنا من تحسن في خدمات الرعاية الصحية والمبادرات التي تخص تعزيز الصحة البدنية والنفسية، لا تزال بعض القضايا تفرض نفسها كتحديات مستمرة، مثل ارتفاع معدلات الخصوبة في سن المراهقة والوفيات النفاسية لدى المراهقات، والاستخدام المفرط لمواد الإدمان. ولتجاوز هذه التحديات لابد من تضافر جهود مختلف الأطراف المعنية لوضع استراتيجيات شاملة تتجسد في نتائج ملموسة.

وتمكين الشباب على مستوى المشاركة الاقتصادية يعد أيضا من المجالات التي تشهد إنجازات جديرة بالثناء، وتعرف في ذات الوقت تحديات تحتاج لمزيد من الجهود لتجاوزها. فالجهود المبذولة للتقليص من معدلات البطالة في صفوف الشباب وتعزيز ريادتهم للأعمال أعطت أكلها في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. لكن المعيقات التي تحول دون الانضمام لسوق العمل، خاصة بالنسبة للشابات، وارتفاع نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب تبقى من أبرز القضايا الملحة التي يتعين إيجاد حلول لها لدعم التمكين الاقتصادي للشباب، وهذا يعني أن ثمة حاجة إلى سياسات وطنية تستهدف الشباب بما يتماشى مع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب وغيرها من الأطر الاستراتيجية.

يعرض تقرير "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2025" صورة شاملة حول الوضع الراهن المتعلق بالتحديات القائمة في وجه الشباب والفرص المتاحة أمامهم في بلدان المنظمة. ويستعرض معطيات بشأن الاتجاهات الديموغرافية والصحة والرفاه والتعليم وتنمية المهارات والمشاركة الاقتصادية، بما يمكن من التوصل لفهم شامل للعوامل التي لها دور في تشكيل طبيعة حياة شبابنا. كما يجسد التقرير مرجعا قيما لصناع السياسات والمؤسسات التعليمية والجهات المقدمة للرعاية الصحية وباقي الأطراف المعنية، لأنه يقدم رؤى وتوصيات استراتيجية لتعزيز مساهمة الشباب في التنمية وطنيا وإقليميا.

أود أن أشدد على أن سيسرك ملتزم بدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها للنهوض بوضع الشباب في كل المجالات الممكنة. وإذ نمضي قدما في تحقيق مساعينا، أتمنى أن تتواصل الجهود الرامية لتمكين شبابنا، وتسخير إمكاناتهم من أجل مجتمعات أكثر ازدهارا. آمل أن يكون هذا التقرير مصدر إلهام وإرشاد لجهودنا، وأن يكون له دور في بناء مستقبل أكثر إشراقا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حيث تتاح لكل الشباب الفرصة للازدهار والمساهمة وتحقيق إمكاناته الكاملة.

زهراء زمرد سلجوق
المديرة العامة
سيسرك

توطئة

نقف اليوم على مشارف عهد جديد يميزه التقدم السريع في التكنولوجيا والتغير في الديناميكيات العالمية ونشأة تحديات جديدة، لذلك بات دور الشباب مهما أكثر من أي وقت مضى في تحديد ملامح مستقبل مجتمعاتنا. يقدم تقرير "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2025" دراسة شاملة للمشهد الراهن، وذلك بعرضه لتصورات ورؤى قيمة بخصوص وضع الشباب والتحديات التي يواجهونها والفرص القائمة أمامهم في جميع أنحاء الدول الأعضاء في المنظمة.

ففي عالمنا المعاصر الذي يتسم بالترابط بمستويات متزايدة يوما بعد يوم، حيث أخذت الحدود تتلاشى بحكم وسائل الاتصال الرقمي والترابط الاقتصادي، تعتبر فئة الشباب من السكان قوة ديناميكية تدفع بعجلة الابتكار والتغيير الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وبناء على هذا المعطى، من الضروري بذل جهود للتوصل لفهم جيد لاحتياجاتهم وتطلعاتهم والظروف التي يعيشون فيها من أجل صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة من شأنها تعزيز التنمية الشاملة والازدهار. وهذا التقرير بمثابة دليل معرفي يسلط الضوء على مختلف الأبعاد المتعلقة بتنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فكل فصول التقرير التي تغطي مواضيع من الاتجاهات الديموغرافية إلى المخرجات الصحية، ومن أنظمة التعليم إلى المشاركة الاقتصادية، تقدم صورة شاملة ومفصلة بشأن مختلف التحديات والفرص القائمة في وجه شبابنا. وهذا العمل تجل من تجليات الالتزام بتمكين الشباب وتعزيز حضورهم في عمليات صنع القرار.

ومن خلال التحليلات المتميزة والتصورات القائمة على البيانات، لا يقتصر التقرير فقط على تحديد أبرز المجالات التي تستدعي التدخل، بل ينوه أيضا بالمرونة والإبداع والابتكار التي يبرزها الشباب لتجاوز الصعوبات التي يواجهونها والدفع نحو التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم. وإدراكا للأثر العميق للعوامل الخارجية على مستوى تنمية الشباب، يؤكد التقرير على الحاجة الملحة إلى تدخلات ذات أهداف واضحة المعالم واستجابة على مستوى السياسات العامة لتلبية احتياجات الشباب المتزايدة والمتطورة باستمرار. فمن خلال تسخير معرفتنا ومواردنا الجماعية وشراكاتنا، بوسعنا التغلب على التحديات والصعاب في هذا المجال وسلك طريق معبد نحو مستقبل أكثر عدالة واستدامة للجميع.

نسعى جاهدين، بصفتنا منتدى التعاون الإسلامي للشباب (ICYF)، لتقديم إسهامات ذات جودة وتعزيز علاقات التعاون في مجال عملنا. فقد كان لرؤانا وتصوراتنا دور كبير في تشكيل فهم أوضح بخصوص التحديات التي يواجهها الشباب والفرص المتاحة أمامهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما من شأنه تمهيد الطريق لاتخاذ قرارات مستنيرة واعتماد إجراءات ذات مغزى. وبالتحاقنا بالجهود التي ينص عليها هذا التقرير، فلنحافظ على التزامنا بتمكين الشباب، وإسماع صوتهم، وتهيئة المجال لمستقبل أكثر إشراقا وازدهارا. فبالتعاون يمكننا الاستفادة من الإمكانات التي يتمتع بها شبابنا لإحداث تغيير وبناء مجتمعات شاملة ومرنة وجاهزة للنمو المستدام.

من خلال هذا التقرير وإصداراته المستقبلية نروم مواصلة تقديم تقديرات وتصورات مفيدة بخصوص وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما يساعد على تطورهم وتقدمهم. نتمنى أن يكون هذا التقرير قد وفق في استعراض إمكانات دولنا الأعضاء للاستفادة منها من أجل عالم أفضل للجميع.

طه أيهان

رئيس

منتدى التعاون الإسلامي للشباب

ملخص

السكان الشباب

الشباب، حسب تعريف الأمم المتحدة، هم الأفراد المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 عاما، وهي الفترة العمرية التي تتسم بالانتقال إلى مرحلة النضج. إن فهم الاتجاهات الديموغرافية للشباب أمر أساسي لوضع سياسات مستنيرة وتحقيق تنمية مستدامة. ففي عام 2024، بلغ عدد الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو 381 مليونا، أي ما يعادل 30% من إجمالي عدد الشباب في العالم، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 389 مليونا في عام 2025، ممثلا 30.3% من الإجمالي العالمي. وملحوظ أن بلدان المنظمة تتمتع بنسبة أعلى للمراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-19 سنة مقارنة بالمتوسط العالمي، وهذا يعني مستوى عال من الفتوة من حيث متوسط العمر. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و 2024، زاد عدد الشباب في بلدان المنظمة بمعدل سنوي متوسطه 1.7%، وهو ما يفوق المتوسطات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع بلدان المنظمة بأعلى حصة من الشباب في إجمالي عدد السكان مقارنة بباقي مجموعات البلدان. وفي وقت تواجه البلدان المتقدمة تحديات متزايدة بسبب شيخوخة السكان، تتمتع مجموعة بلدان المنظمة بفرصة ديموغرافية فريدة يمكن تسخيرها لتكون محركا رئيسيا للنمو والتنمية.

الصحة والرفاه

في مجال الصحة، بلغ متوسط العمر المتوقع عند سن الخامسة عشرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2024 حوالي 57 سنة، أي أقل بخمس سنوات من المتوسط العالمي البالغ 62 سنة. ومتوسط الإناث على هذا الصعيد أعلى (58.8 سنة) مقارنة بالذكور (55.2 سنة). وبلغ معدل وفيات الشباب في بلدان المنظمة 13.8 حالة وفاة لكل 1000 شاب عام 2023، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 10.5. وتتمثل أبرز أسباب الوفاة بين الشباب في الإصابات والأمراض الوبائية (41%)، تليها الأمراض المعدية (33%)، ثم الأمراض غير المعدية (25%).

شهدت مخرجات الصحة الإنجابية تحسنا ملحوظا، إذ انخفض معدل الخصوبة لدى المراهقات من 70.7 إلى 58.0 ولادة لكل 1000 فتاة بين عامي 2015 و2024. وعلى الرغم من ذلك، بلغ المعدل في مجموعة بلدان المنظمة مستويات عالية في 2024 مقارنة بمتوسطات باقي مجموعات البلدان والمتوسط العالمي. كما انخفض معدل الوفيات النفاسية من 378 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية إلى 299 حالة وفاة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2023، وهذا يعني وجود تحسن في ظروف الصحة النفاسية في بلدان المنظمة.

في عام 2024، بلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الشباب البالغة أعمارهم بين 15 و24 عاما ما يقرب من 0.31% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهذا يعكس تراجعا يقدر بنسبة 0.13 نقطة مئوية مقارنة بعام 2015. والإناث هن أكثر من يعاني من الإصابة بالفيروس، إذ بلغ معدل انتشاره في صفوفهن 0.38% مقارنة بنسبة 0.25% في صفوف الذكور.

ويعد تعاطي مواد الإدمان ومختلف أشكال الإدمان السلوكي منتشرا بصورة كبيرة في صفوف الشباب في جميع أنحاء العالم، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست استثناء في ذلك. فتعاطي التبغ من مصادر القلق الكبيرة، إذ بلغ معدل انتشار التبغ بين المراهقين (15-19 سنة) 6.7%، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.3%، ويخفي هذا المعدل فجوة كبيرة بين الجنسين، حيث يؤثر على 10.7% من الذكور مقابل 2.3% من الإناث. لكن هناك تقدم ملموس على مستوى 30 بلد عضو في المنظمة من حيث فرض حظر على تمويل شركات التبغ أو المساهمة في الحملات الإعلامية المناهضة للتدخين المستهدفة للشباب. في المقابل، إن معدل شرب الكحول حاليا بين المراهقين أقل بكثير في بلدان المنظمة (4.9%) مقارنة بالمتوسط العالمي (21.8%)، ما يعكس تأثير الأعراف الثقافية والدينية.

يقضي الشباب وقتا طويلا على الإنترنت، حيث يبلغ متوسط استخدام الإنترنت في الفئة العمرية 16-24 عاما أكثر من 7 ساعات يوميا. وعلى الرغم من ما ييسره هذا المستوى العالي من المشاركة الرقمية من فرص للتواصل والتعلم، إلا أنه يثير مخاوف بشأن الإدمان الرقمي، الذي تم ربطه باضطرابات النوم، والتحديات المتعلقة بالصحة النفسية، وضعف الأداء الأكاديمي.

وتفرض المشاكل المتعلقة بالصحة النفسية عبئا كبيرا على الشباب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وكثيرا ما ينتج عن الحالات المرتبطة بالصحة النفسية، مثل الاكتئاب والقلق، سلوكيات عالية الخطورة وتصنف بذلك من بين الأسباب الرئيسية للأمراض والإعاقة في صفوف الشباب. ففي بلدان المنظمة، تبلغ معدلات الانتحار في أوساط الشباب 5.5 حالات انتحار لكل 100 ألف من السكان، وبمعدل 7.7 حالات انتحار بين الذكور من الشباب و 2.9 بين الإناث منهم. وساهم تفشي جائحة كوفيد-19 في تفاقم التحديات المتعلقة بالصحة النفسية في صفوف الشباب.

التعليم وتنمية المهارات

يتمتع 83.8% من الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالقدرة على القراءة والكتابة، مع وجود فجوة واضحة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، بمعدلي 85.9% و 81.9% على التوالي. ومن بين البلدان التي تتوافر عنها بيانات، تجاوزت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب نسبة 90% في 28 بلد، في حين سجل بلد واحد فقط نسبة أقل من 50%. ولغاية عام 2024، يقدر أنه ما يقرب من 48.3 مليون شاب في بلدان المنظمة صنفوا ضمن فئة الأميين، 57.8% منهم من الإناث.

وارتفع معدل القيد في التعليم العالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 34.1 مليون شخص في 2014 إلى 46.8 مليون في 2024، وهذا يجسد زيادة بنسبة 37.4%، مع ارتفاع عدد الإناث من 16.6 مليون إلى 23.8 مليون (زيادة بنسبة 43.7%) والذكور من 17.5 مليون إلى 23 مليون (زيادة بنسبة 31.4%). وتتعدى نسبة إجمالي القيد في 18 بلدا عضوا في المنظمة المتوسط العالمي، ولكنها تقل عن 10% في 6 بلدان أخرى، وفي ذلك دلالة على تدني مستويات المشاركة في التعليم العالي. كما أن هناك تباينا كبيرا بين بلدان المنظمة من حيث نسب قيد الذكور والإناث في التعليم العالي. فهناك بلدان ترتفع فيها معدلات قيد الذكور في التعليم العالي، وهناك بالمقابل بلدان أخرى ترتفع فيها مستويات قيد الإناث إلى حد كبير.

وقد قطعت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي أشواطا كبيرة في مسألة إيلاء الأولوية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهو أمر بالغ الأهمية للنهوض بالابتكار التكنولوجي وتعزيز التنافسية في الاقتصاد العالمي. فلخريجي هذه التخصصات مكانة هامة في مجال تطوير التكنولوجيات والحلول الحديثة، وارتفاع معدلات هذه الفئة من خريجي الجامعات في بعض بلدان المنظمة انعكاس لمدى الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها هذه التخصصات لتعزيز النمو الوطني في هذه البلدان.

ويبلغ متوسط نسبة المدرسين إلى عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنظمة معدلا يناهز 27.3 طالبا لكل مدرس، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي، وهذا يشير إلى وجود نقص التمويل المخصص للمدارس أو الأنظمة المتعلقة بالمدرسة. فبين عامي 2019 و 2023، حصلت زيادة كبيرة في عدد الطلاب المنحدرين من بلدان المنظمة الذين يتابعون تعليمهم العالي في الخارج، حيث ارتفع عددهم من 1.44 مليون طالب في 2019 إلى أكثر من 1.89 مليون طالب بحلول عام 2023، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وتعد الإمارات العربية المتحدة، من بين كل بلدان المنظمة، الوجهة الأكثر استقطابا للطلاب الدوليين، إذ يبلغ عددهم ما يناهز 239 ألف طالب.

ويعتبر التعليم والتدريب المهني من العناصر الهامة والقيمة في إعداد الشباب للانخراط في القوى العاملة. وتبلغ نسبة الشباب المقيدين في التعليم المهني في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي 6.1%، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.9%. كما سجل عدد الطلاب في التعليم المهني في المرحلة الثانوية زيادة أكبر بكثير خلال فترة 2009-2019 في مجموعة بلدان المنظمة (72.9%) مقارنة بالعالم (20.8%).

يعد الاعتراف المتبادل بالشهادات عبر الحدود أمر ضروري للشباب الذين يطمحون إلى متابعة التعليم والفرص الوظيفية على الصعيد الدولي. وهذا الاعتراف يخول للطلاب التنقل لغرض التعليم من خلال إتاحته فرص الوصول إلى مؤسسات تعليمية وبرامج تدريبية عالية الجودة على مستوى العالم، وهذا ما يمكنهم من تعزيز آفاقهم المهنية وقابلية توظيفهم. كما أنه من عوامل التنمية الشخصية ويساهم في خلق قوى عاملة تتسم بالتنافسية على الصعيد العالمي، ويعزز الشمولية والتنوع والتعاون الدولي من أجل مستقبل مزدهر. لذلك من شأن الاعتراف المتبادل الفعال أن يسهم في بناء مجتمع أكثر تكاملا في مجموعة بلدان المنظمة، وبالتالي يصبح المجال مفتوحا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتفاهم الثقافي والتقدم الجماعي. وللمنح الدراسية أيضا دور مهم في تمكين الشباب، وذلك لما تتيحه من إمكانية الاستفادة من تعليم جيد وتعزيز النمو الشخصي والمهني، لا سيما للأشخاص الذين يواجهون تحديات مالية. ولتحقيق تقدم ملموس وتعزيز المساواة في التعليم، من المهم جدا توسيع نطاق فرص المنح الدراسية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء لتمكين أكبر عدد ممكن من الطلاب من الاستفادة من هذه البرامج.

وبخصوص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن المعدلات متفاوتة بصورة كبيرة من حيث نسبة استفادة المدارس الثانوية التأهيلية من الكهرباء، إذ في 21 من أصل 44 بلدا تتمتع المدارس الثانوية بالوصول الكامل للكهرباء (100%)، بينما تقل النسبة في بعض البلدان عن 50%. وعلى نفس المنوال، تستفيد مدارس التعليم الثانوي التأهيلي في 12 بلدا عضوا في المنظمة، من أصل 40 بلدا تتوفر البيانات بشأنها، بنسبة 100% من خدمة الإنترنت، في حين أن 13 بلدا آخر تقل فيها هذه النسبة عن 50%. وبالنظر

إلى مستوى توفير تكنولوجيا الحاسوب للأغراض التعليمية في المدارس الثانوية التأهيلية، فإن 16 بلدا من أصل 45 بلدا عضوا في المنظمة يتمتع بتغطية كاملة، بينما 90% على الأقل من المدارس في ستة بلدان آخرى تستفيد من الحواسيب في التعليم، في حين أن أقل من نصف المدارس لها هذه الميزة في 10 بلدان أعضاء أخرى.

وبصورة عامة، ثمة إنجازات كبيرة وأيضا تحديات قائمة في مجال التعليم وتنمية المهارات في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فبينما قطعت أشواط على صعيد زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم العالي، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة وحتى بين الذكور والإناث. كما أن زيادة التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتوسيع نطاق التدريب الفني والمهني وارتفاع معدلات تنقل الطلاب عبر الحدود تعكس اتجاهات إيجابية تستلزم جهودا إضافية لتعزيزها. لكن هناك تحديات قائمة تعيق الشباب عن المساهمة بشكل كامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك ارتفاع المعدلات المتعلقة بعدد الطلاب إلى المدرسين، والتفاوت في فرص الاستفادة من التكنولوجيا، والنواقص في البنية التحتية.

المشاركة الاقتصادية

زاد إجمالي القوى العاملة الشابة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة مطردة على امتداد الأعوام الخمسة الماضية، إذ ارتفع المعدل من 147.3 مليونا المسجل عام 2020 إلى 157.9 مليونا في 2024، وتشير التوقعات ارتفاع المعدل أكثر ليبلغ 160.8 مليونا في 2025. كما أن حصة بلدان المنظمة من القوى العاملة الشابة على الصعيد العالمي بدورها سجلت زيادة من 29.3% عام 2020 إلى 29.8% عام 2024، ومن المتوقع أن يبلغ المعدل 30.1% في 2025. لكن تبقى هناك تفاوتات مستمرة بين الجنسين من حيث القوى العاملة الشابة، إذ يمثل الذكور نسبة أكبر من القوى العاملة مقارنة بالإناث.

وسجلت حصة القوى العاملة من الشباب في إجمالي القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا طفيفا من 19.8% في 2020 إلى 19.6% في 2024، لكنها رغم ذلك ظلت أعلى من المتوسط العالمي (14.2%). كما ارتفع معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة بشكل طفيف من 41.5% في 2020 إلى 42.8% في 2024، ومن المتوقع أن ينخفض قليلا إلى حدود 42.7% في 2025. وبين عامي 2020 و 2025، بلغ معدل إجمالي المشاركة في القوى العاملة في بلدان المنظمة مستويات أعلى من المتوسط العالمي. لكن ثمة فجوة كبيرة بين الشباب من الذكور والإناث من حيث معدلات المشاركة في القوى العاملة، ففي بلدان المنظمة بلغ معدل مشاركة الذكور 51.8% مقارنة بـ 33.4% في صفوف الإناث لحدود عام 2024.

وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل عمالة الشباب في بلدان المنظمة بحصة 14 مليون شخص بين عامي 2020 و 2024 وبلغ بذلك حجمها 140.7 مليون شخص، ومرد ذلك في المقام الأول ارتفاع معدل عمالة الشباب الذكور. وبحلول عام 2024، بلغ متوسط حصة الشابات من إجمالي العمالة الشابة 38.4% في بلدان المنظمة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 39.8%.

تراجع معدل البطالة في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 17.1 مليون عام 2023، بعد بلوغه ذروته المتمثلة في 20.4 مليون عام 2020، لكنه سرعان ما عاد ليرتفع مجددا بشكل طفيف إلى 17.2 مليونا عام 2024، ومن المتوقع أن يبلغ 17.6 مليونا عام 2025. وإلى حدود عام 2024، بلغ عدد الشباب الذكور العاطلين عن العمل 1.6 ضعف عدد الشابات العاطلات عن العمل، أي 10.7 مليون و 6.5 مليون على التوالي.

أما على الصعيد العالمي، فقد أخذ معدل بطالة الشباب يسير في اتجاه تنازلي منذ أن بلغ ذروته في عام 2020 الذي شهد بداية تفشي جائحة كورونا. وبحلول 2024، بلغ المعدل 12.6%، بالمقارنة مع 15.5% المسجلة في عام 2020. وقد لوحظ اتجاه مماثل في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض متوسط معدل بطالة الشباب من 13.9% إلى 10.9% خلال نفس الفترة، وكان بذلك أقل بقليل من المتوسط العالمي. والجدير بالذكر أن معدلات البطالة بين الذكور من الشباب في جميع أنحاء العالم وبلدان المنظمة كانت أعلى قليلا من معدلات البطالة بين الشابات في عام 2024. ومع ذلك، تشير التوقعات الخاصة بعام 2025 إلى أن معدلات البطالة بين الجنسين ستتقارب لتصل إلى نفس المستوى تقريبا. ففي عام 2024، بلغ متوسط معدل بطالة الشباب في بلدان المنظمة 10.8% للإناث و 11% للذكور، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12.7% و 12.4% على التوالي. وبالتالي، يظل معدل بطالة الشباب في بلدان المنظمة أقل من المتوسط العالمي لكل من الذكور والإناث.

وخلال فترة خمس سنوات، ارتفع عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) بمعدل 0.6 مليون شاب، من 99.3 مليون في 2020 إلى 99.9 مليون في 2024. ومن المتوقع أن يسجل عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب زيادة إضافية في 2025 بمقدار 1.8 مليون ليصل الإجمالي إلى 101.6 مليون. وزيادة على ذلك، سُجل تفاوت كبير بين الجنسين في عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب . ففي عام 2024، كان عدد الإناث من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أكثر من ضعف عدد الذكور. وشكل إجمالي عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان المنظمة حوالي 30.1 مليون من الذكور و 69.8 مليون من الإناث. ونسبيا، شكلت الإناث 69.8% من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، وهو ما يزيد قليلا عن المتوسط العالمي البالغ 66.9%. كما يشير معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى اتساع الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بقيت نسبة 37.3% من الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في 2024، أي ضعف نسبة الشباب الذكور من نفس الفئة والتي بلغت 15.6%. وكلا الرقمين أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 28.2% في صفوف الإناث و13.1% في صفوف الذكور.

وعلى الصعيد العالمي، 6.9% من الأشخاص العاملين البالغين 15 سنة فأكثر، كانوا من أسر معيشية يقل دخلها عن خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار أمريكي في اليوم في عام 2024. وبالمقارنة، كان متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بنسبة 3.5 نقطة مئوية، حيث يعيش 10.4% من الأشخاص العاملين في بلدان المنظمة تحت خط الفقر. وانخفضت نسبة الفقر بين العاملين في بلدان المنظمة بشكل طفيف من 10.7% في 2019 إلى 10.4% في 2024، ما يشير إلى إحراز قدر محدود من التقدم خلال تلك الفترة. وعلى النقيض من ذلك، انخفض معدل الفقر بين العاملين على الصعيد العالمي بشكل أكثر وضوحا، من 7.8% في 2020 إلى 6.9% في 2024، مواصلا اتجاهه التنازلي بعد الارتفاع المرتبط بجائحة كوفيد-19. وتبقى نسبة الفقر بين الشباب العاملين أعلى بكثير مقارنة بإجمالي السكان في سن العمل، سواء على المستوى العالمي أو في بلدان المنظمة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 16.0% من الشباب العاملين في بلدان المنظمة عاشوا تحت خط الفقر في 2024، بالمقارنة مع 12.0% على مستوى العالم.

أخذت مسألة ريادة الأعمال تحظى بمكانة بارزة بوصفها عنصرا مهما من عناصر التمكين الاقتصادي للشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال الجهود المتضافرة لمعالجة التحديات القائمة واغتنام الفرص المتاحة وتعزيز بيئة مواتية لريادة الأعمال، يمكن لبلدان المنظمة أن تصبح مراكز عالمية للابتكار والحيوية الاقتصادية.

وضمن البيئة الديناميكية لبلدان المنظمة، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالخصوص طفرة ملحوظة في الاستثمارات في الشركات الناشئة، لا سيما في قطاع التكنولوجيا المالية. وتؤدي العديد من مراكز احتضان المشاريع ومسرعات الأعمال والمجمعات التكنولوجية دورا محوريا بوصفها أدوات للتعاون بين رواد الأعمال والباحثين والمستثمرين والخبراء في المجال. ومن شأن إحداث مؤشر بيئة الأعمال الناشئة في منظمة التعاون الإسلامي أن يكون بمثابة منصة لتشجيع البلدان على المشاركة ورصد الوضع المتعلق بالأعمال الناشئة، إذ يتيح المؤشر عرض معلومات شاملة عن بيئة الأعمال الناشئة في بلدان المنظمة من خلال توفير صورة عامة وتحليلات قائمة على البيانات.

المشاركة الاجتماعية

تظل المشاركة الاجتماعية للشباب ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة، إلا أن العديد من الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يزالون يواجهون عوائق تحول دون مشاركتهم المدنية والاجتماعية والسياسية، ويعزى ذلك إلى التسلسلات الهرمية التقليدية ومحدودية الوصول إلى منصات صنع القرار. وتولي إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب أولوية خاصة للإدماج الاجتماعي وتمكين الشباب والمجتمع المدني بوصفها مجالات رئيسية تهدف إلى تعزيز دور الشباب كشركاء في التنمية ووكلاء للتغيير. ورغم ما يظهره المؤشر العالمي لمشاركة الشباب ومؤشر تنمية الشباب من تقدّم، حيث ارتفع متوسط مؤشر تنمية الشباب في بلدان المنظمة من 0.61 في 2013 إلى 0.70 في 2023، إلا أن مستويات المشاركة لا تزال متفاوتة بين بلدان المنظمة. وتظهر بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام وسلطنة عمان وقطر وماليزيا والكويت، مستويات قوية من تنمية الشباب من خلال استراتيجيات شاملة ومبادرات قيادية، في حين تتخلف بلدان أخرى عن الركب نتيجة قيود هيكلية واقتصادية واجتماعية. إن تعزيز تمثيل الشباب، وتوسيع المساحات المدنية، واعتماد سياسات شبابية قائمة على الأدلة يعد أمرا ضروريا للاستفادة الكاملة من المكسب الديموغرافي وتعزيز تقدم شامل ومستدام في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات

يبرز التحليل المفصل للتركيبة السكانية والصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية للشباب في هذا التقرير أهمية اعتماد سياسات تركز على الشباب وتسهم في التغلب على التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، يعرض التقرير مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لتعزيز رفاه الشباب وتنميتهم. وتشمل هذه التوصيات:

الصحة والرفاه: تثقيف الشباب بشأن أنماط العيش الصحية والحياة المفعمة بالنشاط، وإيجاد حلول شاملة للشباب بشأن تعاطي المخدرات والإدمان واستخدام التبغ والرفاهية الرقمية، وإعطاء الأولوية للاستثمارات في النظام الصحي لتعزيز مرونته والتأهب لجوائح محتملة أو حالات عدم اليقين في المستقبل، وتخصيص الموارد لتعزيز خدمات الصحة النفسية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

التعليم وتنمية المهارات: التشجيع على اعتماد مقاربة شاملة لتعزيز إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، وإدراج المهارات الحياتية في مبادرات التعليم المهني، وتعزيز فرص الاستفادة من التعليم من خلال تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا.

المشاركة الاقتصادية: تعزيز ريادة الشباب للأعمال والنهوض بالقطاع العام لدعم توظيف الشباب، ومواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل للتقليص من حجم البطالة الهيكلية في صفوف الشباب، وإجراء أبحاث مكثفة للإشراف على المبادرات المعنية بتوظيف الشباب وريادتهم للأعمال المنصوص عليها في الوثائق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي.

تهدف هذه التوصيات في مجملها إلى المساهمة في إحداث بيئة تمكن الشباب من النجاح، وهذا الأمر من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار في بلدان المنظمة. ولتنفيذ هذه التوصيات على نحو فعال، ثمة حاجة إلى بذل جهود منسقة ومستدامة بين البلدان الأعضاء في المنظمة. فإعطاء الأولوية لتنمية الشباب في جداول أعمال السياسات الوطنية بما يتماشى مع الأطر الاستراتيجية للمنظمة أمر غاية في الأهمية لتسخير إمكانات الشباب والدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التقدم الاجتماعي.

مقدمة

إن الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي شريحة سكانية ذات أهمية كبيرة، فهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي سكان هذه البلدان وإجمالي الشباب في العالم. ولا شك أن هذا الوضع ينطوي على الإمكانات الضخمة والدور المحوري الذي يمكن للشباب أن يضطلع به في تحديد معالم الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ليس فقط في بلدانهم ولكن في العالم بأسره.

ولكون الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يمثلون الجيل القادم من القادة والمبتكرين والقوى العاملة، فإنهم المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والازدهار الاجتماعي. فمن شأن انخراطهم الفعال في مختلف القطاعات أن يفضي إلى نتائج كبيرة في الإنتاجية والإبداع والقدرة التنافسية على النطاق العالمي. كما أنه من المهم جدا معالجة التحديات التي يواجهها الشباب، مثل البطالة وعدم كفاية التعليم والتفاوتات الصحية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وعلى نطاق أوسع، يساهم الشباب من بلدان المنظمة في إثراء التركيبة السكانية للعالم، ولذلك أثر على الاتجاهات الدولية المتعلقة بالهجرة وأسواق العمل والتبادل الثقافي.

وإدراكا من المنظمة بالأهمية الاستراتيجية لهذه الشريحة الهامة من السكان، أطلقت العديد من المبادرات التي تهدف إلى تسخير إمكانات شبابها. وتمثل كل من استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب[1] وبرنامج عمل منظمة التعاون

استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب من أطر السياسات الشاملة المصممة بهدف معالجة التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها الشباب في بلدان المنظمة. وتؤكد الاستراتيجية على تعزيز التعليم وفرص العمل وتشجيع المشاركة الفعالة في الحقلين الاجتماعي والسياسي. كما تركز أيضا على النهوض بالخدمات الصحية للشباب والدعوة إلى تنمية شاملة لتمكين الشباب من المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

وينص **برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025** على أهداف طموحة في مختلف القطاعات، ويشمل ذلك التعليم والعمالة والصحة والإدماج الاجتماعي. يعكس هذا البرنامج أهمية بناء قدرات الشباب وتعزيز برامج تبادل الشباب وتحسين الاستراتيجيات المعنية بتوظيف الشباب وتوفير التعليم الجيد وتنمية مهارات ريادة الأعمال والدرايات المهنية.

وتعزز هاتين المبادرتين وثيقة مرجعية أخرى ذات أهمية بالغة، ويتعلق الأمر **بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)**، التي تتطرق لمسائل متعلقة بالتفاوتات القائمة بين الجنسين وتركز على تمكين الشابات. وتدعو هذه الخطة إلى تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف، بهدف سد الفجوة بين الذكور والإناث وضمان أن يكون التقدم المحرز في تنمية الشباب شاملا ومنصفا.

[1] راجع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب [https://www.sesric.org/files/Youth-Strategy.pdf]

الإسلامي حتى عام 2025[2] وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)[3] نماذج للأطر المحورية التي توجه الجهود المبذولة. وهذه الأطر الاستراتيجية مجتمعة توفر خارطة طريق متينة للنهوض بوضع الشباب في بلدان المنظمة. فهي تدعو إلى تنسيق جهود البلدان الأعضاء لتنفيذ سياسات لا تقتصر على تلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل ترسي الأسس من أجل التنمية المستدامة.

تقرير وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعده سيسرك بالتعاون مع منتدى التعاون الإسلامي للشباب (ICYF) وفقا للتكليف الصادر عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، الذي عقد في إسطنبول شهر أكتوبر 2016، وهو الوثيقة الفنية المرجعية لدورات وزراء الشباب والرياضة التي تعقد مرة كل سنتين. ويتطرق التقرير بالتفصيل لوضع الشباب والتحديات التي يواجهونها والفرص القائمة أمامهم في بلدان المنظمة، ويقدم تصورات وتوصيات لتعزيز إسهامهم في النمو على المستويين الوطني والإقليمي.

وإصدار 2025 لهذا التقرير هو الرابع ضمن سلسلة تقارير. ويستعرض وضع الشباب في بلدان المنظمة، ومن خلال هذا الاستعراض يمكن فهم الأبعاد الديموغرافية والصحية والتعليمية والاقتصادية التي تطبع حياتهم. وعلى هذا الأساس، يقع التقرير في ستة فصول.

يقدم الفصل الأول "السكان الشباب" تحليلا مفصلا للوضع الديموغرافي للشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويتناول الحجم الديمغرافي لفئة الشباب وتوزيعه والاتجاهات المتعلقة بهم، مع تسليط الضوء على الحصة الكبيرة التي يمثلونها على الصعيد العالمي. وذلك لأن الفهم الجيد لهذه الأنماط الديموغرافية من الأمور ذات الأهمية القصوى من أجل صياغة سياسات فعالة والتخطيط الاستراتيجي للاستفادة من إمكانات الشباب في إطار مساعي تحقيق التنمية المستدامة.

ويتطرق الفصل الثاني، الذي يغطي قضية "الصحة والرفاه"، لجوانب متعددة، تشمل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ومدى انتشار المشاكل الصحية، والمبادرات الرامية إلى تعزيز الصحة البدنية والنفسية. ومن خلال هذا الفصل، يبرز التقرير مدى أهمية تمتع الشباب بصحة جيدة بوصف ذلك أساسا لمجتمع منتج، ويناقش أيضا التحديات القائمة والفرص المتاحة للنهوض بمجال الصحة ومخرجاته.

ويناقش الفصل الثالث وضع "التعليم وتنمية المهارات" في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. يسلط الضوء على الدور الجوهري للتعليم في تمكين الشباب، وذلك من خلال طرح قضايا متعلقة بالوصول إلى التعليم وجودته ومدى تلبيته لمتطلبات الواقع. كما يتناول الفصل أيضا مسألة التدريب المهني ومواءمة البرامج التعليمية مع احتياجات السوق والتقدم التكنولوجي لتعزيز قابلية توظيف الشباب ومشاركتهم الاقتصادية.

ويعد موضوع "المشاركة الاقتصادية" للشباب، الذي يغطيه الفصل الرابع، مؤشرا بالغ الأهمية للدلالة على مدى استقرار الاقتصاد في أي بلد وإمكانات نموه. وهذا الفصل يستعرض جوانب متنوعة تتعلق بمشاركة الشباب في سوق العمل، ويقدم تحليلا شاملا بخصوص مساهمتهم في الاقتصاد والتحديات القائمة والفرص المتاحة أمامهم. ويعرض نقاشا بشأن العمالة والبطالة وريادة الأعمال في أوساط الشباب، مع التأكيد على الحاجة إلى سياسات تدعم التمكين الاقتصادي وتقلل من الحواجز التي تحول دون انخراطهم في سوق العمل.

[2] راجع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي [https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=16&refID=5]

[3] اطلع على خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة [https://www.oic-oci.org/upload/documents/opaaw/opaaw_en.pdf]

يبرز الفصل الخامس "المشاركة الاجتماعية" الدور الحيوي لمشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية والسياسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ويوضح كيف يساهم الانخراط الفاعل في تعزيز التماسك الاجتماعي والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة. ويشير الفصل أيضا إلى التقدم المحرز في تنمية الشباب، مع الإقرار باستمرار أوجه عدم المساواة والعوائق التي تحد من قدرة الشباب على التأثير في عمليات صنع القرار.

ويجسد الفصل الأخير توليفة لنتائج الفصول السابقة ويقدم توصيات استراتيجية لصانعي السياسات. ويبرز أهمية تنفيذ سياسات تستهدف الشباب وتعالج التحديات المرصودة وتمكن من تسخير فرص التنمية القائمة. وتتمحور التوصيات حول تعزيز التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية للشباب، وضمان المساواة بين الجنسين، وتعزيز بيئة شاملة تدعم الرفاه العام والتمكين للشباب في بلدان المنظمة.

1. السكان الشباب

فئة الشباب من أبرز نقاط القوة التي تتمتع بها بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتشير التوقعات إلى أن بلدان المنظمة ستكون موطنا لما يقرب من ثلث شباب العالم بحلول عام 2025. والفهم الدقيق للاتجاهات الديموغرافية للشباب شرط ضروري من أجل تصميم السياسات والبرامج الملائمة وتوجيه عمليات صنع القرار لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. والغرض من هذا الفصل هو تحليل الطبيعة الديموغرافية للشباب في بلدان المنظمة من خلال مقاربة شمولية تعتمد تحليل ودراسة الأدبيات ومجموعات البيانات الإحصائية ذات الصلة بالمجال. ومن أجل تقييم مقارن لوضع الشباب في بلدان المنظمة والعالم، يوظف التقرير مجموعة من المؤشرات.

1.1 السكان الشباب في أرقام

ليس هناك تعريف دولي جامع مانع ومتفق عليه بخصوص مفهوم الفئة العمرية للشباب. وللأغراض الإحصائية، تعتمد الأمم المتحدة تعريفا يحصر الشباب في الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 عاما.[4] وتتسم هذه الفترة العمرية من الحياة بانتقال الفرد من التبعية المرتبطة بالطفولة إلى الاستقلال في مرحلة النضج والرشد. وتشوب هذه الفترة العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية والديموغرافية التي تمهد الطريق لمرحلة الرشد، ومن الأمثلة على ذلك التعليم والزواج والدخول إلى سوق العمل.

الشكل 1.1: السكان الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصتهم من إجمالي شباب العالم، 2014-2029

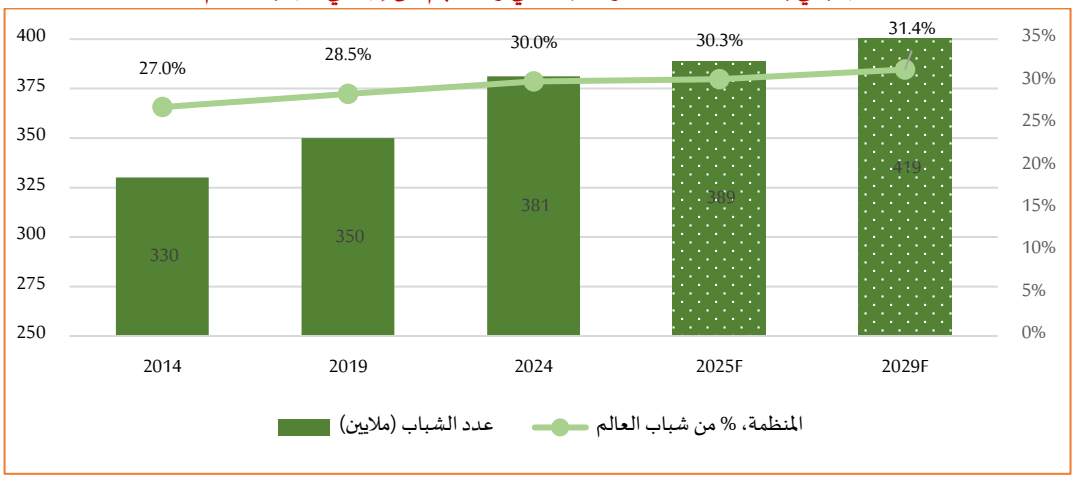

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024. "F" تدل على قيم متوقعة.

[4] يعتمد هذا التقرير تعريف الأمم المتحدة للشباب، أي الفئة العمرية 15-24.

يجسد الشباب حصة كبيرة من إجمالي سكان العالم. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، زاد عدد الشباب في العالم بنسبة 3.6% بين عامي 2019 و 2024، حيث ارتفع من 1.23 مليار إلى 1.27 مليار شاب، ما مثل 15.6% من إجمالي سكان العالم في 2024. كما زاد عدد الشباب في بلدان المنظمة بنسبة 8.9%، حيث ارتفع من 350 مليون في 2019 إلى 381 مليون في 2024، ما مثل حوالي 30.0% من إجمالي عدد شباب العالم. وتشير هذه التقديرات إلى أنه بحلول عام 2025، من المتوقع أن يبلغ عدد الشباب في بلدان المنظمة 389 مليونا، وبذلك ستستأثر بنسبة 30.3% من إجمالي شباب العالم (الشكل 1.1). وتكتسي مسألة حجم عدد السكان الشباب أهمية كبيرة في سياق التنمية المستدامة، لأنه من العناصر ذات الدور الفارق في نمو القوى العاملة والضغط على الاقتصاد من حيث خلق فرص العمل.

الشكل 2.1: توزيع السكان الشباب حسب الفئات العمرية (%)

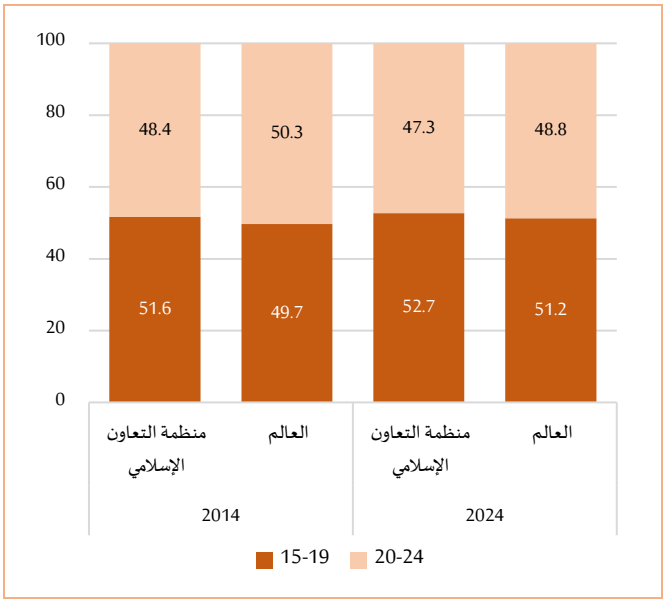

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

لحدود عام 2024، بلغ عدد الشباب من الفئة العمرية 15 - 19 سنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 200.8 مليونا (52.7%)، فيما 180.3 مليون شاب (47.3%) ضمن الفئة العمرية 20 إلى 24 سنة. وارتفعت حصة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة من 48.4% المسجلة في عام 2014 إلى 47.3% في 2024 (الشكل 2.1). وعند المقارنة مع المتوسط العالمي، فإن بلدان المنظمة تتمتع بأعلى حصة من الشباب في سن المراهقة. وهذا يعني أن متوسط عمر الشباب في بلدان المنظمة أقل من نظيره على الصعيد العالمي. وبالتالي فإن الاستفادة من طاقات الشباب على أحسن وجه قد تعود بفائدة كبيرة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث خلق ديناميكية كبيرة في مساعي النمو وجهود اللحاق بالركب في وقت أصبحت فيه شيخوخة السكان مشكلة كبيرة في البلدان المتقدمة.

ويبقى العدد الإجمالي للشباب (15-24 سنة) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي منحصرا بشكل كبير في عدد قليل من البلدان. فلغاية 2024، كانت باكستان موطنا لأكبر عدد من الشباب حيث بلغ ما يناهز 49.9 مليون نسمة، وهو ما يمثل 13.1% من إجمالي عدد الشباب في مجموعة بلدان المنظمة. وتليها نيجيريا (47.9 مليون نسمة) ثم إندونيسيا (45.3 مليون نسمة). وتستأثر هذه البلدان الثلاثة مجتمعة بأكثر من ثلث (37.6%) إجمالي عدد الشباب في بلدان المنظمة، في حين تبلغ هذه النسبة 66.1% بالنسبة للبلدان العشرة الأولى في القائمة من حيث عدد الشباب، وهي بنغلاديش ومصر وتركيا وإيران وأوغندا والسودان والعراق، إلى جانب البلدان الثلاثة السالفة الذكر (الشكل 1.3.أ).

الشكل 3.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي العشر ذات أعلى نسب الشباب وإجمالي السكان، 2024 (مليون)

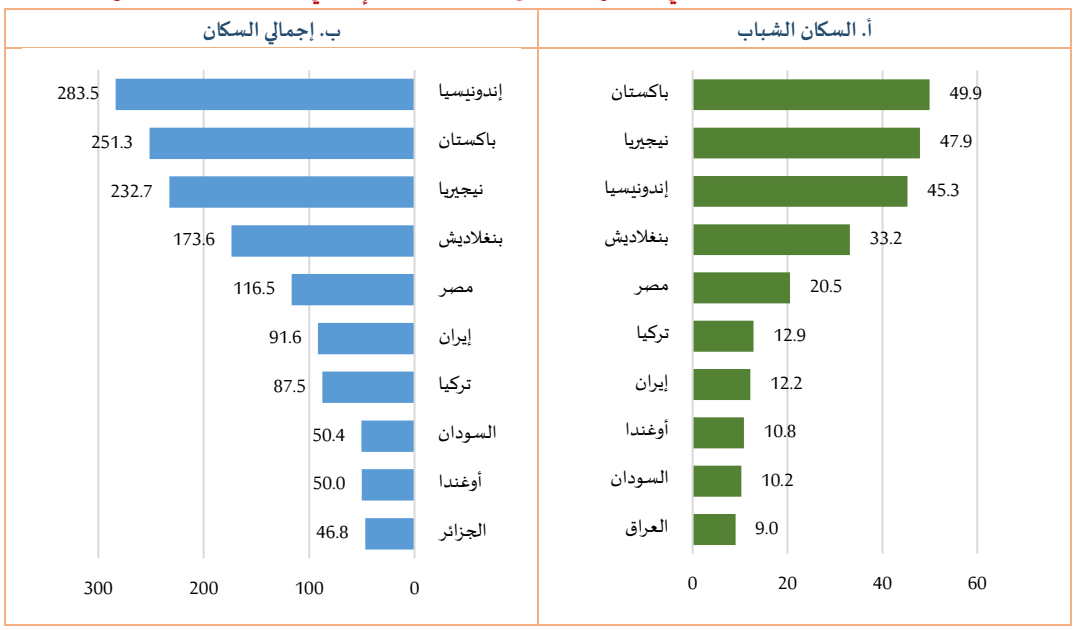

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

ورغم كون هذه البلدان هي الأكثر اكتظاظا بالسكان في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن مثل هذه البلدان دائما تضم عددا أكبر من الشباب. والواقع أنه عند مقارنة هذه البلدان ذات أكبر عدد من الشباب نسبة إلى مجموع سكانها (الشكل 3.1.ب)، فإن البلدان تبقى كما هي، ولكن ترتيبها يتغير، باستثناء حلول الجزائر محل العراق. على سبيل المثال، عدد سكان إندونيسيا أكبر من عدد سكان باكستان، لكن عدد الشباب أكبر في باكستان. ونفس الأمر ينطبق على إيران حيث عدد السكان أكبر من عدد سكان تركيا، وعدد سكان الجزائر أكبر من عدد سكان العراق، لكن عدد الشباب في تركيا أكبر من نظيره في العراق، وعدد الشباب في أفغانستان أكبر من الجزائر. ووفقا لأحدث البيانات، من المتوقع أن تشهد جميع بلدان المنظمة، باستثناء خمس بلدان هي ألبانيا وتركيا وبروناي دار السلام وغيانا وسورينام، زيادة في عدد سكانها من الشباب بحلول عام 2025 مقارنة بعام 2024.

2.1 معدل نمو السكان الشباب

على الرغم من التقلبات التي شهدها النمو العالمي للسكان الشباب خلال العقد الماضي، حافظت بلدان منظمة التعاون الإسلامي على نمو قوي ومستقر نسبيا. فبين عامي 2019 و2024، نما عدد الشباب فيها بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.7%، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 0.7%. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم، مع تسجيل معدلات نمو متوقعة تبلغ 1.8% في 2025 و1.9% في 2029، مما يؤكد على الحيوية الديموغرافية المستمرة في بلدان المنظمة. وفي المقابل، شهدت البلدان المتقدمة نموا راكدا أو سلبيا خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 0.3-% في 2019 و 0.0% في 2024، رغم أنه من المتوقع حدوث تحسن طفيف يتراوح بين 0.2% في 2025 و0.5% في 2029. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تسجل البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والمتوسط العالمي معدلات نمو أبطأ تبلغ 0.5% و0.8% على التوالي في 2025 (الشكل 4.1).

الشكل 4.1: متوسط معدل النمو السنوي لعدد الشباب (%)

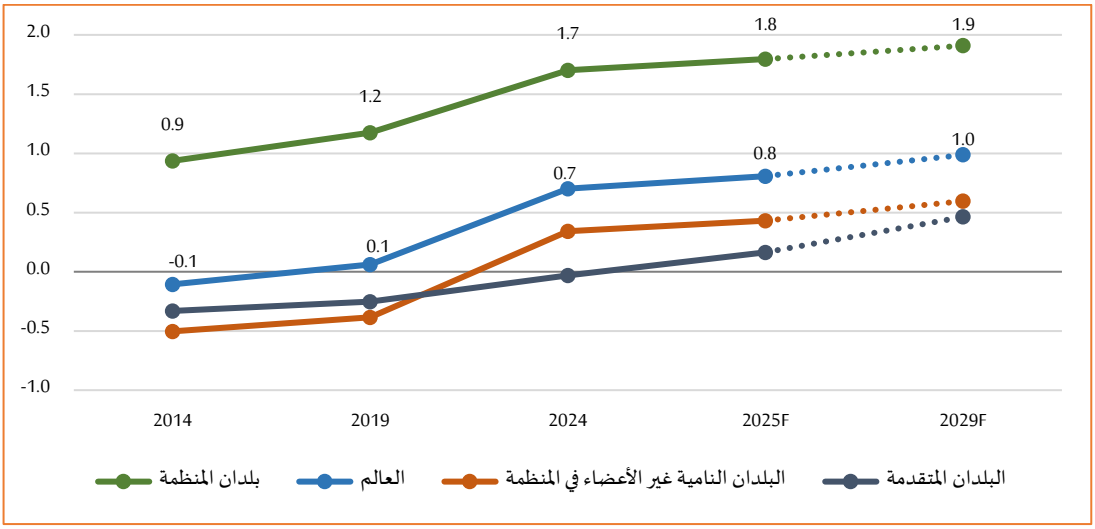

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024. "F" تدل على قيم متوقعة. ملاحظة: متوسط معدلات النمو السنوي خلال 5 سنوات.

من بين بلدان المنظمة، سجلت سوريا أعلى معدل نمو سنوي في عدد السكان الشباب بين عامي 2019 و2024، وقدر المعدل بنحو 5.8%، تلتها تشاد (4.6%)، ثم النيجر (4.2%)، ومالي (4.1%)، وعمان (3.8%). وفي المقابل، شهدت تسع من بلدان المنظمة[5] معدلات نمو سلبية خلال الفترة نفسها، وهذا يدل على تراجع في عدد الشباب من السكان. حيث سجلت ألبانيا والمالديف أكبر التراجعات بمعدل -4.5%، تلتها قطر (3.4-%)، ثم بروناي دار السلام (2.1-%)، وغيانا (1.9-%) (الشكل 5.1).

الشكل 5.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى معدلات النمو السكاني، 2019-2024 (%)

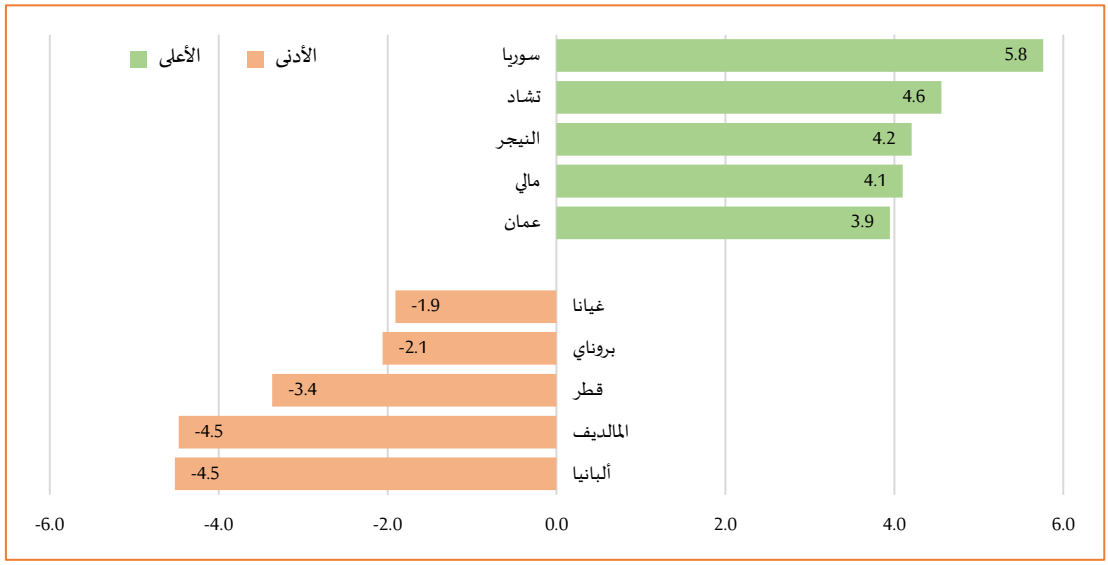

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

[5] ألبانيا وجزر المالديف وقطر وبروناي دار السلام وغيانا وتركمانستان وتركيا وأوزبكستان وماليزيا.

3.1 حصة الشباب في إجمالي السكان

مع تزايد معدلات شيخوخة السكان، أخذت حصة الشباب من إجمالي عدد السكان في جميع أنحاء العالم تسير في منحى تنازلي، والأمر يعني كذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فلغاية عام 2024، مثل الشباب 18.1% من إجمالي عدد السكان في بلدان المنظمة، وهي ذات النسبة المسجلة في 2019. ومع ذلك، لا تزال بلدان المنظمة تتمتع بأعلى حصة من الشباب مقارنة بغيرها من مجموعات البلدان والمتوسط العالمي. ووفقا للتقديرات، من المتوقع أن ترتفع هذه الحصة قليلا لتصل إلى 18.2% في 2025، بينما تظل مستقرة إلى حد كبير في البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وكذلك على الصعيد العالمي (الشكل 6.1).

الشكل 6.1: حصة الشباب في إجمالي السكان (%)

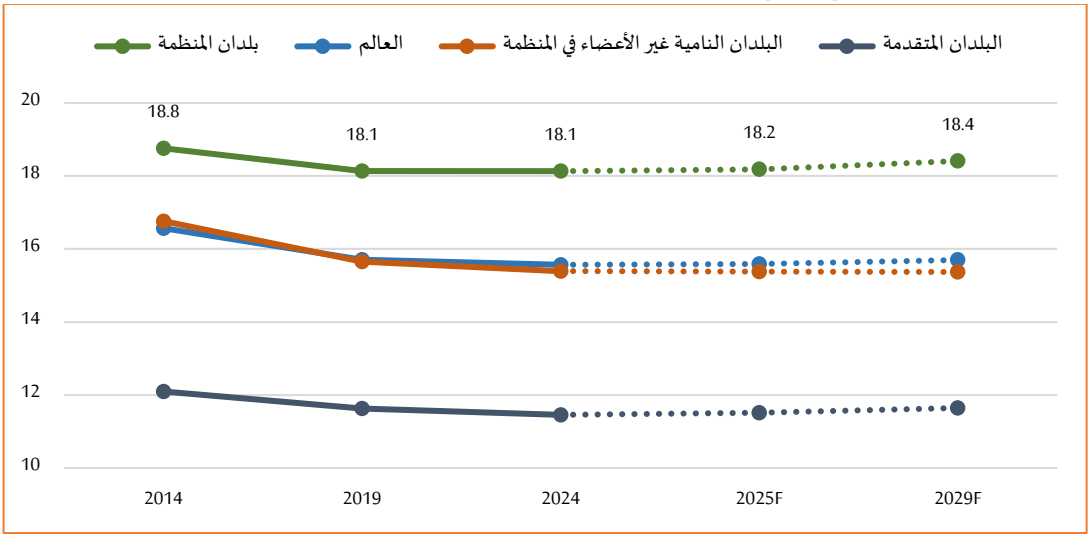

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024. "F" تدل على قيم متوقعة.

وبخصوص الحصة النسبية للشباب من مجموع السكان، في عام 2024سجلت 15 بلد من بلدان المنظمة نسبة مفادها أن واحدا من كل أربعة أفراد يصنف ضمن فئة الشباب، وهي: سوريا وأوغندا وأفغانستان والسنغال وبوركينا فاسو وسيراليون ونيجيريا والنيجر ومالي وغامبيا وغينيا بيساو والسودان وغينيا وموزمبيق وتشاد. وتبقى معدلات الخصوبة المرتفعة وزيادة معدلات البقاء على قيد الحياة، مع تراجع معدل الوفيات بوتيرة أسرع من معدل الخصوبة، من المحركات الرئيسية للنمو السكاني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Bongaarts, 2020; UNFPA, 2023). وبالمقابل، تصنف ثلاثة من البلدان الخمسة ذات أدنى حصة من الشباب في إجمالي عدد السكان ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد سجلت قطر أدنى الحصص (9.2%)، وتلتها الكويت (10.6%) والبحرين (12.1%) وجزر المالديف (12.2%) وألبانيا (12.8%) (الشكل 7.1).

وعلى الرغم من تنوع الأنماط الديموغرافية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن معظمها لا يزال يمر بمرحلة تتسم بخصوبة ونمو سكاني يتراوحان بين المستوى المتوسط والمرتفع (UNICEF, 2019). غير أن بلدان الخليج، ومنها قطر والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان، تظهر سمات ديموغرافية فريدة نتيجة تأثر تركيبتها السكانية بشكل كبير بالهجرة. فقد أدى التطور الاقتصادي السريع المدفوع بإنتاج النفط والغاز إلى ارتفاع حاد في الطلب على العمالة

في دول مجلس التعاون الخليجي، مما أسفر عن تدفقات كبيرة من العمال المهاجرين. فحتى عام 2020، بلغت نسبة المهاجرين أكثر من 50% من إجمالي السكان في قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين (Nazir, 2022).

الشكل 7.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى حصص الشباب من إجمالي السكان، 2024 (%)

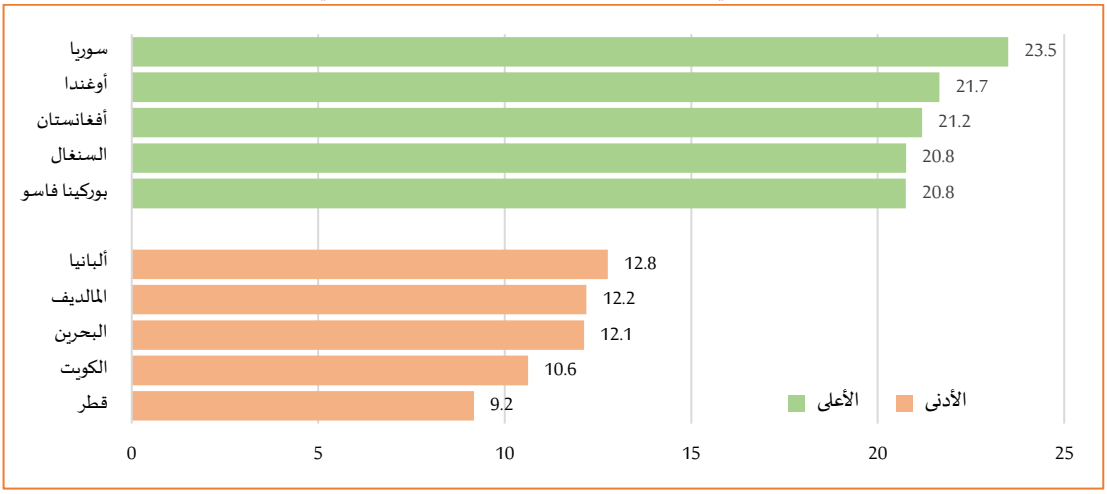

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

تبرز التغيرات في حصة الشباب من إجمالي عدد السكان في بلدان المنظمة أن أعلى زيادة بين عامي 2014 و 2024 شهدتها سوريا، حيث ارتفعت النسبة من 17.7% إلى 23.5%، تليها النيجر (من 18.6% إلى 20.5%)، ثم ليبيا (من 18.8% إلى 20.6%). ومع ذلك، من المتوقع ان تتراجع حصة الشباب في سوريا إلى 20.3% بحلول عام 2029، بينما يتوقع أن تبلغ 21.1% و 21.7% في كل من النيجر ونيجيريا، على التوالي. وفي المقابل، سجلت جزر المالديف أعلى معدل تراجع في حصة الشباب، حيث انخفضت النسبة من 20.6% في عام 2014 إلى 12.2% في 2024، تليها تركمانستان (من 20.3% إلى 14.2%)، ثم قطر (من 15.0% إلى 9.2%). ورغم ذلك، من المتوقع حدوث زيادات طفيفة بحلول عام 2029، حيث يتوقع أن ترتفع حصة الشباب إلى 13.6% في جزر المالديف، و 15.5% في تركمانستان، و 11.4% في قطر.

الشكل 8.1: حصة الشباب في إجمالي السكان في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)

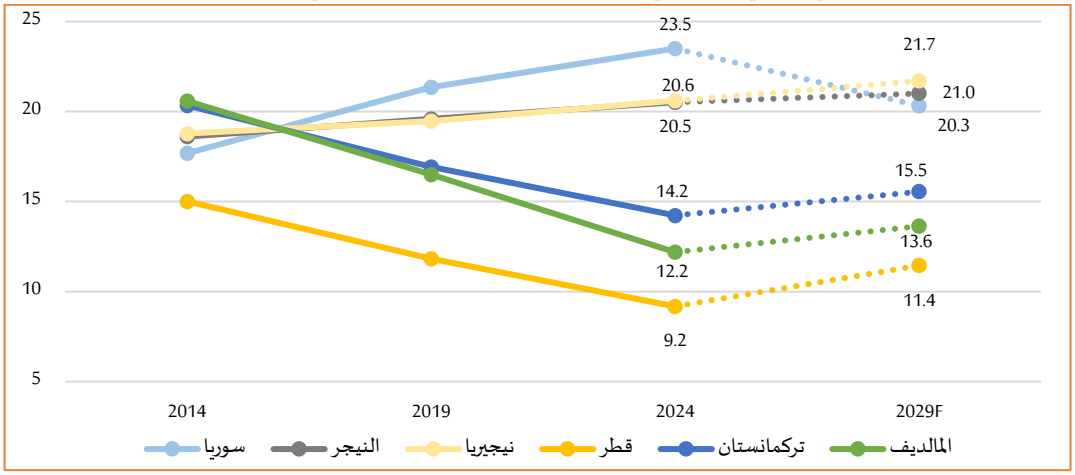

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024. "F" تدل على قيم متوقعة.

وفي سياق التنمية المستدامة، لحجم الشباب من السكان دور جوهري في تحديد مستوى نمو القوى العاملة والضغوط على الاقتصاد من حيث خلق فرص العمل. فمن شأن الاستثمار في الشباب والمراهقين الذين سيصبحون شباب الغد وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمامهم للاستفادة من التعليم الجيد والمشاركة الاجتماعية والعمل المساهمة في تحقيق مزايا اجتماعية واقتصادية مهمة (الإطار 1.1). لذلك يجب النظر لمسألة الاستثمار في الشباب بوصفها من الأولويات، لأن هذا الاستثمار سيوفر للشباب الوسائل اللازمة للنهوض بمستوى وجودة حياتهم وحياة الأجيال القادمة.

الإطار1.1: الشباب بوصفهم عائدا ديموغرافيا

مع تقدم البلدان صوب الرفع من مستويات التصنيع والتوسع الحضري والأنشطة الاقتصادية القائمة على المهارات، فإنها تمر في الآن ذاته بتحول ديموغرافي. والزيادة في حصة الفئة العمرية 15-24 سنة من إجمالي عدد السكان، أو ما يشار إليه بمصطلح الطفرة الشبابية، ليست مجرد اتجاه ديموغرافي بل تعكس مفهوما متعلقا بالتفكير في مستقبل بلد هؤلاء الشباب وفهم أنماط الفئات العمرية الناشئة (Inayatullah, 2016). فمن المهم ترجمة هذه الطفرة الشبابية إلى عائد ديموغرافي، باعتبارها فرصة للنمو الاقتصادي السريع الذي قد بعزى لانخفاض معدل الوفيات والخصوبة وما يتبعه من تغير في البنية العمرية للسكان. فمع انخفاض عدد المواليد كل عام، يقل عدد الشباب المعالين نسبة إلى السكان في سن العمل. ومع قلة السكان المستحقين للدعم، تتاح أمام البلدان فرصة للنمو الاقتصادي السريع إن صممت السياسات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة ونفذت الاستثمارات المناسبة (Gribble & Bremner, 2012).

يشكل الشباب فرصة كبيرة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وجب الاستفادة منها. فهذه البلدان تزخر بإمكانات كبيرة للشباب لتحقيق التنمية وبناء الدول. ويمكن لكثير من الشباب تأمين عمل جيد في المستقبل، وفتح آفاق عمل جديدة ومتنوعة أمامهم، والمساهمة في توسيع القاعدة الضريبية عند انخراطهم في القوى العاملة. وبزيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة يمكن أن يزدهر الاقتصاد القائم على الاستهلاك. كما من شأن زيادة عدد الشباب الذين يحتمل اعتمادهم بصورة كبيرة وسريعة الابتكارات التكنولوجية الحديثة أن تعود بنفع كبير على الاقتصاد. والانخراط الناجح للشباب في سوق العمل والمجتمع أمر بالغ الأهمية لتعزيز مستوى رفاههم الشخصي وفتح آفاق اقتصادية جديدة أمامهم، وأيضا لتحقيق النمو الاقتصادي بصورة عامة وتعزيز التماسك الاجتماعي (OECD, 2021).

2. الصحة والرفاه

يمثل الشباب العمود الأساسي الذي يعتمد عليه مستقبل أي مجتمع. وهذه المرحلة العمرية مهمة جدا لكل فرد للتأسيس لحياة يتمتع فيها بصحة جيدة. ومعلوم أن في هذه المرحلة يتمتع الأفراد بصحة جيدة، لكن تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN-DESA) تشير إلى أن أكثر من مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما يموتون سنويا بسبب الأمراض والمخاطرة التي لا داعي لها وبعض الأنشطة الضارة المؤدية إلى إصابات غير مقصودة. كما أن عددا كبيرا من الشباب يشاركون في سلوكيات لا تقتصر أضرارها على تعرض وضعهم الصحي للخطر فحسب، بل تترتب عليها عواقب طويلة الأجل. فحسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (n.d)، ما يناهز ثلثي الوفيات المبكرة وثلث إجمالي عبء المرض لدى الراشدين يرتبط بحالات أو سلوكيات انتهجوها في مرحلة شبابهم، مثل استهلاك التبغ، وقلة النشاط البدني، وممارسة الجنس دون وقاية، والتعرض للعنف.

يمكن تجنب الوقوع في هذه المشاكل الصحية أو علاجها خلال مرحلة الشباب. فبوسع الشباب تطوير أنماط سلوكية تتعلق بالنظام الغذائي، والنشاط البدني، وتعاطي المخدرات، والنشاط الجنسي، بما يعزز صحتهم ومستوى رفاه من في محيطهم. وبما أن عدد الشباب من أبرز نقاط القوة التي تتمتع بها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث ما يقرب من نصف السكان أعمارهم دون 24 عاما (SESRIC, 2023a)، فإن إعطاء الأولوية لصحة الشباب وتعزيزها أمر بالغ الأهمية من أجل مستقبل أكثر إشراقا للمجتمع. فتمتع الشباب بصحة جيدة ومستوى جيد من الرفاه كفيل بضمان بناء أجيال مفعمة بالحيوية وقادرة على إبراز كامل إمكاناتها وتقديم إسهامات ذات أثر إيجابي في مجتمعاتهم.

هذا الفصل يعرض صورة عامة للوضع المتعلق بصحة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال استعراض ابرز التحديات الصحية التي تواجهها هذه الفئة النشطة في سياق التطورات المحلية والعالمية. ويستند التقييم غلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية رئيسية وعدد من الممارسات الجيدة في البلدان الأعضاء، ويتطرق لقضايا ومجالات محددة من أجل اقتراح حلول تضمن تلبية البرامج والسياسات والخدمات الصحية لاحتياجات الشباب على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 (OIC-POA)[6] واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب[7].

1.2 المخرجات الصحية العامة

متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر وأسباب الوفاة

يدل متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر على متوسط عدد السنوات المتوقع لشخص في عمر 15 سنة أن يعيشها إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في هذا العمر على حالها أو دون تغيير طوال حياته. فهو مؤشر على إجمالي

[6] راجع برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي [https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=16&refID=5]

[7] راجع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب [https://www.sesric.org/files/Youth-Strategy.pdf]

الوضع الصحي للسكان في بلد معين، وإلى حد ما يدل على جودة خدمات الرعاية الصحية المتاحة لهم. ويتأثر متوسط العمر المتوقع بشكل عام بعوامل مثل الفقر وسوء التغذية والصراعات ومحدودية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي وخدمات النظافة، والاستفادة الضعيفة من خدمات الرعاية الصحية الحيوية مثل تغطية برامج التحصين.

وبالنسبة للأفراد الشباب، من شأن العوامل التي تؤثر على متوسط العمر المتوقع أن تحدد قدرتهم على عيش حياة مرضية وناجحة والسعي وراء مسارات مهنية واعدة وتأسيس أسرة. ويعتبر متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر مؤشرا قيما بهذا الخصوص.[8] ومن خلال الفهم الجيد للعمر المتوقع في هذه المرحلة العمرية الحرجة وتحسين معدلاته، يمكن لصانعي السياسات التوصل لحلول للتفاوتات وتنفيذ تدخلات ذات أهداف واضحة وخلق بيئات داعمة تعزز فرص النجاح والعيش بسعادة على المدى الطويل للأجيال القادمة.

ورغم التحسن في متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي مع مرور الأعوام، إلا أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير كبير على هذا التقدم المحرز. فقد أدت الجائحة إلى زيادة مهولة في معدل الوفيات، وهذا الوضع أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم (Schöley et al., 2022; Sanderson & Scherbov, 2023). وكما هو مبين في الشكلين 1.2 و 2.2، يسير متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر في منحى تراجعي بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء خلال فترة السنوات الثلاث لانتشار الجائحة، أي من عام 2020 إلى 2022.

وفي عام 2024، عاد متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر إلى مستوى ما قبل الجائحة (2019) في جميع أنحاء العالم، بل تعداه بشكل طفيف. وعلى هذا الأساس يقدر المتوسط العالمي للعمر الذي يمكن أن يعيشه شاب في سن الـ 15 من العمر حوالي 62 عاما، بينما يقل هذا المتوسط في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث يقدر أن يعيش 57 عاما فقط (الشكل 1.2).

الشكل 1.2: متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 عاما، كلا الجنسين

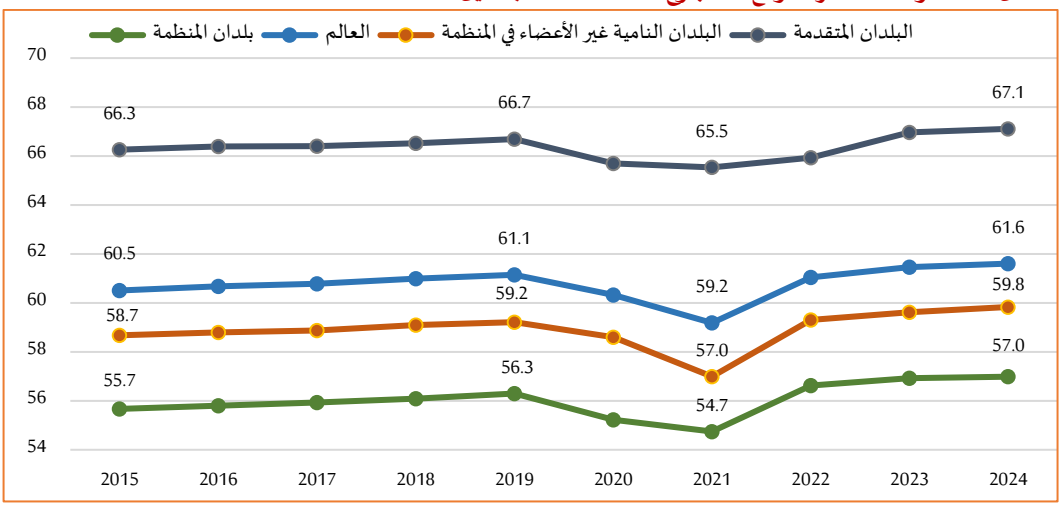

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

[8] متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر يدل على متوسط عدد السنوات التي يمكن لشخص في عمر 15 في الوقت الراهن أن يتوقع أنه سيعيشها، وذلك بناء على معدلات الوفيات السائدة في ذلك الوقت.

في عام 2024، سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر، حيث بلغ 68.7 عاما، وهو متوسط أعلى بكثير من نظيره العالمي وحتى أعلى من متوسطات البلدان المتقدمة. وبشكل عام، أبلغ 17 بلد عضو في المنظمة بهذا الخصوص عن متوسط يفوق نظيره العالمي، ومن هذه البلدان: قطر والبحرين وجزر المالديف والكويت وعمان وألبانيا والمملكة العربية السعودية ولبنان والأردن وإيران وتركيا والجزائر وتونس وماليزيا والمغرب وبنغلاديش. في المقابل، سجلت نيجيريا وتشاد وكوت ديفوار والصومال وبنين أدنى المستويات، حيث يقدر المتوسط فيها 52.7 عاما أو أقل.

الشكل 2.2: متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 عاما، حسب نوع الجنس (سنوات)

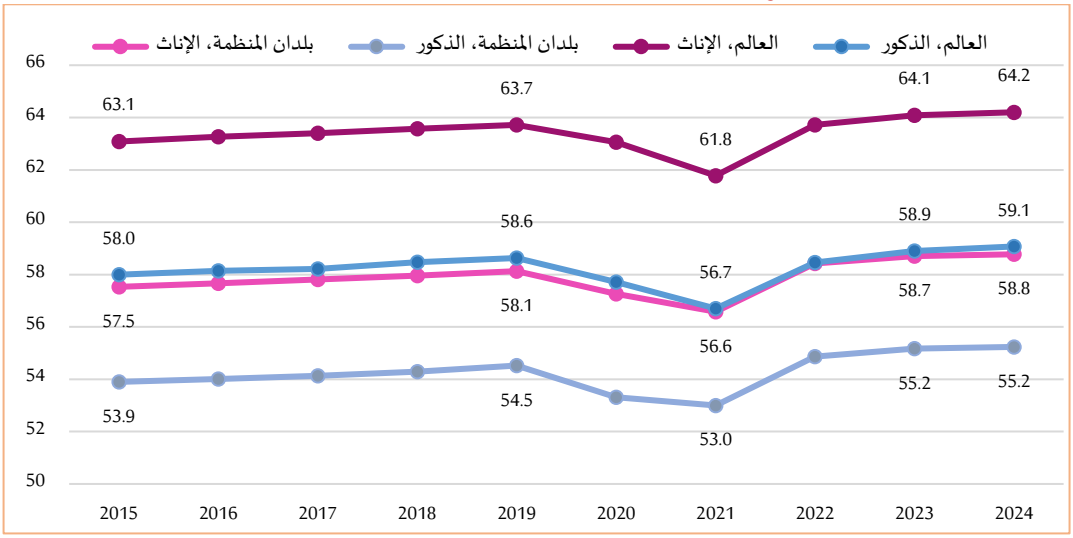

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

كما أظهرت البيانات أن متوسط العمر المتوقع عند بلوغ 15 سنة من العمر في صفوف الإناث أعلى من الذكور على المستوى العالمي وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2024، بلغ المتوسط 64.2 سنة بالنسبة للإناث و 59.1 سنة بالنسبة للذكور على المستوى العالمي. في بلدان المنظمة، بلغ المتوسط 58.8 سنة للإناث و 55.2 سنة للذكور. والفرق المسجل في متوسط العمر المتوقع في هذا العمر بين الإناث والذكور هو 5.1 سنوات بالنسبة للمتوسط العالمي و 3.5 سنوات في بلدان المنظمة.

وتعزى بعض الدراسات طول العمر المتوقع للإناث بشكل رئيسي إلى بعض الخصائص السلوكية والبيولوجية. فقد أبرز الباحثون أن الذكور، من الناحية السلوكية، ينزعون أكثر للتدخين مقارنة بالإناث، ويميلون اكثر أيضا للمخاطرة، وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابات التي تهدد حياتهم. أما من الناحية البيولوجية، فقد أثبت العلم أن هرمون الأستروجين لدى النساء يكافح أمراضا مثل أمراض القلب من خلال المساعدة في خفض مستويات الكوليسترول الضار في الدورة الدموية، بالمقارنة مع الرجال، كما أنهن يتمتعن بجهاز مناعي أقوى من الرجال (Population Reference Bureau, 2001; Dattani, Rodés-Guirao, & Roser, 2023).

وفيات الشباب

إن للحيوية والطاقة التي يتمتع بها الشباب صلة بمسألة وفياتهم التي تبقى من المسائل التي تبرز في الواقع المعاش، وهذا ما يستلزم اهتماما أكبر وتدخلا فوريا. وللتعامل مع هذا الشاغل، أوكل لفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال (UN IGME) مهمة مشاركة البيانات حول هذه الوفيات وتعزيز الأساليب المستخدمة لتقديرها. وتشير مجموعة البيانات الخاصة بهذا الفريق إلى وجود اتجاه تنازلي في معدل وفيات الشباب البالغين من العمر 15-24 عاما سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني. وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يتوفى سنويا نحو 1.5 مليون مراهق وشاب تتراوح أعمارهم بين 10 و 24 عاما لأسباب تشمل: الإصابات (بما في ذلك حوادث السير على الطرق والغرق) والعنف وإيذاء النفس والأمراض المعدية والحالات المتعلقة بالولادة والأمومة. وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 تسببت بعدد أقل نسبيا من الإصابات والوفيات في هذه الفئة العمرية مقارنة بفئة كبار السن، إلا أن تداعياتها غير المباشرة أثرت على رفاه الشباب، ومنها تدهور الصحة النفسية وفقدان فرص التعليم والعزلة الاجتماعية وانخفاض النشاط البدني وسوء التغذية والتعرض للعنف المنزلي (WHO, 2024).

وتظهر البيانات المتاحة أن احتمالية الوفاة بين سن 15 و24 من العمر بلغ 10.5 حالة وفاة لكل 1000 شاب في 2023 على الصعيد العالمي، وهذا ما يجسد انخفاضا مقارنة بمعدل 11.5 المسجل في عام 2015. ورغم هذا الانخفاض، سجلت بلدان المنظمة أعلى معدلات وفيات الشباب منذ عام 2015، على الرغم من تراجع المعدل بمقدار 1.2 وفاة لكل 1000 شاب. فقد انخفض متوسط معدل وفيات الشباب من كلا الجنسين في بلدان المنظمة من 15.1 إلى 13.8 بين عامي 2015 و 2023، بينما تراجع في البلدان النامية غير الأعضاء من 11.2 إلى 9.8 خلال الفترة نفسها. وظل المعدل الأدنى مسجلا في البلدان المتقدمة في حدود 4.8 حالة وفاة لكل 1000 شاب (الشكل 3.2).

الشكل 3.2: معدل الوفيات في صفوف الشباب من الفئة العمرية 15-24، (الوفيات لكل 1000 من الشباب في عمر 15)

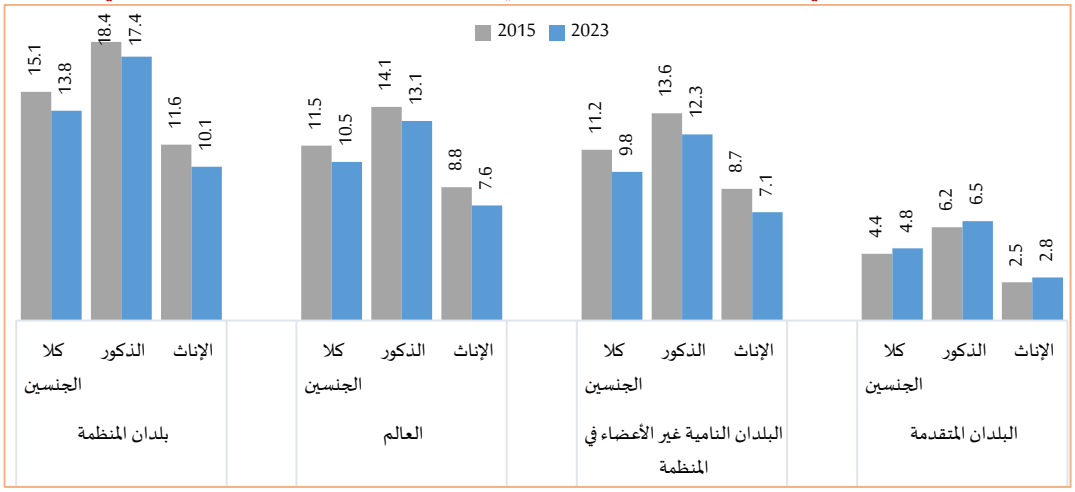

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال.

وفي عام 2023، أظهرت معدلات وفيات الشباب تباينا واسعا في بلدان المنظمة، تتراوح بين 3.3 حالة وفاة لكل 1000 شاب في جزر المالديف و 55.1 حالة وفاة لكل 1000 شاب في فلسطين. وباستثناء فلسطين وأفغانستان، تركزت أعلى المعدلات في بلدان المنظمة الواقعة في إفريقيا، ولاسيما في الصومال وسيراليون وتشاد وغينيا والسودان والكاميرون

وأوغندا والنيجر. وفي المقابل، سجلت معدلات دون 5 حالة وفاة لكل 1000 شاب في جزر المالديف وألبانيا والكويت والبحرين وقطر وطاجيكستان وبروناي دار السلام والإمارات العربية المتحدة.

بين عامي 2015 و 2023، انخفض احتمال الوفاة عند سن 15 عاما في 42 من بلدان المنظمة، وسجلت انخفاضات كبيرة في سوريا واليمن وسيراليون وأفغانستان وكوت ديفوار وتشاد وجيبوتي وغينيا بيساو وغينيا وغيانا والنيجر، إذ انخفض المعدل بما لا يقل عن 4 حالة وفاة لكل 1000 شاب. وكان التراجع استثنائيا في سوريا، حيث انخفض المعدل بمقدار 38.3 حالة وفاة لكل 1000 شاب خلال هذه الفترة.

وخلال هذه الفترة العمرية، تصبح الفروق في معدلات الوفاة بين الجنسين أكثر وضوحا، فكما هو مبين في الشكل 3.2، فإن وفيات الشابات أقل باستمرار من وفيات الذكور من الشباب، مما يساهم في ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإناث. وعلى الصعيد العالمي، في عام 2023، بلغ معدل وفيات الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما 13.1 حالة وفاة لكل 1000 شاب في عمر 15 عاما، مقابل 7.6 حالة وفاة لكل 1000 شابة من الفئة العمرية نفسها. وعلى مستوى بلدان المنظمة، كان الفارق أكبر، إذ بلغ معدل وفيات الذكور من الشباب 17.4 حالة وفاة لكل 1000، مقارنة بـ 10.1 حالة وفاة لدى الشابات. وما يدعو للقلق أن معدلات وفيات الشباب في بلدان المنظمة لا تزال أعلى لكل من الذكور والإناث مقارنة بالمتوسطات العالمية، ومتوسطات البلدان النامية غير الأعضاء والبلدان المتقدمة.

أسباب الوفيات بين الشباب

يقدم تحليل الأسباب الرئيسية للوفاة بين الشباب رؤى مهمة حول الانخفاض النسبي لمتوسط العمر المتوقع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2021، كان السبب الرئيسي للوفيات الشائع بين الشباب (الفئة العمرية 15-29 عاما) على الصعيد العالمي هو الإصابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19ومضاعفاتها، والتي أسفرت عن 911 ألف حالة وفاة (44%). وتلتها الأمراض السارية (بما في ذلك الأمراض السارية إلى جانب الحالات النفاسية والملازمة للولادة والحالات التغذوية) بحوالي 617 ألف حالة وفاة (30%)، ثم الأمراض غير السارية بحوالي 543 ألف حالة وفاة (26%).

وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، كانت الإصابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومضاعفاتها أيضا السبب الرئيس لوفيات الشباب في بلدان المنظمة، حيث تسببت في 284 ألف حالة وفاة (41%) في عام 2021، وتلتها الأمراض السارية بحوالي 229 ألف حالة وفاة (33%)، ثم الأمراض غير السارية بحوالي 175 ألف حالة وفاة (25%) (الشكل 4.2). ويعد الارتفاع النسبي في الوفيات المرتبطة بالأمراض السارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مصدر قلق خاص، لأن كثير من هذه الحالات قابلة للوقاية أو العلاج من خلال تدخلات في الوقت المناسب، مثل التطعيم والتغذية الكافية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة.

وبشكل عام، شكلت بلدان المنظمة نحو 33% من إجمالي الوفيات العالمية بين الفئة العمرية 15-29 عاما عبر الفئات الثلاث الرئيسة، مما يعكس كلا من الحجم الكبير للسكان الشباب في هذه البلدان، والتحديات الصحية المستمرة في الحد من أسباب الوفيات التي من الممكن الوقاية منها.

الشكل 4.2: الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف السكان من الفئة العمرية 15-29 (بالآلاف)، 2021

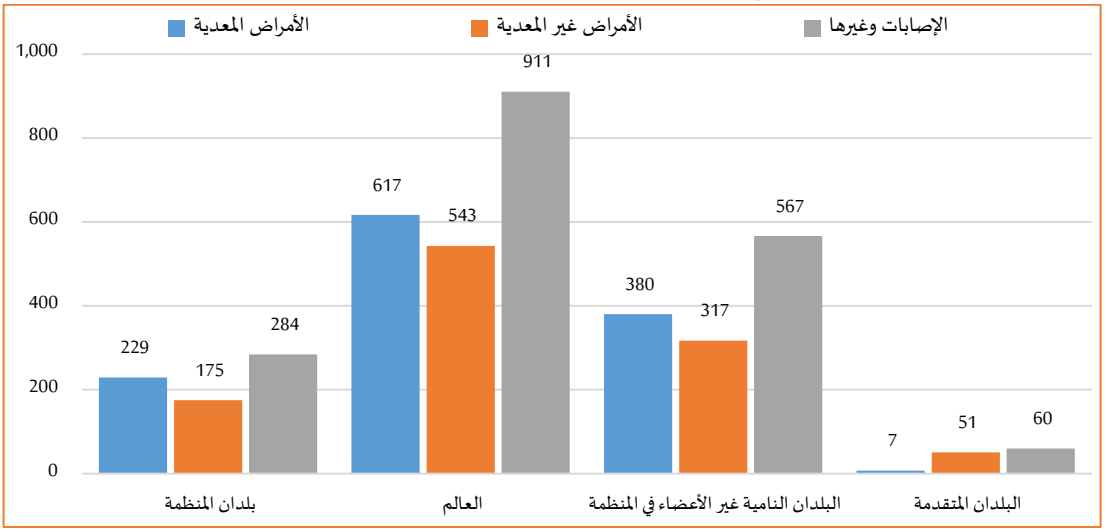

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن الوفيات

2.2 الصحة الإنجابية

السن عند الزواج الأول

متوسط العمر عند الزواج هو متوسط عدد السنوات التي يبقى فيها الأفراد عزابا قبل الزواج، من بين أولئك الذين يتزوجون قبل سن الخمسين (World Bank Metadata). وشهدت سنة 2019، حسب أحدث البيانات المتاحة، تفاوتا كبيرا بين مجموعات البلدان وبين الإناث والذكور من حيث متوسط العمر عند الزواج الأول، كما هو مبين في الشكل 5.2.

الشكل 5.2: السن عند الزواج الأول (عدد السنوات)، 2019 أو آخر سنة تتوفر بشأنها البيانات

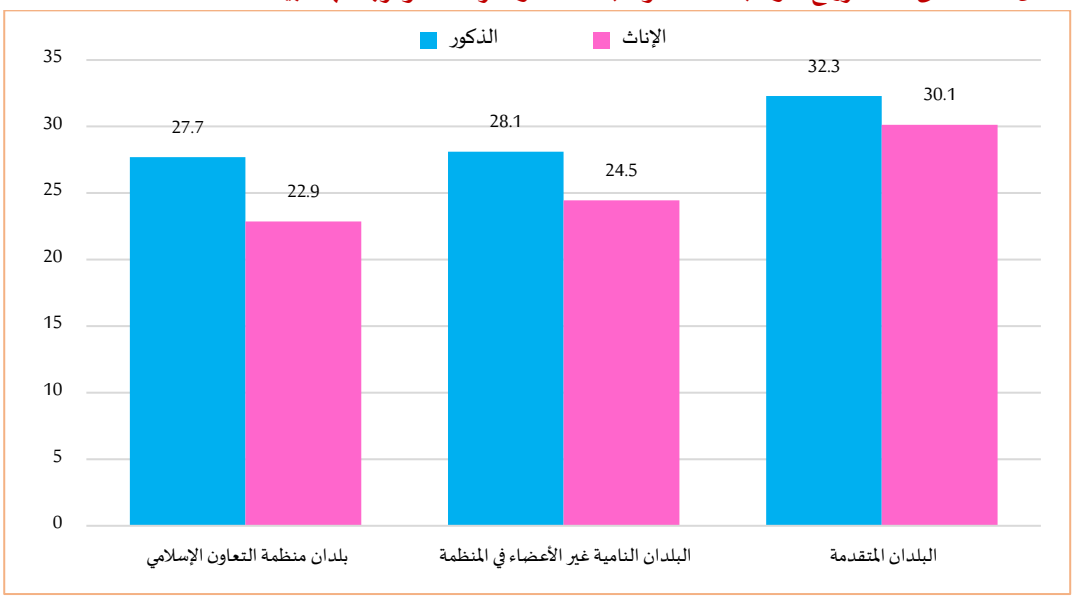

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي. ملاحظة: البيانات تخص آخر سنة متاحة بين عامي 2010 و 2019.

ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول 27.7 سنة بالنسبة للذكور وكان هذا المعدل أقل بكثير في صفوف الإناث، حيث بلغ 22.9 سنة. وهذا يعني وجود فجوة 4.8 سنوات بين الرجال والنساء. وعلى العكس من ذلك، متوسط العمر عند الزواج الأول في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وفي البلدان المتقدمة، أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة لكلا الجنسين مقارنة بالمعدل المسجل في بلدان المنظمة (الشكل 5.2).

ومع ذلك، فإن هذا النمط العام في جميع أنحاء بلدان المنظمة يخفي تفاوتات كبيرة على المستوى الوطني. بالنسبة للإناث، يتفاوت السن عند الزواج الأول بشكل كبير. في الطرف الأعلى، توجد بلدان مثل جيبوتي (29.9) وسورينام (29.3) وتونس (28.2) التي يزيد متوسط الأعمار فيها بشكل كبير عن متوسط أعمار الإناث في منظمة التعاون الإسلامي، مما يعكس اتجاها نحو الزواج المتأخر. في المقابل، لا يزال الزواج المبكر سائدا في العديد من البلدان الأعضاء، مع تسجيل أدنى متوسط أعمار في النيجر (17.2) وموزمبيق (18.7) ومالي (18.8).

يلاحظ تباين مماثل أيضا لدى الذكور. فعدد معتبر من بلدان المنظمة يسجل متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور بمستويات تفوق متوسط المجموعة البالغ 27.7 سنة. وتتصدر هذا الاتجاه كل من جيبوتي (33.0) وتونس (32.9) والجزائر (32.4)، إلى جانب بلدان أخرى مثل المغرب والأردن والمملكة العربية السعودية التي تسجل هي أيضا قيما تفوق 30 سنة. وتؤكد هذه البيانات على المستوى الوطني أنه، رغم كون الفجوة بين الجنسين سمة شائعة في مختلف بلدان المنظمة، فإن التوقيت الإجمالي للزواج يتشكل في إطار سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية متمايزة داخل كل بلد على حدة (الشكل 6.2).

وهذه التفاوتات أيضا ما هي إلا انعكاس للاختلاف القائم بين البلدان من حيث العادات والأعراف الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية وإمكانية استفادة الأفراد من فرص التعليم وخدمات الرعاية الصحية، فلهذه العوامل دور كبير في التأثير على أنماط الزواج والأفضليات العمرية على مستوى العالم. ومن وجهة نظر السياسات العامة، فإن للارتفاع المستمر للسن عند الزواج الأول تداعيات على بنية وتكوين الأسرة، مثل انخفاض معدلات الخصوبة لدى النساء على إثر تقدمهن في السن عند الزواج الأول (Haloi and Limbu, 2013, as cited in SESRIC, 2023b).

زواج الأطفال

مصطلح زواج الأطفال يجسد مفهوم ارتباط الأفراد بشكل رسمي أو غير رسمي قبل بلوغهم سن 18 عاما من العمر، وهي ممارسة تصنف على نطاق واسع كشكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان وتعتبر عائقا أمام التنمية الوطنية (UNICEF, 2023). وهذا النوع من الزيجات غالبا ما يكون ناتجا عن عوامل اجتماعية واقتصادية، مثل الفقر، وانتشار مفاهيم تتعلق بشرف الأسرة، وممارسات ذات صلة بالمهر، ومحدودية فرص استفادة الفتيات من التعليم والعمل، وبعض الالتزامات الاجتماعية، وغير ذلك. ووفقا لتقرير صادر عن اليونسيف، فإن حوالي 650 مليون فتاة وامرأة في جميع أنحاء العالم تزوجن قبل بلوغهن سن 18 من العمر (UNICEF, 2021).

يشير التقرير كذلك إلى أن زواج الأطفال له تداعيات سلبية على المراهقات، مثل انخفاض مستويات التعليم، والحمل المبكر، وعنف الشريك الحميم، وارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وزيادة حالات الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا، واستمرار الفقر المتوارث عبر الأجيال، وعدم تمكين الفتيات المتزوجات. لهذا تعهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعدد من الالتزامات وهي طرف في عدد من الأطر الدولية، مثل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما المقصد 1.3.5، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (OPAAW)، وغيرها من المبادرات التي تروم مكافحة زواج الأطفال والزواج القسري.

الشكل 6.2: السن عند الزواج الأول (عدد السنوات)، حسب نوع الجنس، 2019*

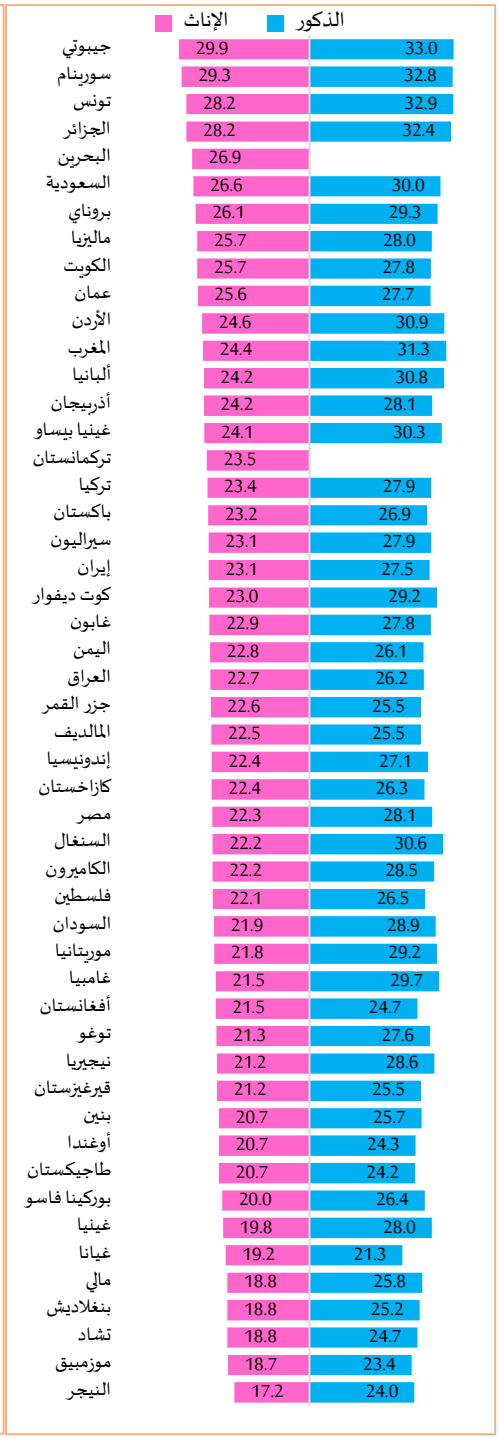

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية، البنك الدولي. ملاحظة: * البيانات تخص آخر سنة متاحة بين عامي 2010 و 2019.

الشكل 7.2: النسبة المئوية للشباب (الفئة العمرية 20-24) المتزوجون عند بلوغ 18 سنة من العمر، 2024*

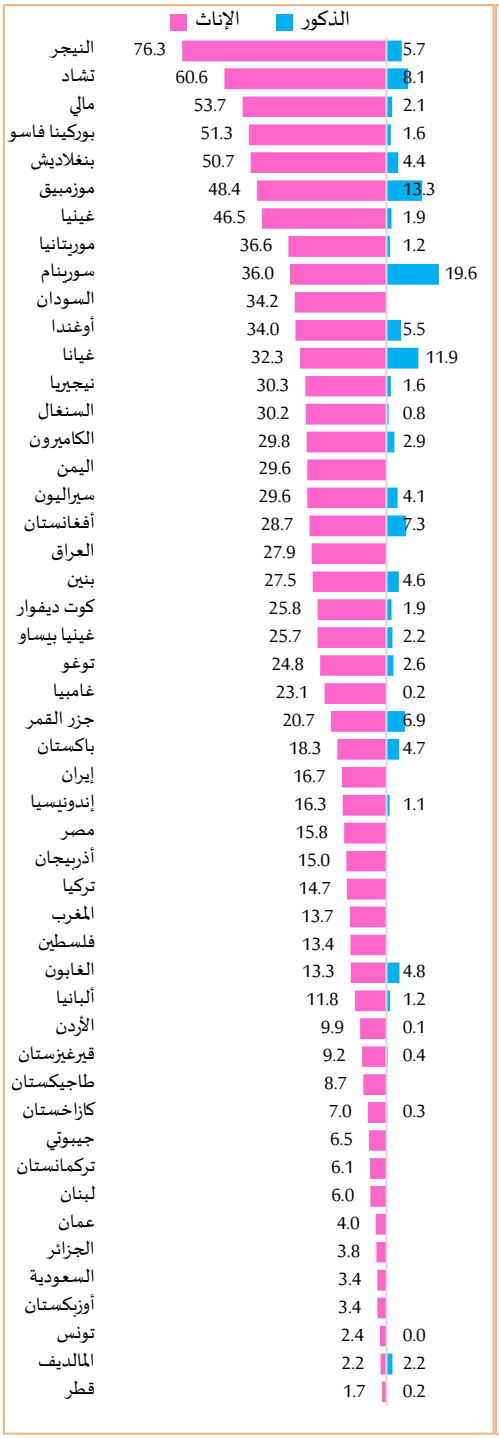

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قواعد بيانات اليونيسيف العالمية. ملاحظة: * البيانات تخص آخر سنة متاحة بين عامي 2010 و 2024.

ووفقا لمجموعة بيانات اليونيسف، الزواج بحلول 18 سنة من العمر أمر أكثر شيوعا في صفوف الإناث (20-24 عاما) مقارنة بالذكور من نفس الفئة العمرية. وعلى الصعيد العالمي، 18.6% من الإناث (20-24 سنة) كن قد تزوجن بحلول 18 سنة من العمر، مقارنة بنسبة 2.7% في صفوف الذكور من نفس الفئة العمرية. ومع ذلك، لغاية عام 2024 يبقى الزواج المبكر منتشر بشكل كبير على نحو خاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل تقدما، حيث تتزوج في المتوسط 10.4% من الشابات بحلول سن الخامسة عشرة، و36% بحلول سن الثامنة عشرة. ويساهم هذا الاتجاه مباشرة في خفض إجمالي متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث في بلدان المنظمة مقارنة مجموعات البلدان الأخرى.

ورغم اعتماد بلدان منظمة التعاون الإسلامي لبعض السياسات التي تمنع زواج الأطفال والزواج القسري كما هو منصوص عليه في برنامج عمل المنظمة للنهوض بالمرأة، إلا أن نسبة الشابات والشبان الذين يتزوجون في سن مبكرة لا تزال مرتفعة. ولغاية عام 2024، أكثر من نصف الشابات (20-24 عاما) كن متزوجات عند بلوغهن سن 18 من العمر في كل من النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو وبنغلاديش. أما بالنسبة للذكور، فقد كانت نسبة الزواج المبكر مرتفعة نسبيا في سورينام وموزمبيق وغيانا وتشاد وأفغانستان، وإن كان ذلك بدرجة أقل مقارنة بمعدل الزواج المبكر في صفوف الإناث (الشكل 7.2).

والأهم هو أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجل معدلات زواج متدنية عند بلوغ 18 سنة من العمر في صفوف الشباب. فقد بلغت نسبة الشابات (20-24 سنة) اللاتي تزوجن قبل سن الـ 18 أقل من 10% في قطر والمالديف وتونس والمملكة العربية السعودية وأوزبكستان والجزائر وعمان ولبنان وتركمانستان وجيبوتي وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان والأردن.

وعلى نفس النمط، كان أقل من 1% من الشباب الذكور (20-24 عاما) متزوجين في سن الـ 18 في كل من تونس والأردن وقطر وغامبيا وكازاخستان وقيرغيزستان والسنغال (الشكل 7.2).

وفي معظم الحالات، يلاحظ أن البلدان التي تسجل أعلى معدلات الخصوبة تكون فيها معدلات زواج الأطفال من الأعلى في العالم. زواج الأطفال إذن من أبرز العوامل التي تؤدي إلى حمل المراهقات وإنجابهن للأطفال ويساهم في ارتفاع معدلات الخصوبة (UNFPA-WCARO, n.d).

معدل الخصوبة لدى المراهقات

يعد حمل المراهقات ظاهرة عالمية لها أسباب محددة وآثار صحية واجتماعية واقتصادية بالغة. فهذا النوع من الحمل يشكل مخاطر صحية جسيمة على الأمهات المراهقات ويعوق فرصهن التعليمية والمهنية، مما يدفعهن غالبا إلى ترك الدراسة والعمل (World Bank, 2022a). بالإضافة إلى ذلك، تسبب الخصوبة لدى المراهقات مضاعفات صحية لكل من الأم والطفل، مثل انخفاض الوزن عند الولادة وتراجع متوسط العمر المتوقع وزيادة معدلات الوفيات النفاسية (WHO, 2024). لذلك، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الحمل في سن المراهقة والحد من المخاطر المرتبطة به تبقى ضرورة لتحسين النتائج الصحية للأمهات المراهقات وأطفالهن على مستوى العالم. وبات معدل الخصوبة لدى المراهقات، والذي يقاس بعدد الولادات لكل 1000 فتاة مراهقة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاما، يشهد اتجاها تنازليا عالميا. فقد انخفض من 45.9 عام 2015 إلى 38.3 عام 2024، مدفوعا بعوامل تشمل زيادة فرص الحصول على وسائل منع الحمل، وتحسن مستويات التعليم، وتعزيز تمكين المرأة في المجتمع. ورغم هذا التقدم الإيجابي، لا

تزال التحديات قائمة، لا سيما في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وخلال الفترة نفسها، تراجع معدل خصوبة المراهقات في بلدان المنظمة أيضا من 70.7 إلى 58.0. إلا أنه ما يزال أعلى من المعدلات المسجلة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، والبلدان المتقدمة، وكذلك من المتوسط العالمي (الشكل 8.2).

الشكل 8.2: معدل الخصوبة لدى المراهقات (عدد الولادات لكل 1000 فتاة مراهقة من الفئة العمرية 15-19 عاما)، 2015-2023

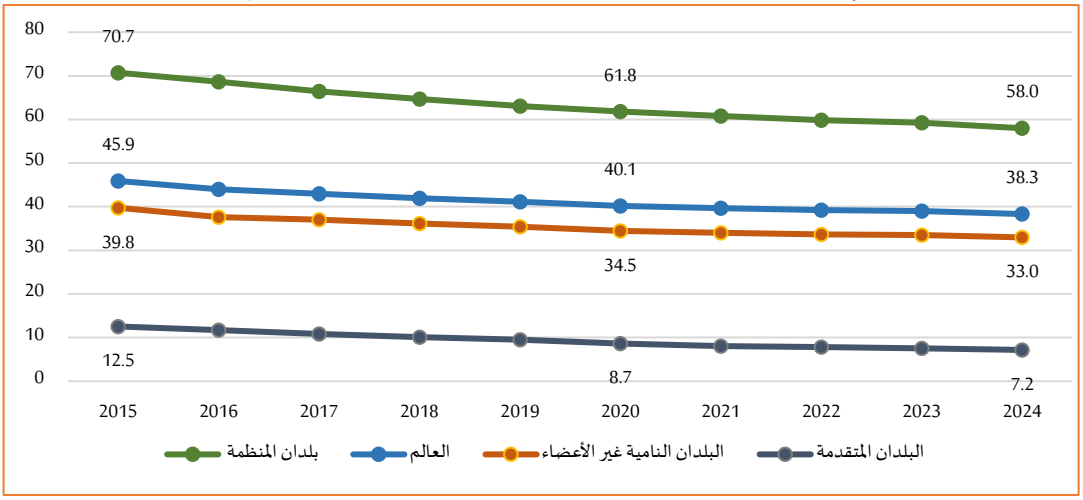

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على التوقعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2024.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت الكويت أدنى معدل للخصوبة بين المراهقات في عام 2024، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة وتونس وجزر المالديف وقطر وعُمان وماليزيا وليبيا والبحرين وبروناي (الشكل 9.2، يسار). وعلى الطرف الآخر، سجلت أعلى المعدلات في موزمبيق والنيجر، تلتها كل من مالي وتشاد وغينيا والصومال والكاميرون وأوغندا وسيراليون وكوت ديفوار، وجميعها تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 9.2، يمين).

الشكل 9.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أدنى وأعلى معدلات الخصوبة لدى المراهقات (عدد الولادات لكل 1000 فتاة من الفئة العمرية 15-19 عاما)، 2023

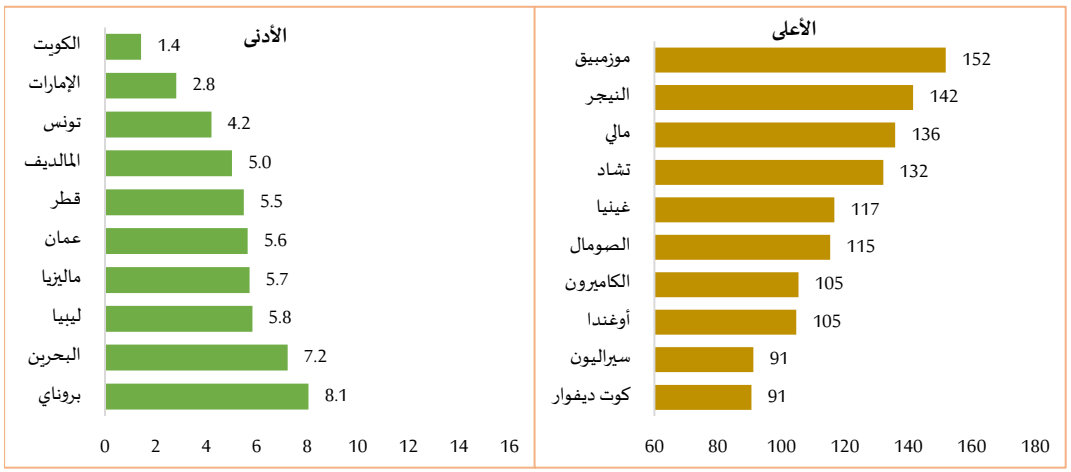

المصدر: منظمة الصحة العالمية، بوابة بيانات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين.

ويرجع استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة بين المراهقات في العديد من البلدان، ولا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى عوامل متعددة، مثل زواج الأطفال المبكر والمستويات المرتفعة من الفقر بين المراهقين وارتفاع معدلات التسرب من المدارس (خاصة بين الفتيات)، وانخفاض الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية (UNICEF-WCARO, 2015).

بطريقة أو بأخرى، يرتبط معدل الخصوبة لدى المراهقات ارتباطا وثيقا بمعدل الوفيات النفاسية. وتنفيذ سياسات تشجع استفادة الفتيات من التعليم وخدمات الرعاية الصحية والفرص الاجتماعية والاقتصادية يسهم في الحد من حالات الحمل بين المراهقات، وبالتالي خفض حالات الوفيات النفاسية المرتبطة بهذه المرحلة. في المقابل، يعد حرمان النساء من برامج التوعية بالصحة الجنسية والإنجابية وحقوقهن قد يفتح الباب أمام ممارسات غير صحية، مثل الزواج المبكر وزواج الأطفال والحمل غير المرغوب فيه. ويؤدي تنظيم الأسرة دورا محوريا في مواجهة هذه التحديات من خلال تمكين النساء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهن الإنجابية.

الوفيات النفاسية وتنظيم الأسرة

وفقا للبنك الدولي (2022a)، هناك ارتباط وثيق بين عمر الأم ومعدل وفيات الأمهات، حيث تواجه الأمهات المراهقات مخاطر صحية أكبر، بما في ذلك الوفاة، مقارنة بالأمهات الأكبر سنا. وكما هو مبين في الشكل 8.2، لا تزال معدلات الخصوبة بين المراهقات مرتفعة عالميا، خاصة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتشكل هذه المعدلات المرتفعة للخصوبة بين المراهقات تحديا كبيرا في العديد من الدول النامية، حيث تزيد من خطر ارتفاع معدلات وفيات الأمهات. ومن العوامل التي تسهم في ارتفاع هذه الوفيات: المضاعفات أثناء الحمل والولادة، إلى جانب المعدلات العالية للإجهاض بطرق غير آمنة في صفوف الأمهات المراهقات.

على الصعيد العالمي، شهد معدل الوفيات النفاسية، الذي يقاس بعدد وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة حية، اتجاها تنازليا خلال فترة 2015-2023. ومع ذلك، فإن الانخفاض من 228 إلى 197 خلال تلك الفترة يبين أنه لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول مقارنة بمقصد هدف التنمية المستدامة المتمثل في الحد من معدل الوفيات النفاسية في العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية. وبالمثل، في بلدان المنظمة، انخفض معدل الوفيات النفاسية من 378 إلى 299 خلال نفس الفترة، لكنه بقي أعلى مقارنة بمتوسطات العالم والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة (الشكل 10.2).

هناك تباينات كبيرة في معدل الوفيات النفاسية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. حتى عام 2023، كانت نسبة الوفيات النفاسية أدنى بكثير من العتبة المستهدفة في إطار أهداف التنمية المستدامة في 27 من بلدان المنظمة، مع تسجيل أدنى المستويات في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وتركمانستان وألبانيا والمملكة العربية السعودية والكويت، حيث سجلت جميعها أقل من 10 وفيات لكل 100 ألف ولادة حية. غير أن نسبة وفيات الأمهات في العام نفسه تجاوزت متوسط منظمة التعاون الإسلامي البالغ 299 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في 14 بلدا، وهي نيجيريا وتشاد والصومال وأفغانستان وبنين وغينيا بيساو وغينيا وموريتانيا ومالي وكوت ديفوار وسيراليون وغامبيا والنيجر وتوغو. وقد سجلت أعلى المستويات في نيجيريا، حيث شهدت 993 حالة وفاة نفاسية لكل 100 ألف ولادة حية، تلتها تشاد (748)، ثم الصومال (563)، وأفغانستان (521)، وبنين (518)، وغينيا بيساو (505). وخلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2023، انخفضت نسبة الوفيات النفاسية بأكثر من النصف في بلدين من بلدان المنظمة، هما موزمبيق (54%) وسيراليون (52%) (الشكل 10.2).

ومع ذلك، لا تزال النساء في العديد من بلدان المنظمة يواجهن تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية لتنظيم الأسرة. وكما يوضح الشكل 11.2، لا تزال قرابة 17% من النساء في سن الإنجاب في بلدان المنظمة يواجهن احتياجا غير ملبى لتنظيم الأسرة، مقارنة بنحو 14% في البلدان النامية ككل في عام 2023. وفي إطار المنظمة، توجد في 15 بلدا نسبة تتجاوز الربع من النساء في سن الإنجاب ممن يرغبن في تجنب الحمل أو تأخيره لكنهن يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل. ويعرضهن هذا القصور في الإتاحة لمخاطر أكبر لحدوث حمل غير مرغوب فيه، مما يبرز إلحاح هذه المسألة والحاجة الماسة إلى تحسين خدمات تنظيم الأسرة وتوسيع نطاق التثقيف في مجالات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب

أصبح فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من المشكلات الصحية المثيرة للقلق في العديد من البلدان، لذلك من المهم جدا العمل على رصد مسار الوباء وتقييم أثر التدخلات المعتمدة. وتنص كل من

الشكل 10.2: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100 ألف ولادة حية)، 2015 مقابل 2023

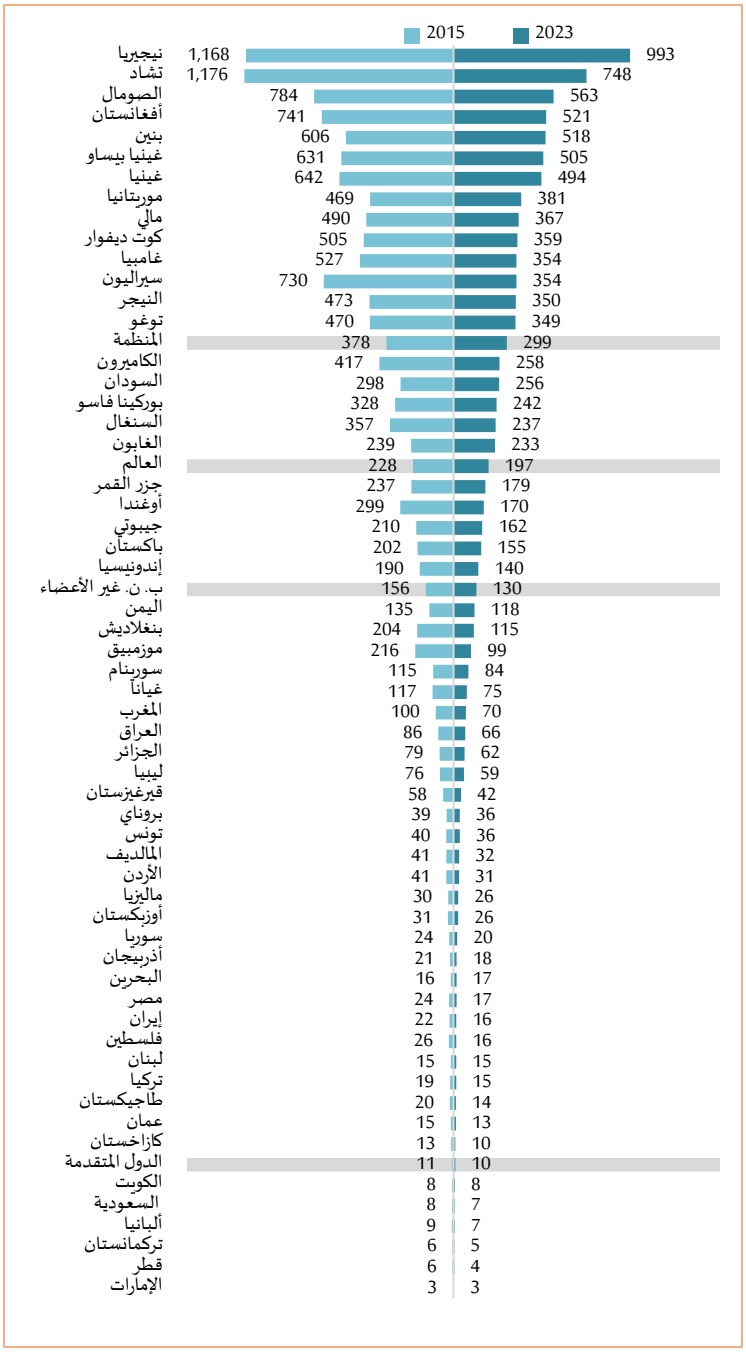

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات منظمة الصحة العالمية (2025). تقديرات الوفيات النفاسية، 2015 مقابل 2023: تقديرات منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان بالأمم المتحدة (الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير الوفيات النفاسية التابعة للأمم المتحدة - MMEIG) - أبريل 2025.

أهداف التنمية المستدامة وإعلان الأمم المتحدة السياسي لعام 2021 على أهداف للتقليص من حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة به. ووفقا للتقديرات الوبائية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)، كان هناك نحو 40.8 مليون شخص في العالم يعيشون مع الفيروس في عام 2024، من بينهم حوالي 3.0 ملايين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (UNAIDS, 2025).

الشكل 11.2: الاحتياجات غير الملباة المتعلقة بتنظيم الأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة)، 2023*

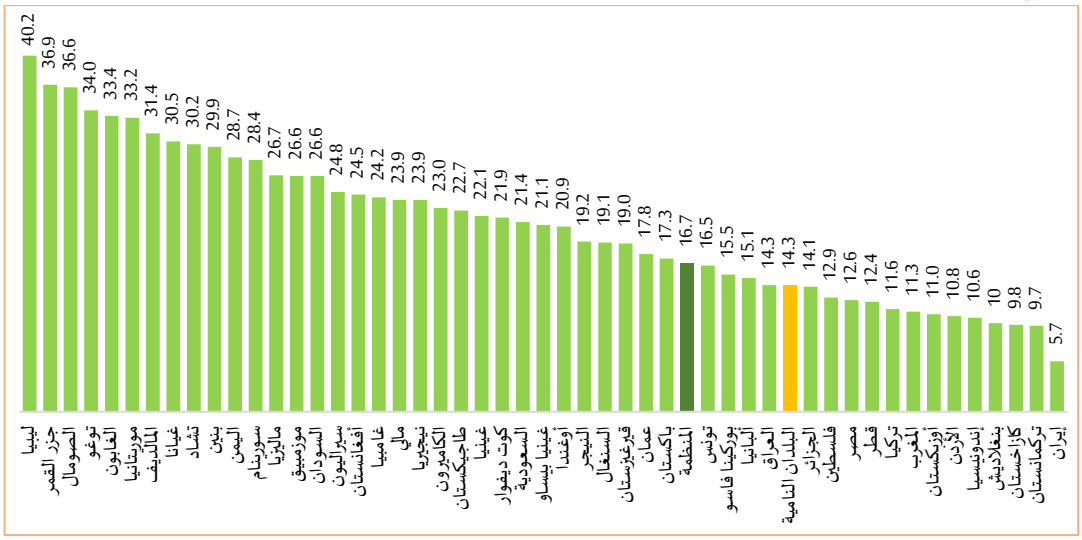

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بشأن استخدام وسائل منع الحمل في العالم لعام 2024. ملاحظة: * البيانات تخص آخر سنة متاحة بين عامي 2011 و 2023.

وعليه، يمكن لوباء فيروس نقص المناعة البشرية أن يطال الأفراد من جميع الأعمار، بما في ذلك الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 عاما، لا سيما في البلدان النامية. ففي عام 2024 وحده، أُصيب نحو 370 ألف شاب وشابة في هذه الفئة العمرية بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم (UNICEF, 2025). وعلى الرغم من هذه الإصابات الجديدة، تظهر البيانات المتاحة أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب يشهد اتجاها تنازليا على الصعيد العالمي، مع تراجع أعداد الشباب الذين يكتسبون عدوى الفيروس مقارنة بما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. وكما يوضح الشكل 12.2، انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عالميا بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة بمقدار 0.19 نقطة مئوية، من 0.66% في عام 2015 إلى 0.47% في عام 2024. وخلال الفترة نفسها، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا قدره 0.13 نقطة مئوية، من 0.44% إلى 0.31%، في حين شهدت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة انخفاضا أكبر بلغ 0.26 نقطة مئوية، من 0.95% إلى 0.69%.

ويؤكد الشكل 12.2 أيضا على أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يبقى أعلى في صفوف الشابات مقارنة بالشباب. ففي 2024 بلغت نسبة المراهقات والشابات من الفئة العمرية 15-24 سنة اللواتي كن يعشن مع الفيروس ما يقرب من 0.38%، وبلغ المعدل في صفوف المراهقين والشباب الذكور 0.25%. وكانت الفجوة أوسع في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، حيث بلغت نسبة المراهقات والشابات المصابات 0.88% مقابل 0.53% لدى المراهقين والشباب الذكور.

الشكل 12.2: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الشباب (15-24) (%)، 2015 مقابل 2024

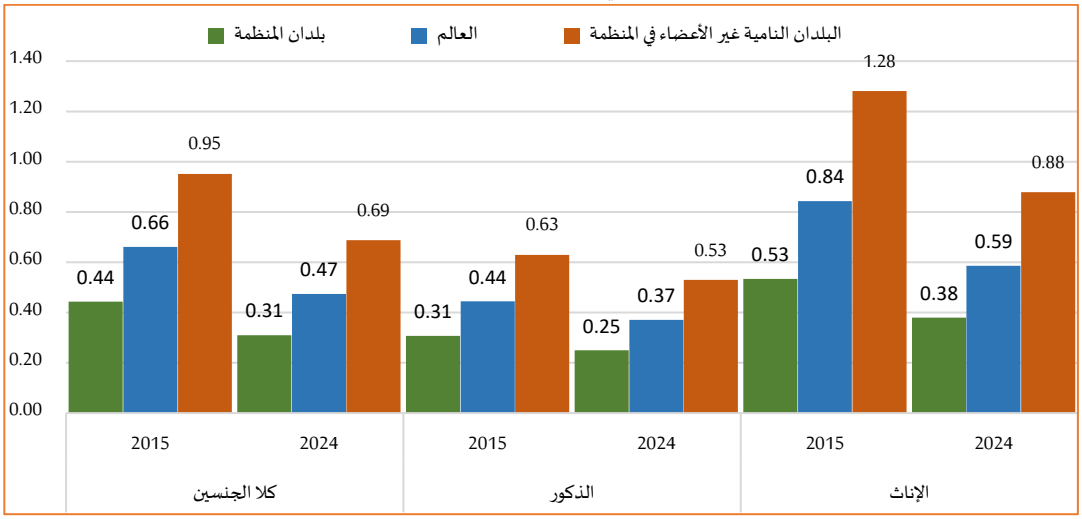

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS).

ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام 2024، تسجل كل من موزمبيق وأوغندا والغابون وسيراليون والكاميرون وغينيا بيساو وتوغو وكوت ديفوار وغينيا وسورينام وتشاد، وهي بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أعلى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين المراهقات والشابات، إذ تتجاوز جميعها 0.5%. فيما تشمل البلدان المسجلة لأعلى معدلات الانتشار في أوساط المراهقين والشبان كلا من موزمبيق وأوغندا وسورينام والكاميرون وغينيا بيساو. والملاحظ أن جميع هذه البلدان تقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

عزز المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة من جهوده الرامية إلى الوقاية من إصابة الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية. فعلى سبيل المثال، تتجلى بعض مظاهر هذه الجهود في أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الفيروس ينتشر في المقام الأول من خلال انتقال العدوى إلى أجيال من الشباب عن طريق الاتصال الجنسي، لهذا من الضروري تسليح الشباب بالمعرفة الصحيحة والشاملة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويمكن ذلك من خلال تثقيفهم بشأن الطريقتين الرئيسيتين للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، أي عن طريق الاتصال الجنسي وعم تبني المفاهيم الخاطئة المنتشرة بخصوص انتقال الفيروس.

وفيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز نحو تعميم المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية، تشير البيانات المتاحة إلى أن أكثر من ثلث الشباب الذكور في أوغندا والكاميرون والغابون وبوركينا فاسو ونيجيريا لهم دراية سليمة وشاملة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الشكل 13.2، يسار). وعلى نفس المنوال، تتمتع أكثر من ثلث الشابات في أوغندا ونيجيريا والكاميرون وألبانيا بالمعرفة الصحيحة والشاملة اللازمة عن الفيروس (الشكل 13.2، يمين).

الشكل 13.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي لدى أكثر من ربع سكانها من الفئة العمرية 15-24 دراية شاملة وصحيحة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز(%)، 2023 أو بيانات أحدث سنة

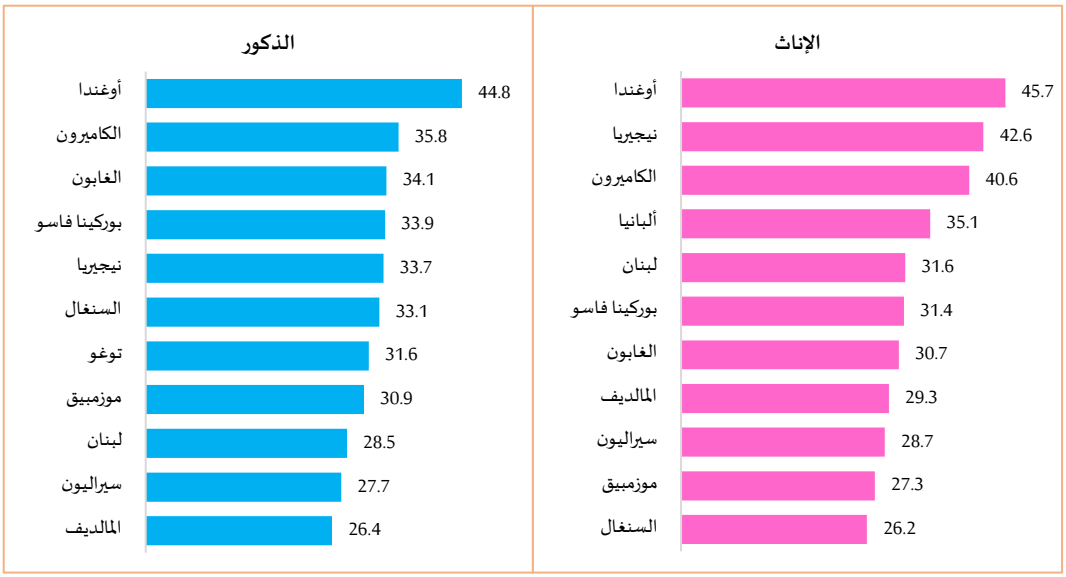

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات اليونيسيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ملاحظة: أحدث سنة تتوفر بشأنها البيانات بين عامي 2010 و 2023.

هناك شواغل تحوم حول الاحتياجات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات والشابات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وللتقليص بفعالية من عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب في هذه المنطقة، يجب اعتماد استراتيجيات وقائية إلى جانب المقاربات الطبية التقليدية، وإيجاد حلول للمشاكل ذات الأبعاد الاجتماعية والهيكلية التي تؤثر فعليا على الشباب وجودة حياتهم (Ferguson, Mathur & Armstrong, 2021). وبوسع البلدان في هذه المنطقة تحقيق هذا المراد من خلال دمج استراتيجيات الوقاية والعلاج والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أنظمة الرعاية الصحية الوطنية والإقليمية والمجتمعية القائمة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب (UNICEF, n.d). وذلك ما من شأنه أن يكون بمثابة حل طويل الأمد للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية في المستقبل مع ضمان الرعاية المناسبة للمصابين بالفيروس. ومن المقاربات التي يعتمدها اليونيسيف في إطار هذا الحل هناك التثقيف بخصوص أهمية الوقاية، وتوفير فرص أكثر للاستفادة من الفحص الذاتي، والعلاج الوقائي قبل التعرض للفيروس في المناطق التي ترتفع فيها نسبة انتشار الفيروس بين الشباب.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن 28 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي يتوفر على استراتيجية وقائية وطنية للتقليص من عدد الإصابات الجديدة بين المراهقات والشابات وأقرانهن من الذكور في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. والأهم هو أن هذه البلدان تستأثر بأكثر من 95% من إجمالي الشباب المصابين بالفيروس في بلدان المنظمة. وتشمل الاستراتيجيات في جلها إطلاق حملات تحسيسية بالوقاية من الفيروس على مستوى المدارس، وبرامج للتوعية المجتمعية، وخدمات صحية ملائمة للشباب (الشكل 14.2). وتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتغطيتها على نطاق واسع يتيح فرصا كبيرة لخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الفئات السكانية الأكثر عرضة للإصابة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 14.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد استراتيجية وقائية وطنية للتقليص من الإصابات الجديدة في صفوف الشباب في المجتمعات التي ترتفع فيها حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حتى عام 2025

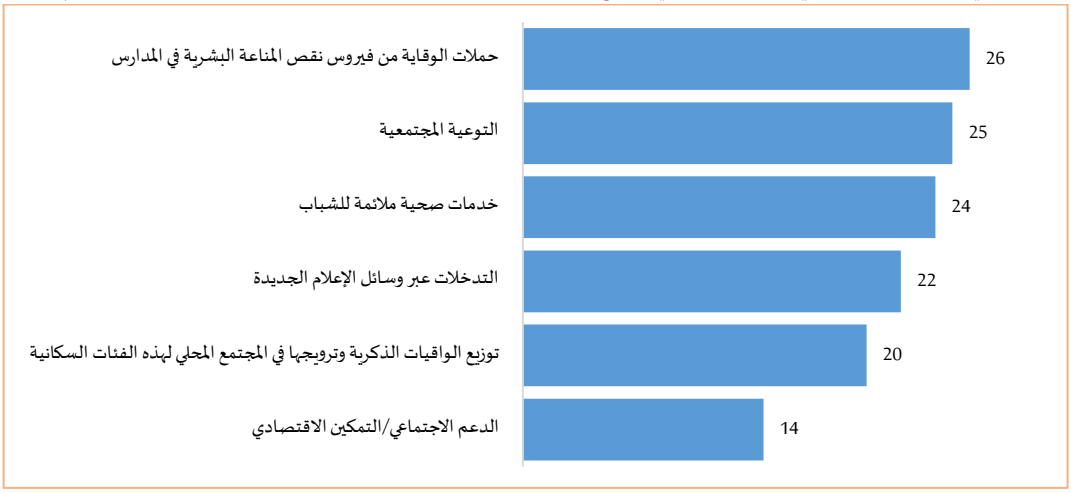

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS).

3.2 المخاطر المرتبطة بالسلوك ونمط الحياة

تعاطي مواد الإدمان (التبغ والمخدرات والكحول)

إدمان المواد المخدرة، المعروف أيضا باسم إدمان المخدرات، هو اضطراب عصبي نفسي يتميز بالشعور بضرورة الاستمرار في تعاطي المخدرات على الرغم من إدراك المتعاطي للعواقب السلبية لذلك. والإدمان السلوكي، من جهة أخرى، أو الإدمان غير المتعلق بالمواد المخدرة، يشمل إدمان القمار غير الخاضع للرقابة، وإدمان الأكل، وإدمان الإنترنت، وإدمان الهاتف المحمول (Zou et al., 2017). والإدمان المفرط، سواء على المخدرات أو العناصر غير المخدرة، مثل الكحول والماريجوانا والكوكايين والأدوية الموصوفة طبيا والإنترنت والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، قد ينتج عنه مشاكل صحية وتبعات خطيرة تطال مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل والوظائف والمال والقانون. لكن بالرغم من كل هذه العواقب، لا يزال تعاطي مواد الإدمان والإدمان السلوكي منتشرين في جميع أنحاء العالم.

تشير استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب إلى أن لإدمان الشباب على المواد المخدرة والتبغ والكحول والتكنولوجيا دور كبير في إقصائهم الاجتماعي. كما تبرز الاستراتيجية إلى أن هذا الإقصاء له تداعيات نفسية وجسدية على الشباب ويحول دون قدرتهم على المشاركة الفعالة في التعليم والعمالة. والإقصاء من هذه الفرص قد يجر الشباب نحو سلوكيات أكثر خطورة، مثل الإجرام والانتحار، وهذا الوضع قد يجعلهم عرضة للانضمام لمنظمات غير قانونية ومتطرفة.

تعاطي مواد الإدمان: استخدام التبغ

يرتبط تعاطي التبغ، وهو شكل كثير الانتشار من أشكال مواد الإدمان، بمخاطر صحية كبيرة ويبقى من أبرز مسببات الأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك استخدام مختلف منتجات التبغ مثل

السجائر والسيجار والغليون ومضغ التبغ، التي تؤدي بسرعة إلى إدمان النيكوتين، خاصة عندما يبدأ الأمر في مرحلة مبكرة من العمر، وبالأخص في سن المراهقة (CDC, 2023). وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي الشباب لأي شكل من أشكال منتجات التبغ يعد غير آمن، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال والمراهقين والشباب. فمنتجات التبغ تحتوي على مادة النيكوتين، وهي شديدة الإدمان ويمكن أن تلحق الضرر بالدماغ في مختلف مراحل نموه. وبناء عليه، يعد منع تعاطي منتجات التبغ بين الشباب أمرا حاسما للحد من الاستهلاك العام للتبغ (CDC, 2024).

وعلى الصعيد العالمي، بلغ انتشار الاستخدام الحالي لمنتجات التبغ بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة نسبة 5.3% في عام 2024، أي ما يعادل 7.4% بين الذكور و3.4% بين الإناث. أما في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد كان الانتشار أعلى وبلغ 6.7%، مع وجود فجوة واسعة بين الجنسين، حيث سجل 10.7% بين الذكور مقابل 2.3% فقط بين الإناث. وقد لوحظت أعلى المعدلات في إندونيسيا والبحرين وموريتانيا والكويت والأردن ولبنان، حيث تتجاوز نسبة المراهقين في سن الخامسة عشرة الذين يتعاطون منتجات التبغ 10% في كل منها. وعلى النقيض من ذلك، كان الانتشار أقل في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (4.9% إجمالا، 6.3% بين الذكور، 3.6% بين الإناث)، وفي البلدان المتقدمة بلغ 3.1% بين مجموع المراهقين، مقابل 5.1% بين الذكور و 0.6% بين الإناث (الشكل 15.2). وعليه، لا تقتصر بلدان منظمة التعاون الإسلامي على تجاوز المتوسط العالمي فحسب، بل تظهر أيضا أوسع فجوة بين الفتيان والفتيات، وهو ما يعكس تفاعلا معقدا بين العوامل الثقافية والسلوكية المؤثرة في تعاطي التبغ بين المراهقين.

الشكل 15.2: انتشار الاستخدام الحالي لمنتجات التبغ بين المراهقين في الفئة العمرية 15-19 سنة (%)، عام 2024 أو أحدث سنة متاحة

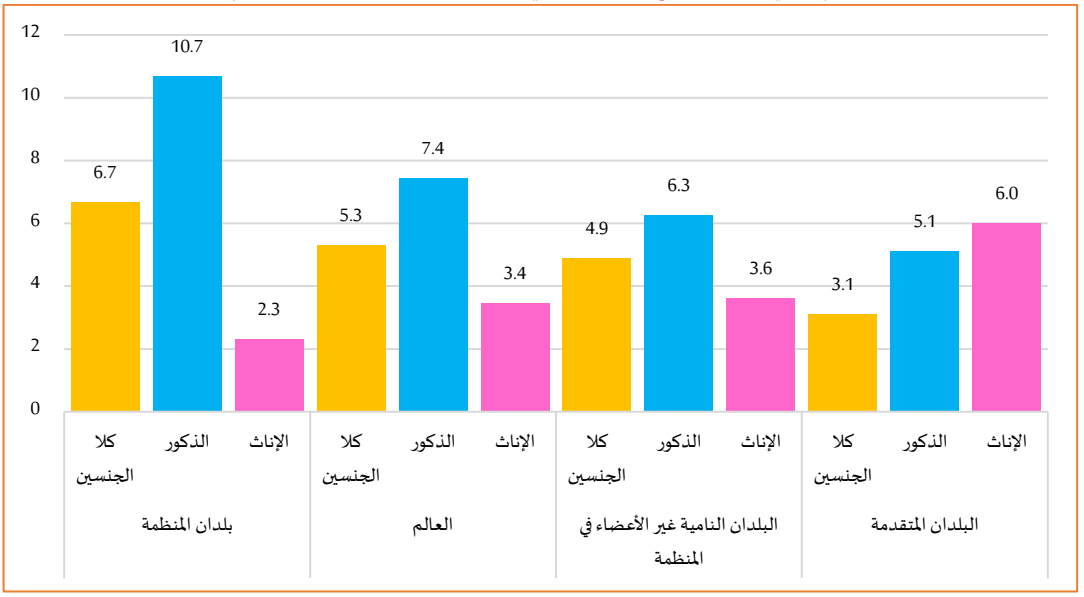

المصدر: منظمة الصحة العالمية، بوابة بيانات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين.

بالإضافة إلى منتجات التبغ التقليدية، أصبحت السجائر الإلكترونية منتشرة بين الشباب بصورة تبعث على القلق في جميع مناطق العالم. ومن أبرز أسباب انجذاب الشباب لاستخدام السجائر الإلكترونية توفرها بنكهات مختلفة وتأثرهم بأقرانهم والاعتقاد الخاطئ بأنها أقل ضررا من منتجات التبغ التقليدية. وهذا التوجه يثير مخاوف بشأن إدمان النيكوتين وما له من تداعيات على الصحة، ويستدعي تصميم استراتيجيات شاملة لردع الشباب عن البدء في استخدام منتجات التبغ والحد من استخدامها، ويشمل ذلك أيضا السجائر الإلكترونية.

والواقع أن هناك مجموعة من التدابير المقترحة لمكافحة استخدام منتجات التبغ والتقليل من استخدامها. فقد دخلت الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) حيز التنفيذ في 27 فبراير 2005، وهي تحظى بقبول على نطاق واسع بوصفها واحدة من أهم المعاهدات في تاريخ الأمم المتحدة، وتضم في الوقت الراهن 182 طرفا (انظر WHO, 2005). وتؤكد الاتفاقية على أهمية الاستراتيجيات الرامية إلى التقليص من مستوى الطلب على التبغ وعرضه في السوق، وذلك من خلال توفير إطار عمل لتنفيذ تدابير مكافحة التبغ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي (WHO, 2020).

عدد كبير من البلدان، لكونها طرفا في الاتفاقية، تعتمد تدابير لحماية الأطفال من الشروع في التدخين وشتى أشكال الضرر المرتبطة بالتبغ. فوفقا لمجموعة البيانات[9] المتاحة لدى منظمة الصحة العالمية، فرض 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي "حظرا على شركات التبغ التي تمول أو تسهم (بما في ذلك المساهمات العينية) في الحملات الإعلامية للوقاية من التدخين، بما في ذلك تلك الموجهة للشباب". وتشمل هذه البلدان: الجزائر والبحرين وبنين وبروناي دار السلام وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وجيبوتي والغابون وغامبيا وغينيا وغيانا وإيران والعراق والأردن وقيرغيزستان ولبنان وليبيا والمالديف ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا وفلسطين والسنغال والسودان وسورينام وتوغو وتركمانستان وأوغندا.

وخلال العقدين المنصرمين من الزمن، كان تعامل منظمة التعاون الإسلامي مع مسألة استخدام التبغ فعالا جدا وشاملا. فقد بدأت العملية في 2077 حين أطلق سيسرك "مبادرة منظمة التعاون الإسلامي للتحرر من التبغ"[10] بناء على التفشي غير المسبوق لآفة التبغ في بلدان المنظمة. وتهدف المبادرة إلى تعزيز نهج منسق وواسع النطاق في بلدان المنظمة للتقليص من مستوى انتشار التبغ ومكافحته. وتركز هذه المبادرة على برامج التدريب وبناء القدرات[11] لتسهيل وضع استراتيجيات مستدامة لمكافحة التبغ وتنفيذها على المستوى الوطني في هذه البلدان.

وفي الوقت الراهن تجمع سيسرك علاقة تعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) والمؤسسة الوطنية للمراكز (CDC Foundation) لتنفيذ مشروع الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS)[12] في المسوحات الوطنية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. والهدف من هذا المشروع هو تنسيق وتوحيد عملية الرصد المنتظم للمؤشرات المهمة المتعلقة بمكافحة التبغ، مع الحرص على مبدأ الاستدامة والتكامل مع باقي مبادرات رصد عوامل الخطر. كما أضيف مكون الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح الخاصة بالشباب (TQS-Youth)[13] إلى المسح لتعزيز عملية رصد استخدام التبغ في صفوف الشباب وتوفير التوجيه لعملية تنفيذ وتقييم برامج مكافحة التبغ في بلدان المنظمة.

---

[9] قاعدة البيانات لمنظمة الصحة العالمية، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط: https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/gho-tobacco-control-enforce-bans-e18-csr-anti-tobacco-media [اطلع عليه في 7 مارس 2024]

[10] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال الصفحة التعريفية بمبادرة منظمة التعاون الإسلامي للتحرر من التبغ. [https://www.sesric.org/tfo/introduction.php].

[11] برنامج بناء القدرات في إطار مبادرة منظمة التعاون الإسلامي للتحرر من التبغ (TF-CaB) [https://www.sesric.org/cbp-tfo.php]

[12] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح [https://www.oicstatcom.org/tqs.php] (TQS)

13 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح الخاصة بالشباب (TQS-Youth) [https://www.oicstatcom.org/tqs.php#tab=tab2]

وينص برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة 2014-2023 (OIC-SHPA)[14] أيضا الإجراءات ذات الصلة الواجب اتخاذها لمكافحة تعاطي التبغ تحت عدة مجالات مواضيعية. وبناء على ذلك، هنام مبادرات وآليات معتمدة، سواء على المستوى العالمي أو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، للتعامل مع استخدام التبغ. وبالتعاون مع المنظمات الدولية، يمكن لبلدان المنظمة التقليص بفعالية من معدلات تعاطي التبغ وبالتالي إنقاذ الكثير من الأرواح.

تتفاقم الآثار الضارة لتعاطي التبغ عند اقترانه بسلوكيات أخرى عالية الخطورة مثل استهلاك الكحول، إذ يساهم كل منهما إسهاما كبيرا في الاعتلال والوفاة المبكرين بين الشباب.

وعلى الصعيد العالمي، انخفض انتشار الشرب الحالي للكحول بين المراهقين في الفئة العمرية 15-19 سنة من 26.4% في عام 2016 إلى 21.8% في عام 2019. وقد سجل الذكور انخفاضا أكثر حدة، من 35.2% إلى 23.3%، في حين سجلت الإناث زيادة طفيفة من 17.0% إلى 20.2% (الشكل 16.2).

أما في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فلم تكن المعدلات أدنى بكثير فحسب، بل شهدت أيضا تراجعا أكبر نسبيا، إذ انخفض الانتشار الإجمالي من 10.5% في عام 2016 إلى 4.9% في عام 2019. وبين الذكور، تراجع معدل الشرب من 14.9% إلى 5.3%، في حين انخفض بين الإناث من 5.9% إلى 4.4%.

الشكل 16.2: انتشار الاستهلاك الحالي للكحول بين المراهقين في الفئة العمرية 15-19 سنة، (%)

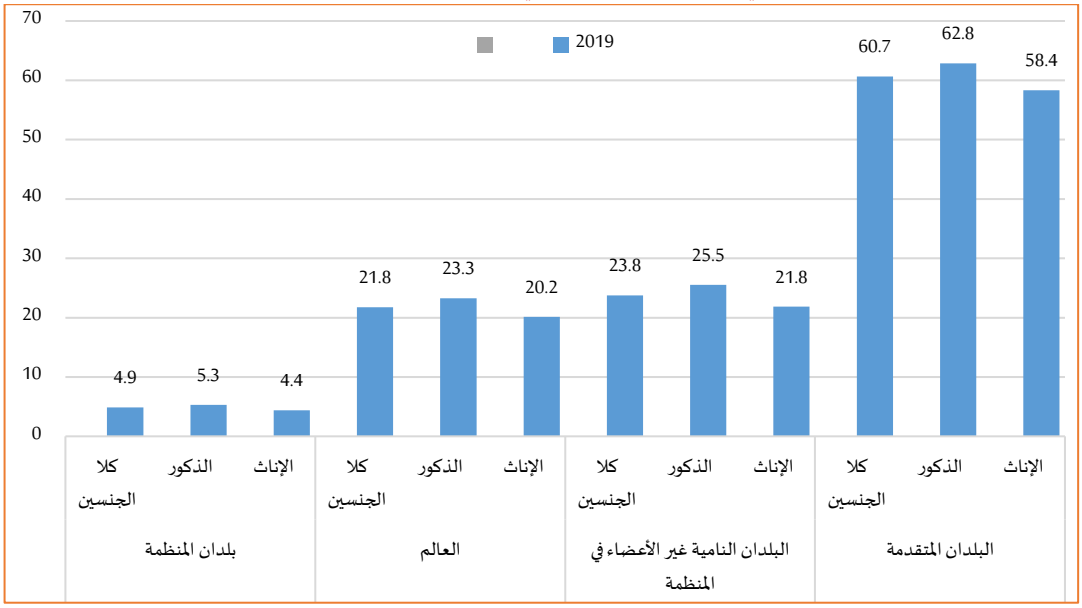

المصدر: منظمة الصحة العالمية، بوابة بيانات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين.

14 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة (OIC-SHPA) [https://www.oic-oci.org/subweb/ichm/4/en/docs/1_OICSHPA-draft-1-v3.pdf]

وبالمقارنة، ظل انتشار الشرب الحالي للكحول بين المراهقين في الفئة العمرية 15-19 سنة أعلى في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (23.8%) وفي البلدان المتقدمة (60.7%). ويضع ذلك بلدان المنظمة عند مستوى أدنى بكثير من المتوسط العالمي، ويبرز أثر الأعراف الثقافية والدينية في حماية الشباب من تعاطي الكحول.

أشكال الإدمان الأخرى غير المخدرات: الإدمان الرقمي وفرط استخدام التكنولوجيا

يعتبر الشخص داخلا في دوامة الإدمان غير المتعلق بتعاطي مواد معينة، مثل القمار والأكل واستخدام الإنترنت والأجهزة المحمولة والتسوق وغيرها من أشكال الإدمان، حين يجد نفسه مفرطا في هذه الأنشطة ولا يستطيع التحكم في سلوكه. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الأضرار المرتبطة بالاستخدام المفرط للتكنولوجيات الرقمية فقد زاد بصورة كبيرة عدد الأفراد المستخدمين لها، إذ بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أكثر من 5.3 مليار شخص في 2023 (United Nations, 2023). وفي الوقت الذي يقدم فيه الإنترنت والتكنولوجيا خدمات لأغراض مختلفة مثل نشر المعلومات والتواصل والترفيه والتواصل الاجتماعي، قد يؤدي في الوقت ذاته للإدمان الرقمي، لا سيما في صفوف الشباب، وهو الوضع الذي ينتج عنه تحديات صحية على الصعيد العالمي. وزيادة إلى ذلك، يمكن للاستخدام المفرط للإنترنت والتكنولوجيا أن يفضي إلى عرقلة المسار الطبيعي للحياة الشخصية والمهنية، كما قد يتسبب في عواقب جسدية وعاطفية ومالية. يسلط تقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية الضوء على تزايد المخاوف بشأن الصحة النفسية للمراهقين في ظل تنامي التعرض الرقمي. فبين عامي 2018 و 2022، ارتفعت معدلات الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي بين المراهقين من 7% إلى 11%، في حين تم تحديد 12% منهم على أنهم معرضون لخطر الدخول في نمط إشكالي من ألعاب الفيديو. وترتبط هذه السلوكيات بانخفاض مستويات الرفاه واضطرابات النوم وتراجع التحصيل الدراسي. ويؤكد التقرير على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعليم في مجال الثقافة الرقمية، وتطوير خدمات دعم الصحة النفسية، وتهيئة بيئات رقمية أكثر أمانا (WHO, 2024).

وللتعامل مع الجانب الضار للإدمان الرقمي على الصحة البدنية والنفسية للشباب، شرعت بعض البلدان في فرض حظر على الهواتف الذكية في المؤسسات التعليمية ما لم تكن تستخدم لأغراض تعليمية. فحسب إصدار 2023 للتقرير العالمي لرصد التعليم الذي يصدره اليونسكو، فإن بلدا واحدا من أصل كل أربع بلدان على الصعيد العالمي يعتمد قوانين أو سياسات تحظر استخدام الهواتف المحمولة في المدارس. وهذا الحظر حاضر بقوة في وسط وجنوب آسيا. فعلى سبيل المثال، حظرت بنغلاديش على المدرسين استخدام الهاتف المحمول في الفصول الدراسية في عام 2011، ثم وسعت نطاق الحظر في 2017 ليشمل الطلاب والمدرسين في المدارس والكليات. وعلى نفس المنوال، تعتمد طاجيكستان وأوزبكستان حظرا على الطلاب، في حين أن بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا طبقت بدورها حظرا أو فرضت قيودا على استخدام الهاتف المحمول في المؤسسات التعليمية بهدف التعامل مع القلق المتزايد من إدمان التكنولوجيا أو الإنترنت في صفوف الشباب (UNESCO, 2023).

في عام 2023، استخدم نحو 79% من الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة الإنترنت على الصعيد العالمي، أي بنسبة تزيد بـ 14 نقطة مئوية عن باقي السكان (65%). ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، ظلت هذه الفجوة بين الأجيال مستقرة خلال الأعوام الأربعة الماضية، ولوحظت في جميع الأقاليم.

وعلى المستوى الإقليمي، يفوق استخدام الإنترنت بين الشباب متوسط استخدامه بين عموم السكان بشكل ملحوظ، حيث بلغ 78% في الدول العربية، و81% في آسيا والمحيط الهادئ، و53% في إفريقيا، و94% في دول رابطة الدول المستقلة (CIS)، و95% في الأمريكتين، و98% في أوروبا. وفي إفريقيا، حيث لا يستخدم الإنترنت سوى شخص واحد من بين كل ثلاثة أشخاص، لا تزال نسبة اتصال الشباب بالإنترنت منخفضة نسبيا مقارنة بسائر الأقاليم والمتوسط العالمي (الشكل 17.2).

الشكل 17.2: النسبة المئوية للشباب المستخدمين للإنترنت (%)، 2023

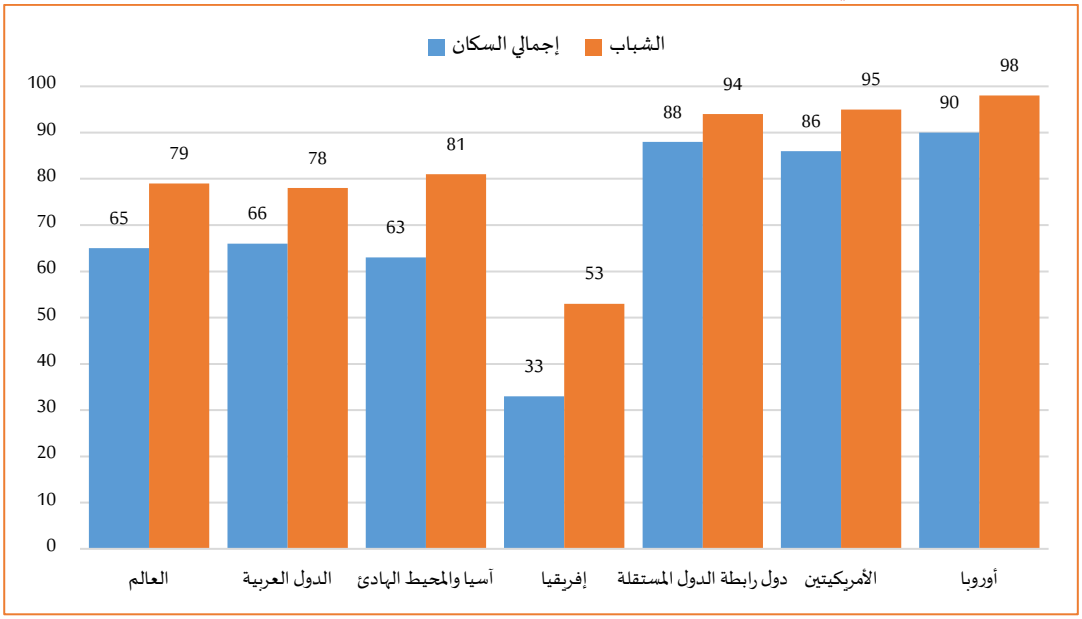

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تبين أحدث بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات أنه من بين 25 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوافر عنها بيانات، يسجل 22 بلدا منها استخداما للإنترنت لدى أكثر من نصف السكان في الفئة العمرية 15-24 سنة. ويكاد استخدام الشباب للإنترنت يكون شاملا في بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة (100%)، والبحرين (100%)، وقطر (99.8%)، والمغرب (99.5%)، والمملكة العربية السعودية (98.9%)، وماليزيا (98.8%)، وكازاخستان (98.8%)، وعُمان (97.1%)، وتركيا (96.5%)، وألبانيا (96.5%)، وإندونيسيا (95.5%)، وإيران (95.4%)، وأوزبكستان (93.9%)، ومصر (92.7%)، وبروناي دار السلام (90%). وعلى النقيض من ذلك، يظل الاستخدام منخفضا جدا في باكستان (8.8%)، وموزمبيق (11.7%)، وأوغندا (13.8%) (الشكل 18.2).

إلى جانب الزيادة المطردة في أعداد الشباب الذين يستخدمون الإنترنت، يسلط التقرير الرقمي العالمي 2025 الضوء على تنوع الأنشطة التي تدفع الشباب إلى التفاعل عبر الإنترنت. وتبين البيانات أن الشباب يلجؤون إلى الإنترنت أساسا للحفاظ على الروابط الاجتماعية والحصول على المعلومات، إذ يستخدم 62.1% من الشباب الإنترنت للتواصل مع الأصدقاء وأفراد الأسرة، بينما يستعمله 61.1% منهم للبحث عن المعلومات. كما تحتل الأنشطة الترفيهية حيزا بارزا، حيث يشاهد 59.3% من الشباب الفيديوهات والبرامج، و55.3% يستمعون إلى الموسيقى، و42.8% ينخرطون في ألعاب الفيديو.

الشكل 18.2: النسبة المئوية للشباب المستخدمين للإنترنت في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)، 2024*

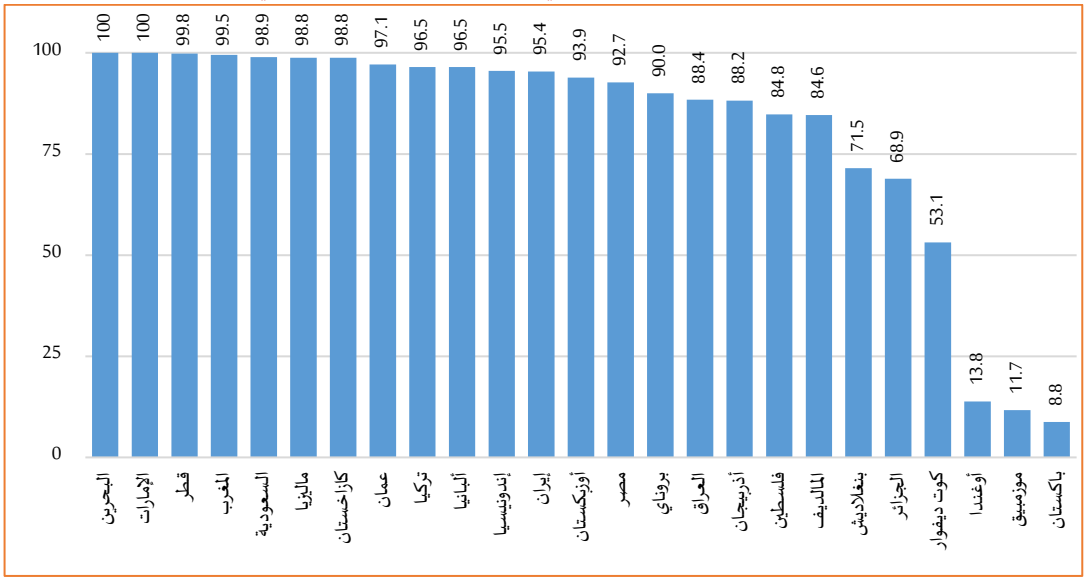

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. *ملاحظة: أحدث البيانات السنوية بين عامي 2016 و 2024.

وتعد الدراسة وتنمية المهارات من الدوافع الرئيسة أيضا، إذ يستخدم 52.4% من الشباب الإنترنت لأغراض دراسية، و51.7% منهم لتعلم كيفية إنجاز الأمور. وفضلا عن ذلك، يلجأ كثير من الشباب إلى الإنترنت للبحث عن أفكار جديدة (50.5%)، ومتابعة الأخبار والأحداث (49.5%)، وملء أوقات الفراغ من خلال التصفح بنسبة 49.3% (الشكل 19.2).

وتعكس هذه النتائج الدور المحوري الذي أصبح يضطلع به الإنترنت في تشكيل أنماط تواصل الشباب وتعلمهم وتفاعلهم مع العالم من حولهم. كما يؤكد تنامي تنوع الأنشطة الرقمية بين الشباب أهمية ضمان إتاحة ميسورة الكلفة وموثوقة ومنصفة للتقنيات الرقمية، ولا سيما في المناطق التي لا تزال مستويات الاتصال فيها محدودة.

الشكل 19.2: الأسباب الرئيسية لاستخدام الإنترنت بين الشباب حتى فبراير 2025

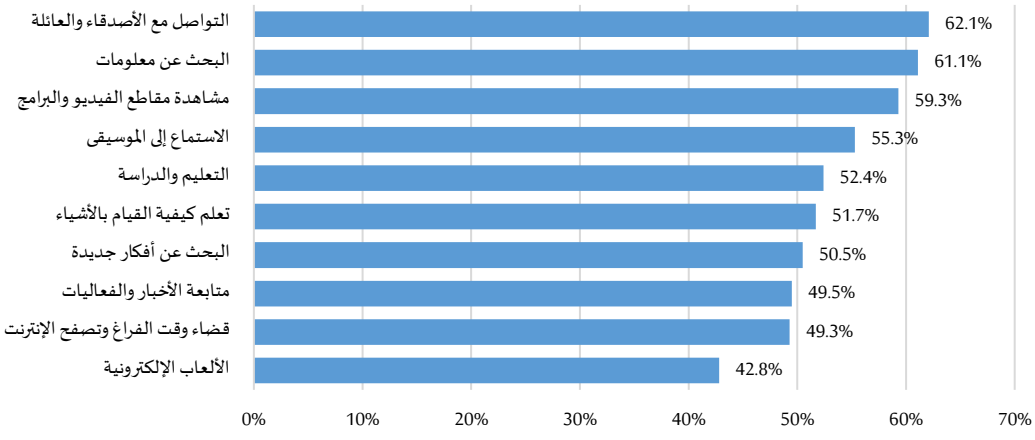

المصدر: التقرير الرقمي العالمي (2025).

ويقدم التقرير الرقمي العالمي 2025 كذلك معطيات حول متوسط الوقت اليومي الذي يمضيه الأفراد في استخدام الإنترنت، مبرزا أن الشباب يخصصون جزءا كبيرا من يومهم للأنشطة الرقمية. فحتى فبراير 2025، أمضى الأفراد في الفئة العمرية 16-24 سنة في المتوسط 7 ساعات و 35 دقيقة يوميا على الإنترنت بين الإناث، و 7 ساعات و 11 دقيقة بين الذكور، وهي أعلى مدة مسجلة بين جميع الفئات العمرية. وبين من تتراوح أعمارهم بين 25 - 34، بلغ متوسط الاستخدام اليومي 7 ساعات و17 دقيقة للإناث و7 ساعات و13 دقيقة للذكور، في حين انخفض هذا المتوسط في الفئة العمرية 35 - 44 سنة إلى 6 ساعات و43 دقيقة للإناث و6 ساعات و37 دقيقة للذكور. ويستمر استخدام الإنترنت في التراجع مع التقدم في السن، ليبلغ في المتوسط 66 ساعات و7 دقائق (للإناث) و6 ساعات و4 دقائق (للذكور) لدى الفئة العمرية 45 - 54 سنة، و5 ساعات و18 دقيقة (للإناث) و5 ساعات و21 دقيقة (للذكور) لدى الفئة 55 - 64 سنة. وأخيرا 4 ساعات و7 دقائق (للإناث) و3 ساعات و59 دقيقة (للذكور) بين من هم في سن 65 فما فوق (الشكل 20.2).

الشكل 20.2: الوقت اليومي المستغرق في استخدام الإنترنت حتى فبراير 2025 (المتوسط بالساعات والدقائق)

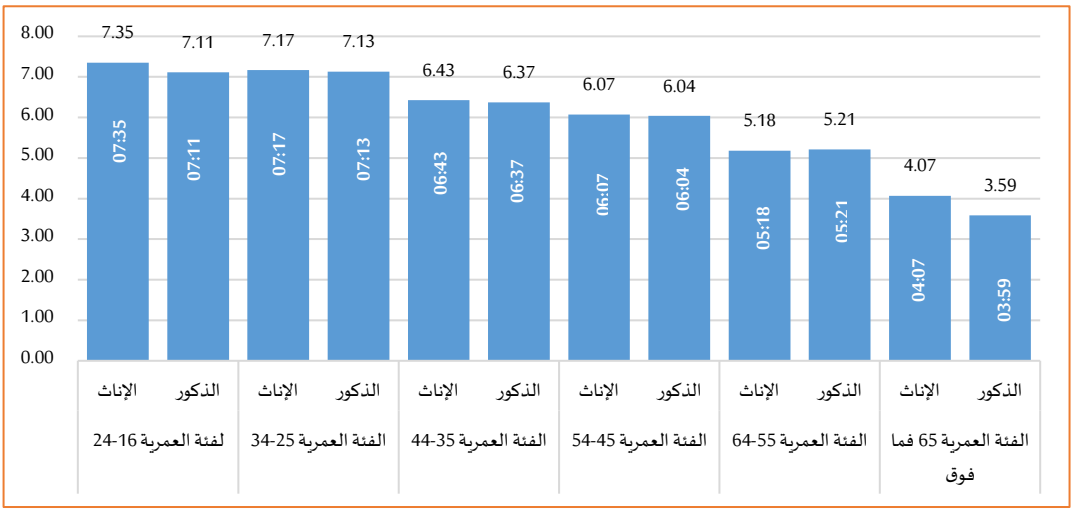

المصدر: التقرير الرقمي العالمي (2025).

وتظهر البيانات بوضوح أن الأجيال الشابة، ولا سيما الفئة العمرية 16 - 24 سنة، هي الأكثر قضاء للوقت على الإنترنت، بما يعكس مستوى أعلى من الانخراط الرقمي. وعلى الرغم من أن هذا الاستخدام المكثف ييسر فرص التواصل والتعلم والوصول إلى الفرص المختلفة، فإنه يثير في الوقت ذاته مخاوف متزايدة بشأن الإدمان الرقمي وفرط استخدام التكنولوجيا، إذ ارتبط طول وقت التعرض للشاشات، لا سيما بين الشباب، بانخفاض مستويات النشاط البدني، واضطرابات النوم، وتحديات في الصحة النفسية، مثل القلق والعزلة الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، سلطت العديد من الدراسات الضوء على الآثار الضارة لإدمان الشباب على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة شملت 267 طالبا جامعيا في ماليزيا عن وجود صلة قوية بين إدمان الإنترنت ومستويات الاكتئاب والقلق (Othman & Lee, 2017). وأظهر بحث أُجري في صفوف طلاب المرحلة الإعدادية في تركيا أن إدمان الإنترنت يساهم في تدهور مهاراتهم الاجتماعية وينمي لديهم الشعور بالوحدة (Ökkeş & Karşıdağ, 2021). وكشفت تحقيقات أجريت على

أنماط استخدام الإنترنت في المملكة العربية السعودية عن وجود تبعات سلبية، ويشمل ذلك اضطرابات متعلقة بأنماط النوم وعيش أسلوب حياة غير صحي وتراجع الأداء الأكاديمي (Alosaimi et al., 2016; Alotaibi et al., 2022).

وخلال فترة جائحة كوفيد-19، بات استخدام الهواتف الذكية والإنترنت أمرا لا مناص منه بالنسبة للطلاب بسبب إجراءات الإغلاق والقيود التي حدت من التفاعل حضوريا بين الأشخاص. فقد اعتمدت المدارس والجامعات منصات التعلم عبر الإنترنت لضمان استمرارية التعليم أثناء فترة الإغلاق، واستخدم الطلاب الهواتف الذكية والإنترنت للالتحاق بالفصول الدراسية الافتراضية وتقديم الواجبات والتواصل مع المدرسين. وهذا الوضع أدى إلى تفاقم الإدمان على الإنترنت، خاصة مع زيادة الوقت الذي يقضيه الطلاب على شاشات الهواتف الذكية. وكشفت دراسة حول مدة استخدام الهواتف الذكية في إيران خلال الجائحة أن 57.2% من الأفراد أمضوا أكثر من 5 ساعات يوميا على هواتفهم الذكية (Mokhtarinia et al., 2024). وفي الأردن، زاد استخدام الطلاب لمنصات مثل نتفليكس ويوتيوب خلال الجائحة (Saadeh et al., 2021). كما أمضى الطلاب الذين استخدموا الإنترنت والهواتف الذكية بكثافة خلال هذه الفترة أكثر من 5 ساعات يوميا مرتبطين بشبكة الإنترنت، وهذا ما يجسد عاملا قد يتسبب في مشاكل عدة (Hosen et al., 2021).

4.2 الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي

الاضطرابات النفسية بين الشباب

من الطبيعي أن يمر الشباب بأنواع مختلفة من الضغوط والانفعالات النفسية خلال مراحل نموهم ونضجهم. وقد يمرون بفترات قصيرة من الاكتئاب العابر، غير أن استمرار هذه الأعراض يستدعي في بعض الحالات اللجوء إلى المساعدة المهنية المتخصصة. وعلى الرغم من أن معظم الشباب يتمتّعون بصحة بدنية ونفسية جيدة، فإن بعضهم قد يعاني من اضطرابات نفسية ويواجه أشكالا من التمييز والمواقف السلبية نتيجة لذلك. وتعد الصحة النفسية، شأنها شأن الصحة البدنية، أكثر من مجرد غياب الاضطراب، فهي تشمل جوانب الرفاه العاطفي والنفسي والاجتماعي.

لذا فإن الصحة النفسية عنصر رئيسي في الصحة العامة ورفاه الأفراد، حيث ينص التعريف الوارد في خطة العمل الشاملة للصحة النفسية لفترة 2013- 2020، على أن "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنيا ونفسيا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز" (WHO, 2021). تشير هذه الخطة الشاملة إلى أن الصحة النفسية تتأثر بعوامل متعددة، مثل الوصول إلى الخدمات والظروف المعيشية والوضع الوظيفي، ولا تقتصر تأثيراتها على الأفراد فقط، بل تمتد لتشمل أسرهم كذلك.

ووفقا للتقرير العالمي عن الصحة النفسية الصادر عن منظمة الصحة العالمية (2022a)، كان حوالي 970 مليون شخص حول العالم يعيشون مع اضطراب نفسي في عام 2019. ويعاني الأشخاص المصابون بحالات نفسية من معدلات أعلى بكثير من الإعاقة والوفيات مقارنة بغيرهم. وتعد الاضطرابات النفسية، مثل اضطرابات القلق والاكتئاب، من بين الأسباب العشرة الرئيسية لفقدان الصحة عالميا، حيث تؤثر على الأفراد من جميع الفئات العمرية والمواقع الجغرافية. وتشير التقديرات إلى أن واحدا من كل سبعة شباب تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاما

يعاني من اضطراب نفسي على مستوى العالم. وتعتبر اضطرابات الاكتئاب والقلق والاضطرابات السلوكية من الأسباب الرئيسية للأمراض والإعاقة بين الشباب. ومع ذلك، تختلف معدلات انتشار الاضطرابات حسب الجنس، حيث تعد اضطرابات القلق والاكتئاب أكثر شيوعا بين الشابات، بينما تكون اضطرابات نقص الانتباه/فرط النشاط واضطرابات القلق أكثر شيوعا بين الشباب (الجدول 1.2).

الجدول 1.2: معدل الانتشار العالمي للاضطرابات النفسية بين الشباب (من الفئة العمرية 10-24 عاما) (%)، 2019

سبب الاضطرابات النفسية	كلا الجنسين	الذكور	الإناث
اضطرابات القلق	4.3	3.4	5.2
اضطرابات الاكتئاب	2.6	2.0	3.2
اضطراب نقص الانتباه/فرط النشاط	2.4	3.5	1.3
الإعاقة الذهنية التنموية مجهولة السبب	2.0	2.1	1.9
اضطراب السلوك	1.9	2.5	1.3
اضطرابات نفسية أخرى	0.5	0.6	0.4
اضطراب ثنائي القطب	0.5	0.5	0.5
اضطرابات طيف التوحد	0.4	0.6	0.2
اضطرابات الأكل	0.3	0.2	0.4
الفصام	0.1	0.1	0.1

المصدر: معهد القياسات الصحية والتقييم (IHME)، بيانات العبء العالمي للمرض (GBD).

تؤثر القضايا النفسية لدى الشباب بشكل كبير على مختلف جوانب حياتهم. فضعف الصحة النفسية قد يعيق الأداء الأكاديمي وكذلك القدرة على اتخاذ القرارات، مما يؤثر على الصحة العامة. وغالبا ما ترتبط الاضطرابات النفسية بين الشباب بمخاطر صحية وسلوكية أخرى، مثل تعاطي المخدرات والعنف والسلوكيات الجنسية الخطرة التي تؤدي إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا والحمل غير المقصود (CDC, 2019). وكما أنه من الضروري تعزيز الصحة النفسية الجيدة لدى الشباب لوضع أساس قوي لرفاههم في مرحلة البلوغ.

وتظهر البيانات أن انتشار الاضطرابات النفسية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10-24 عاما أمرا ملحوظا في جميع بلدان ومناطق منظمة الصحة العالمية. ووفقا لأحدث بيانات عام 2019، تتراوح نسبة انتشار الاضطرابات النفسية بين الشباب من 12.4% فقط في إقليم إفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية إلى 17.6% في إقليم الأمريكيتين (الشكل 21.2). وتشير منظمة الصحة العالمية (2022b) إلى أن الفروق الإقليمية في انتشار الاضطرابات النفسية بين الشباب في أقاليمها قد تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية: العوامل الديموغرافية مثل التوزيع العمري للسكان، ووقوع الحروب والنزاعات مما يؤدي إلى معدلات أعلى في بعض المناطق، والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على استعداد الأفراد للإفصاح عن الأعراض.

الشكل 21.2: معدل انتشار الاضطرابات النفسية بين الشباب (من الفئة العمرية 10-24 عاما) في أقاليم منظمة الصحة العالمية، (%)، 2019

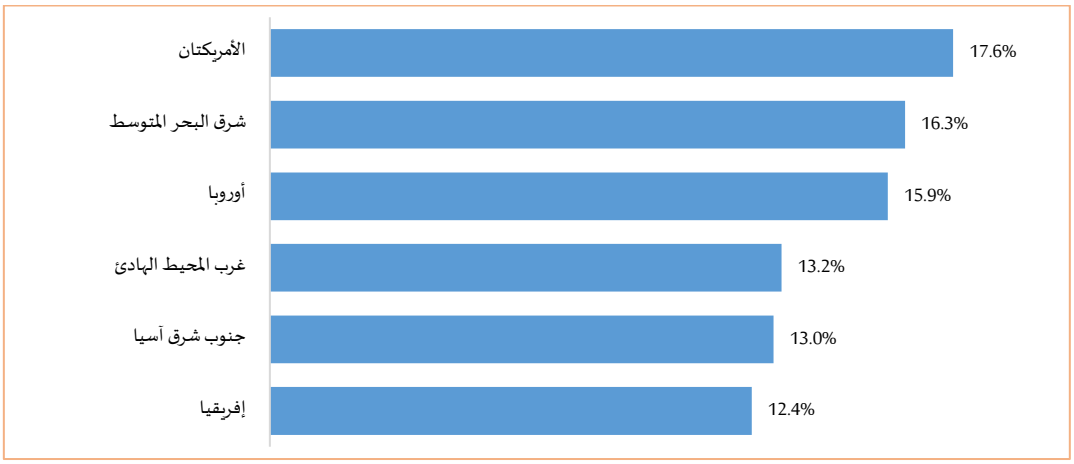

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات معهد القياسات الصحية والتقييم، وبيانات العبء العالمي للمرض.

على سبيل المثال، يشكل الأطفال دون سن العاشرة نسبة كبيرة من السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تقع غالبا في مناطق مثل أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ونظرا لأن الاضطرابات النفسية أقل شيوعا في هذه الفئة العمرية، فإن انتقال هؤلاء الأطفال إلى الفئة العمرية من 10 إلى 24 عاما يساهم في زيادة عدد الشباب الذين لا يعانون من اضطرابات نفسية. وبالإضافة، يؤدي وقوع الحروب والنزاعات إلى ارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية في إقليم شرق البحر المتوسط. وأخيرا، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا إضافيا، مثل اختلاف المفاهيم الثقافية والتصورات المتعلقة بالصحة النفسية والاضطرابات، مما قد يؤثر على استعداد الأفراد للإفصاح عن الأعراض أثناء الإجابة على الدراسات الاستقصائية.

حوكمة الانتحار والصحة النفسية

وفقا لمنظمة الصحة العالمية (2019)، تعتبر إدارة حالات الانتحار أحد الجوانب المهمة في إدارة الصحة النفسية، حيث أصبح الانتحار من الشواغل الصحية العامة العالمية الخطيرة، فيصنف ضمن أهم عشرين سبب رئيسي للوفاة في العالم، متفوقا على الوفيات الناجمة عن الملاريا وسرطان الثدي أو الحروب وجرائم القتل، حيث يفقد ما يناهز الـ 800.000 شخص حياتهم سنويا بسببه. ولطالما أولي الانتباه بشكل خاص على الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاما، حيث يعد الانتحار رابع سبب رئيسي للوفاة في هذه الفئة. وغالبا ما تنبع حالات الانتحار هذه من اضطرابات نفسية، خاصة الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول، وهي شائعة في البلدان ذات الدخل المرتفع. بالإضافة إلى ذلك، قد يحدث الانتحار بين الشباب خلال لحظات الأزمات بالتحديد، بما تشمله الضغوط الحياتية المتعلقة بالمشاكل المالية والانفصال بين الأزواج أو الأصدقاء والألم والمرض المزمن (WHO, 2023).

الشكل 22.2: المعدل الإجمالي للانتحار في صفوف الشباب (لكل 100ألف شاب من الفئة العمرية 15-24 عاما)، 2019

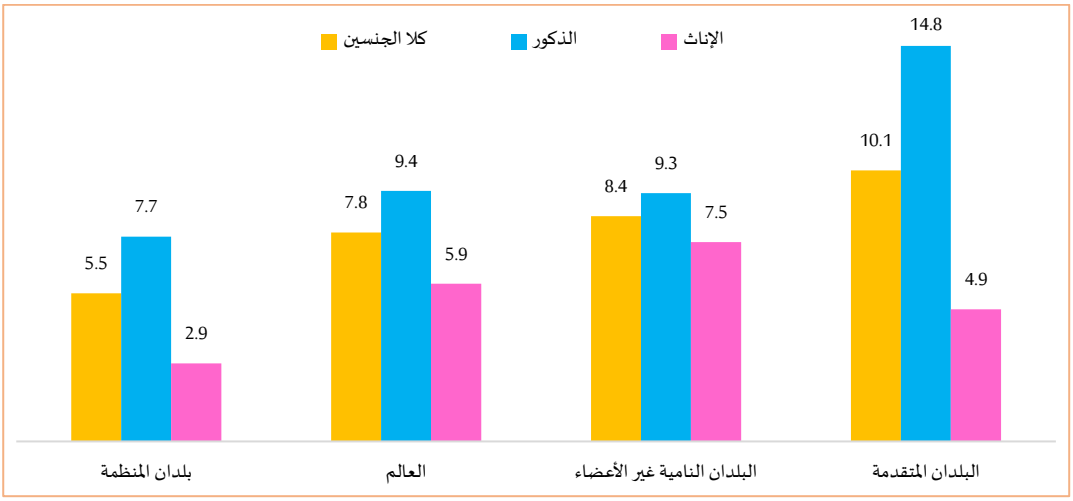

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات معهد القياسات الصحية والتقييم، وبيانات العبء العالمي للمرض.

الشكل 22.2 يبين أن معدل الانتحار الإجمالي بين صفوف الشباب (لكل 100.000 شاب من الفئة العمرية 15-24 عاما) بلغ 5.5 في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مقارنة بـ 7.8 على مستوى العالم، و8.4 في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و10.1 في البلدان المتقدمة. ومن الجدير بالذكر أن معدل الانتحار بين الذكور الشباب أعلى مقارنة بنظيراتهم من الإناث في جميع مجموعات البلدان المشمولة بالدراسة.

الصحة النفسية للشباب خلال جائحة كوفيد-19

تعد جائحة كوفيد-19 واحدة من أكبر الأزمات العالمية في الآونة الأخيرة، وقد خلفت آثارا بالغة وبعيدة المدى وشملت اضطرابات كبيرة في أنظمة الصحة والاقتصادات والمجتمعات. وساهمت السياسات المتعلقة بالاستجابة العاجلة، مثل الإغلاق وإغلاق المدارس، التي استهدفت الحد من عدد الإصابات والوفيات، في تفاقم النتائج السلبية على الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين الأكثر ضعفا (Zulaika et al., 2022). إضافة إلى ذلك، تفاقمت خلال الجائحة ظواهر مثل الزواج المبكر وحالات الحمل بين المراهقات (Masaba et al., 2022). وأظهرت التقارير أن الشباب عانوا من معدلات مرتفعة من القلق والاكتئاب والضغوط النفسية بسبب الجائحة (Jones, Mitra, & Bhuiyan, 2021). وبالمثل، كشفت دراسة شاملة حول الصحة النفسية للشباب خلال الجائحة عن تدهور في صحتهم النفسية، حيث ارتفعت مستويات الاكتئاب والصعوبات الاجتماعية والعاطفية والسلوكية مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة (Oxford University, 2023). كما أفاد الشباب أنهم تعرضوا للإساءات العاطفية والجسدية خلال هذه الفترة، مما خلق عوامل ضغط نفسية مؤلمة ساهمت في تقويض صحتهم النفسية (CDC, 2022). وخلال الجائحة، زاد انتشار القلق والاكتئاب على المستوى العالمي بنسبة هائلة بلغت 25%، مما أدى إلى انتشار الأفكار والسلوكيات الانتحارية على نطاق واسع (WHO, 2022c). لذلك، يتوقع أيضا أن تشهد الأنظمة الصحية العالمية بعد الجائحة طلبا متزايدا على خدمات الرعاية الصحية النفسية (Costa et al., 2022).

3. التعليم وتنمية المهارات

يعد التعليم عاملا حاسما في تطوير وتحسين حياة الشباب في جميع أنحاء العالم. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة الاستثمار في تعليم الشباب للانتفاع منهم كرأس مال بشري، خاصة في المناطق التي تشهد معدلات نمو مرتفعة لفئة الشباب، كما هو الحال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويمثل الشباب المتعلمون وذوو المهارات ركيزة أساسية للقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الشامل والمنصف، وضمان تحقيق الاستدامة. وتسهم التطورات و الإنجازات المحققة في مجال التعليم الجيد في بلوغ أهداف استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب وأهداف التنمية المستدامة. ويُقدّم هذا القسم نظرة عامة على الوضع الحالي للتعليم وتنمية المهارات بين الشباب في بلدان المنظمة، ويحدد المجالات التي ينبغي أن يركز صانعو السياسات جهودهم لصياغة سياسات مبتكرة وفعالة.

1.3 إلمام الشباب بالقراءة والكتابة

يمثل الإلمام بالقراءة والكتابة الركيزة الأساسية للمعرفة والمهارات الأكاديمية. وفي هذا الصدد، يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أحد أهم المؤشرات لتحديد نتائج التعلم وتقييم التحصيل العلمي، فضلا عن كونه من المؤشرات الرئيسية للتنمية الاجتماعية. ويشير ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى أن وجود قوة عاملة متعلمة ذات إنتاجية عالية وقدرة على الابتكار، من الممكن أن يضيف قيمة للاقتصاد.

ووفقا لأحدث البيانات المتاحة حول 49 بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي[15]، يبلغ متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في بلدان المنظمة 83.8%، وهو أقل من المتوسط العالمي (92.3%) وأقل من متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (96.3%). ويبلغ متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور إلى 85.9%، في حين متوسط االإناث أقل ويبلغ 81.9%، وكلاهما أدنى من المتوسط العالمي (الشكل 1.3). ويختلف الفارق بين الذكور والإناث على هذا المستوى عبر بلدان المنظمة. فمن بين الدول التي تتفوق بهذا الخصوص بين الإناث، تتصدر مالي بفارق كبير، حيث يبلغ متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث 60.9% مقارنة بـ 44.2% بين الذكور، بفارق 16.8 نقطة مئوية. تلو مالي، تأتي اليمن بفارق 15.2 نقطة مئوية، ومن ثم بنغلاديش بفارق 2.1 نقطة مئوية. وعلى النقيض من ذلك، تسجل أفغانستان أوسع تفاوت في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لصالح الذكور، حيث يبلغ متوسط الإلمام بين الإناث 44.2% مقارنة بـ 83.4% بين الذكور، بفارق 39.2 نقطة مئوية. وتأتي غينيا بعد أفغانستان بمعدل قريب حيث سجلت فارق 26.2 نقطة مئوية، تليها كوت ديفوار بفارق 23.8 نقطة مئوية.

[15] باستثناء كل من الجزائر وبروناي دار السلام وكازاخستان وقيرغيزستان وليبيا والمغرب وقطر والسودان.

تبين البلدان التي تتوافر عنها بيانات أن أكثر من نصفها (28 بلدا) تسجل معدلات إلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب تفوق 90%. وتتصدر أوزبكستان بلدان المنظمة بأفضل أداء، حيث يبلغ متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب فيها 100%، تليها أذربيجان (99.9%) والمملكة العربية السعودية (99.9%) وتركمانستان (99.9%) وعمان (99.7%). أما تشاد فهي البلد المسجل لأدنى معدل في بلدان المنظمة بمتوسط لا يتعدى 45.1%. تليها مالي (53.4%) ثم النيجر (53.9%) وغينيا (53.9%) وأفغانستان (62.7%) (الشكل 2.3).

الشكل 1.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (%).

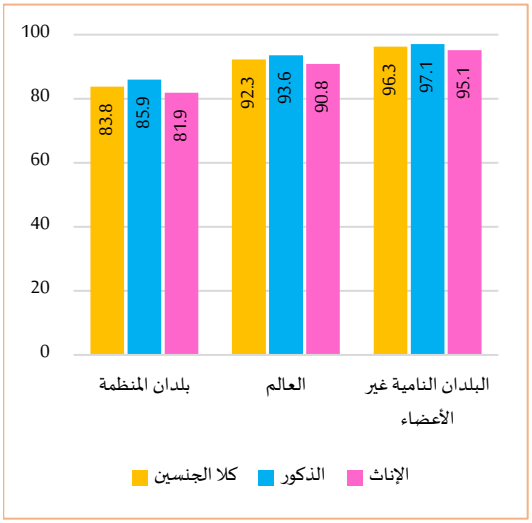

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: البيانات تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الأخير.

الشكل 2.3: معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (%)

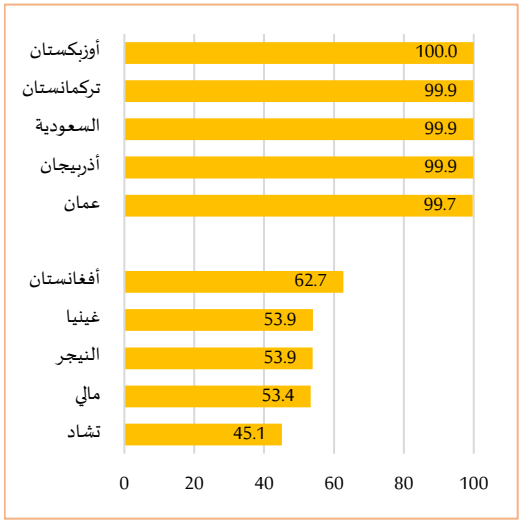

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: المتوسط المرجح. بيانات فرادى البلدان تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الماضي.

وبحلول عام 2024، يقدر أن حوالي 48.3 مليون شاب، 57.8 % منهم إناث، يعانون من الأمية في 50 بلد من بلدان المنظمة التي تتوفر عنها بيانات. وفي ظل غياب التدخل، ستظل الأمية تعوق الفرص وربما تقوّض نجاح الشباب مستقبلا.

2.3 الالتحاق بالتعليم العالي

يعتبر عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي أحد المؤشرات الدالة على إمكانيات المنطقة لإنتاج قوة عاملة ماهرة. ويعرّف إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بجميع أنواع مؤسسات التعليم العالي في منطقة ما، سواء كانت عامة أو خاصة أو أي مؤسسة أخرى تقدم برامج تدريب منظمة للحصول على درجات جامعية، بأنه إجمالي عدد الملتحقين بغض النظر عن العمر. ويعد الفقر والأزمات والطوارئ والرسوم الدراسية المرتفعة واختبارات القبول الحصرية والقيود الجغرافية أو غيرها من أشكال التمييز، من بين العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق الوصول الشامل إلى التعليم العالي (UNESCO-IESALC, 2020).

وقد شهد الالتحاق بالتعليم العالي نموا ملحوظا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال العقد الماضي. حيث تُظهر البيانات المتاحة عن 44 بلدا من بلدان المنظمة[16] أن عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ارتفع من 34.1 مليون في عام 2014 إلى 46.8 مليون في عام 2024، مما يمثل زيادة قوية بنسبة 37.4%. وكان هذا التوسع أكثر بروزا بين الطالبات، حيث زادت نسبة الإناث الملتحقات من 16.6 مليون إلى 23.8 مليون، مما يمثل ارتفاعا لافتا بنسبة 43.7%. وفي المقابل، زاد عدد الطلاب الذكور من 17.5 مليون إلى 23 مليون، بنسبة قدرها 31.4% (الشكل 3.3).

الشكل 3.3: الالتحاق بالتعليم العالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2014-2024 (مليون)

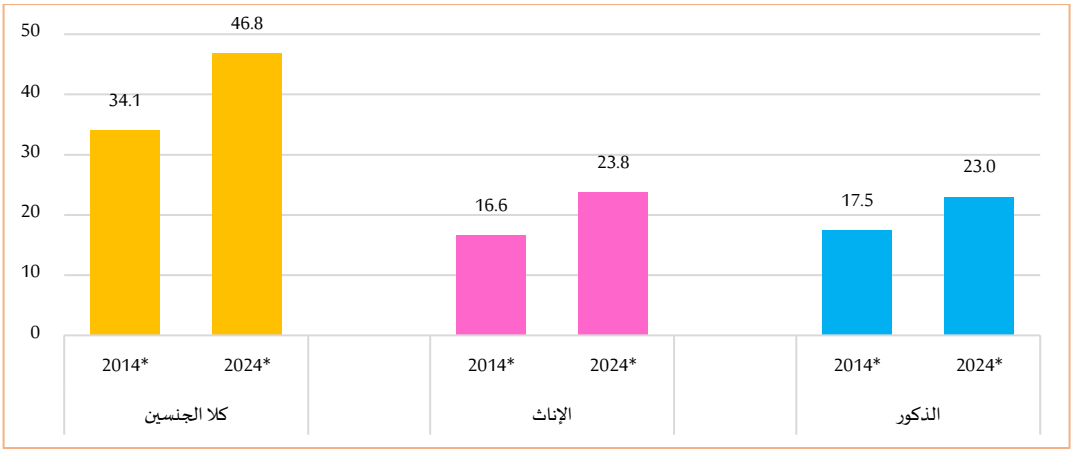

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: *استنادا على البيانات المتاحة لآخر سنة خلال العقد الماضي لـ 44 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

يشير هذا الاتجاه إلى تحسن إيجابي في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي في بلدان المنظمة. وتشير الزيادة الملحوظة في نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي إلى ضرورة تحسين فرص حصول المرأة على التعليم، مما قد يترتب عليه آثار بعيدة المدى على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد يؤول تعزيز مشاركة النساء في التعليم العالي إلى تكوين قوة عاملة أكثر مهارة وتنوعا، مما يسهم في تعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. كما أنها تساهم في التقدم الاجتماعي من خلال تعزيز المساواة وتمكين المرأة من تولي أدوار قيادية في مختلف القطاعات.

وعلى الصعيد العالمي، يبلغ معدل القيد الإجمالي، الذي يقيس عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية المستهدفة لهذا المستوى التعليمي، حوالي 43.6% بحلول عام 2024. وتُظهر البيانات أن هذه النسبة تقل عن 100% في جميع بلدان المنظمة التي تتوفر عنها معلومات، باستثناء تركيا التي حققت نسبة بلغت 127.6%. وفي 17 بلدا آخر من بلدان المنظمة، يتجاوز معدل القيد الإجمالي المتوسط العالمي، حيث تتراوح النسبة بين 43.8% في سوريا و83.9% في المملكة العربية السعودية. وفي المقابل، تسجل بعض البلدان نسبا منخفضة للغاية، مثل النيجر (4.2%) وتشاد (4.4%) وسورينام (4.9%) ومالي (5.1%)، مع انخفاض هذه النسبة إلى أقل من 10% في بلدين اثنين آخرين من بلدان المنظمة، مما يعكس ضعف معدلات المشاركة في التعليم العالي. وبشكل عام، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في معدل القيد الإجمالي للتعليم العالي في بلدان المنظمة، حيث تسجل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء معدلات التحاق أدنى من غيرها.

[16] باستثناء جيبوتي والغابون وغينيا وغينيا بيساو والعراق وليبيا ونيجيريا وسيراليون والصومال وسورينام وأوغندا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الشكل 4.3: معدل القيد الإجمالي للتعليم العالي ومعدل التكافؤ المعدّل بين الجنسين، 2024

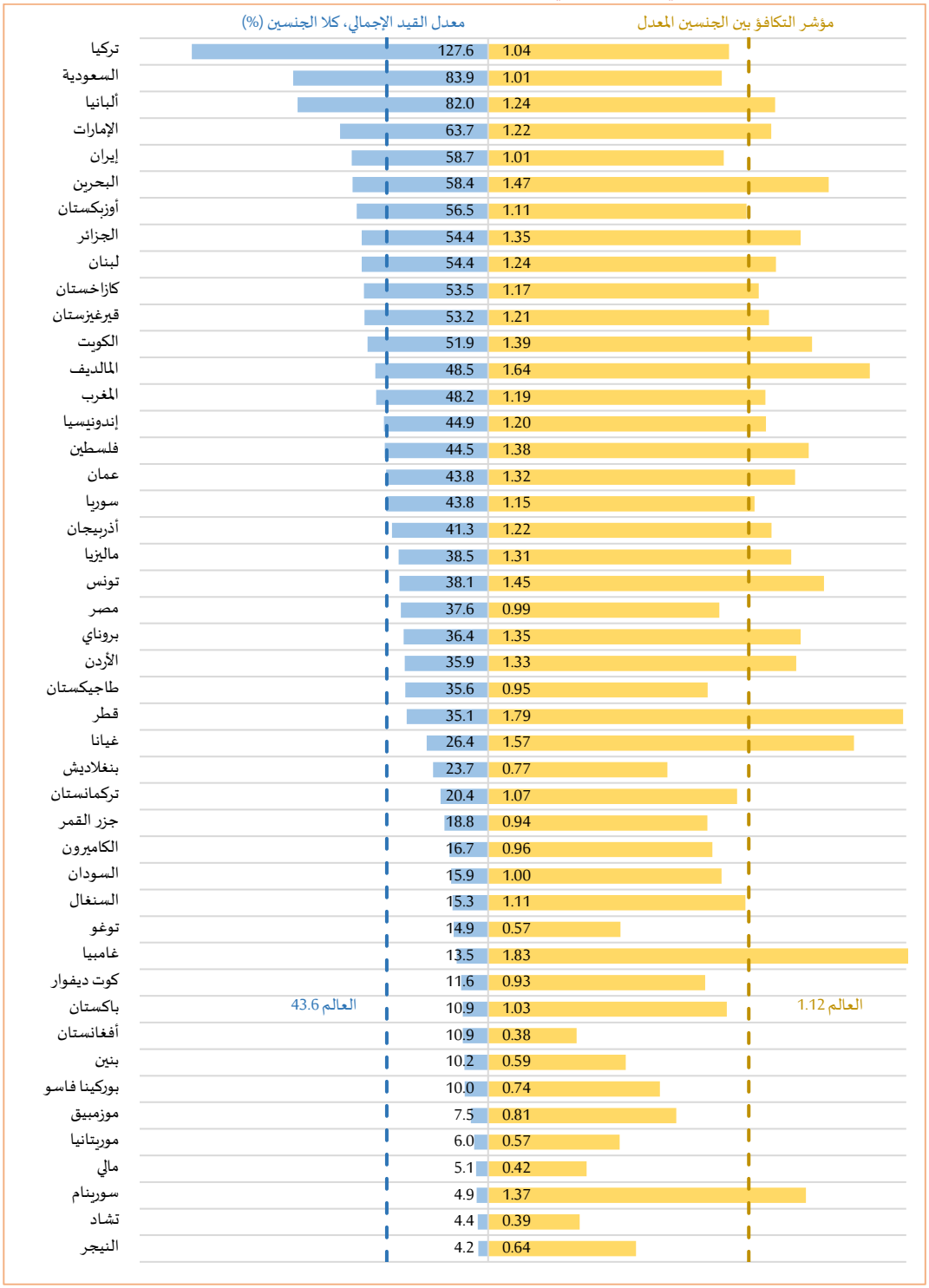

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: البيانات تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الأخير.

في التعليم العالي، يظهر التفاوت في معدل القيد الإجمالي لصالح الإناث، حيث يبلغ مؤشر التكافؤ المعدّل بين الجنسين على المستوى العالمي 1.12. وفي مجموعة بلدان المنظمة، تتفاوت قيمة هذا المؤشر بشكل كبير على المستوى القطري. فمن جهة، هناك بلدان ترجح مشاركة الذكور بشكل كبير، مثل أفغانستان (0.38)، وتشاد (0.39)، ومالي (0.42). ومن جهة أخرى، هناك بلدان تسجل معدلات عالية بهذا الخصوص للإناث مقارنة بالذكور، مثل غامبيا (1.83)، وقطر (1.79)، وجزر المالديف (1.64) (الشكل 4.3).

تشير التفاوتات الكبيرة في معدل القيد الإجمالي للتعليم العالي في بلدان المنظمة وبين الذكور والإناث إلى الحاجة لتدخلات سياساتية شاملة، وإلى أهمية استمرار بذل الجهود لسد هذه التفاوتات على المستوى الوطني وعلى صعيد المنظمة، مع التركيز على معالجة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية لضمان توفير فرص تعليم عال أكثر شمولا وعدالة في المنطقة. ولمعالجة هذه الاختلالات، يتعين على صانعي السياسات إيلاء الأولوية لإصلاحات تعليمية شاملة وعادلة. وبالنسبة للبلدان التي تسجل معدلات منخفضة في القيد الإجمالي للتعليم العالي، ولا سيما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك حاجة إلى تدخلات ذات أهداف واضحة لتحسين الوصول إلى التعليم العالي. ويمكن أن تشمل هذه التدخلات توسيع نطاق الدعم المالي، وتحسين البنية التحتية التعليمية، وتنفيذ برامج توعوية تشجع على الالتحاق بالتعليم العالي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معالجة التفاوتات بين الذكور والإناث تتطلب نهجا متعدد الأوجه يشمل تعزيز السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، وتوفير المنح الدراسية للفئات الأقل تمثيلا، وخلق بيئات تعليمية آمنة وداعمة. أما البلدان التي تسجل معدلات مرتفعة للإناث في القيد الإجمالي للتعليم العالي، مثل غامبيا وقطر، فينبغي أن تواصل دعم هذه الاتجاهات مع الحرص على عدم إغفال مشاركة الذكور. وعموما، ينبغي أن تهدف هذه السياسات إلى بناء منظومة تعليمية متوازنة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار السياقات الاجتماعية والاقتصادية الفريدة لكل منطقة، بما يسهم بفعالية في سد الثغرات القائمة في الالتحاق بالتعليم العالي.

3.3 الخريجون من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

يشكل الخريجون من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) عنصرا أساسيا لتمكين البلدان من الحفاظ على تنافسيتها في الاقتصاد العالمي الذي يدفعه الابتكار والتكنولوجيا والرقمنة. وإن هذه المجالات لا تقتصر على تحسين جودة التعليم فحسب، بل تلبي أيضا احتياجات سوق العمل من خلال تطوير نهج متعدد التخصصات وتعليم كيفية تطبيق النظريات في الممارسات العملية وتعزيز الإبداع وبناء المهارات اللازمة للتعامل مع التحديات المعقدة.

تتصدر بوركينا فاسو بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث نسبة خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مقارنة بإجمالي الخريجين في التعليم العالي. ويظهر الشكل 5.3 أن 61.4% من طلاب التعليم العالي في بوركينا فاسو تخرجوا من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عام 2024. وتم تسجيل نسب مرتفعة نسبيا من خريجي هذه المجالات أيضا في تونس (37.9%) وتركمانستان (37.4%) والإمارات العربية المتحدة (36.5%) وبروناي دار السلام (35.9%). وتؤكد هذه النسب المرتفعة في بعض البلدان على الاهتمام الاستراتيجي الذي توليه لهذه التخصصات لتعزيز النمو الوطني والقدرة التنافسية.

الشكل 5.3: حصة خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من إجمالي خريجي التعليم العالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024

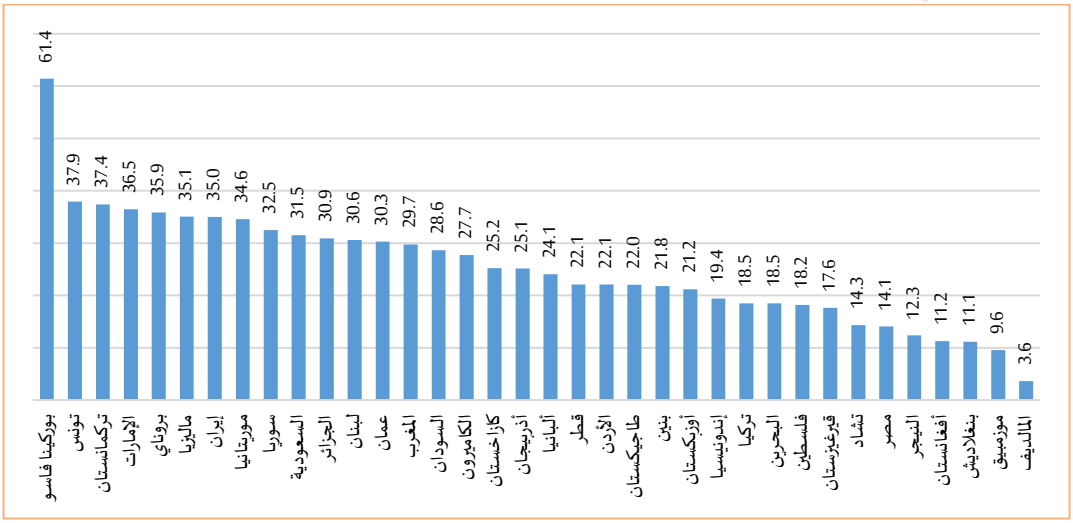

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: البيانات تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الأخير.

ولتحقيق الاستفادة القصوى من تعليم هذه المجالات، يمكن لصناع السياسات في بلدان المنظمة النظر في العديد من المبادرات الأساسية. تشمل هذه المبادرات تحسين المرافق التعليمية بتجهيز أحدث المختبرات والتقنيات لتوفير تجارب تعليمية عملية، وتصميم مناهج تعليمية تعمل على الدمج بين حل المشكلات الواقعية والتفكير النقدي والتعلم متعدد التخصصات قصد إعداد الطلاب بشكل أفضل لسوق العمل، وكذلك الاستثمار في التطوير المهني المستمر للمدرسين بهدف مواكبة التقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والأساليب التعليمية المبتكرة. بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الصناعية لضمان توافق المهارات التي يتم تدريسها مع احتياجات سوق العمل، وتخصيص التمويل للبحث والتطوير في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ذلك بهدف تعزيز الابتكار والحفاظ على القدرة التنافسية العالمية. ومن خلال تبني مثل هذه السياسات، يمكن لبلدان المنظمة إنشاء إطار تعليمي قوي لهذه المجالات لا يكتفي بالمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل يسهم في تنمية مجتمع يتميز بإلمامه بالمعرفة وإتقانه المهارات.

4.3 نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي

تعكس نسبة الطلاب إلى المدرسين عدد الطلاب الملتحقين بالمؤسسة التعليمية مقابل كل معلم يعمل فيها. وبينما تعكس النسبة المنخفضة بين الطلاب والمدرسين جودة تعليمية أفضل، تشير النسبة المرتفعة إلى نقص التمويل في المدارس أو الأنظمة التعليمية. وتعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات التي تعكس نجاح الطالب ومستوى تفاعله، فيتمكن المعلم من تكييف أسلوبه التعليمي بشكل أفضل مع أساليب التعلم الفريدة لطلابه عندما يعمل مع حجم فصل دراسي أصغر، كما انه في الفصول الصغيرة، يكون الطلاب أكثر راحة في التعبير عن آرائهم وطرح الأسئلة والإفصاح عن احتياجاتهم التعليمية.

عالميا، يبلغ متوسط نسبة الطلاب إلى المدرسين في مؤسسات التعليم العالي حوالي 17.8 طالبا لكل مدرس. أما وفقا للبيانات المتوفرة حول 38 بلدا من بلدان المنظمة، فيبلغ متوسط النسبة 27.3 طالبا لكل مدرس في التعليم العالي. وتعتبر هذه النسبة أقل في البلدان النامية غير الأعضاء، حيث تبلغ 20.7 طالبا لكل مدرس، وتنخفض بشكل كبير في الدول المتقدمة، فتصل إلى 10.8 طالبا لكل مدرس، مما يعكس وجود عددا أكبر من الأكاديميين والمدرسين نسبة إلى عدد الطلاب في إطار التعليم العالي (الشكل 6.3). وتشير النسبة المرتفعة في بلدان المنظمة إلى أن عدد المدرسين المنضمين إلى القطاع التعليمي غير كاف لمواكبة الزيادة في عدد الطلاب.

الشكل 6.3: نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي، 2024

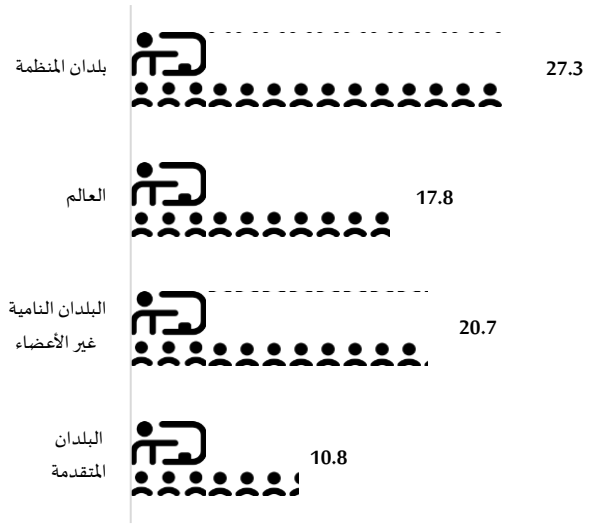

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: المتوسط المرجح. بيانات فرادى البلدان تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الماضي.

وعلى مستوى فرادى البلدان، يبلغ معدل الطلاب إلى المعلمين في سورينام 9.2، وهو أدنى من المتوسط المسجل في البلدان المتقدمة. في المقابل، تسجل بلدان أخرى نسبا مرتفعة جدا، مثل نسبة 119.9 في بنغلاديش، و58.3 في الكاميرون، و58.1 في سوريا، حيث تعكس هذه الأرقام وجود نقص حاد في عدد المدرسين في إطار التعليم العالي.

ولمعالجة هذا الخلل وتحسين النتائج التعليمية، يجب على بلدان منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار في القطاع التعليمي من خلال توظيف وتدريب المزيد من المدرسين وتحسين البنية التحتية التعليمية وتطبيق سياسات تولي الأولوية لتمويل التعليم. ومن خلال تقليل نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي، تكفل بلدان المنظمة رفع جودة التعليم المقدم للشباب، مما يعزز مشاركتهم ونجاحهم وتطورهم بشكل عام.

5.3 تنقل الطلاب الدوليين

تعد الدراسة في الخارج، والتي تشمل عبور الحدود والقارات للحصول على تعليم ذي جودة أفضل، فرصة تمكّن الطلاب من الانغماس في بلد أجنبية والتعرف على ثقافة وجاذبية تلك البلد. ويعتبر الاعتراف الدولي بالمؤهلات وتوافر المنح الدراسية والطلب المتزايد من كلا الجانبين، من الدوافع الرئيسية وراء التنقل الطلابي.

ووفقا للبيانات المتوفرة في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، ارتفع عدد طلاب التعليم العالي الذين يدرسون بالخارج إلى حوالي 7.3 مليون طالب في عام 2023، مقارنة بـ 6.1 مليون طالب في عام 2019. حيث استحوذت الصين على نسبة 14.8% من إجمالي الطلاب الدوليين، بما في ذلك حوالي 1.1 طالب صيني يدرسون بالخارج، تلها الهند بـ834 آلاف طالب (11.4%)، ونيجيريا بـ 146 ألف طالب (2%). وبالإضافة إلى نيجيريا، جاءت أوزباكستان وباكستان ضمن قائمة أفضل عشر بلدان في العالم من حيث تنقل الطلاب نحو الخارج.

أما التنقل في اتجاه الداخل، فهو يعكس بشكل رئيسي مستوى تطور قطاع التعليم في البلد. وفي عام 2023، استقطبت خمس بلدان 45.7% من إجمالي الطلاب المتنقلين، وهي: الولايات المتحدة (14.7%)، والمملكة المتحدة (11.5%)، وأستراليا (7.2%)، وألمانيا (6.5%)، وكندا (6%). وفي البلدان المتقدمة تتطور التعليم العالي بعد أن كان مجرد عنصر مدعوم حكوميا ليصبح أحد أكثر القطاعات الخاصة ربحية في الاقتصاد.

حركة الطلاب نحو الخارج

يعكس التنقل الطلابي نحو الخارج عدد الطلاب من بلد معين الذين يدرسون في الخارج. وقد شهد عدد الطلاب من بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذين يلتحقون بالتعليم العالي في الخارج زيادة كبيرة خلال الفترة 2019 و2023 (الشكل 7.3). بينما بلغ عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي خارج بلدانهم الأصلية حوالي 1.44 مليون طالب في عام 2019، ارتفع هذا العدد إلى 1.89 مليون طالب بحلول عام 2023، مسجلا أعلى مستوى على الإطلاق. يمكن أن تعزى هذه الزيادة الملحوظة إلى زيادة عدد الشباب والنمو الاقتصادي المتزايد في بلدان المنظمة، الامر الذي مكّن الطلاب من متابعة تعليمهم في مؤسسات دولية.

الشكل 7.3: طلاب بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذين يتابعون دراستهم في الخارج

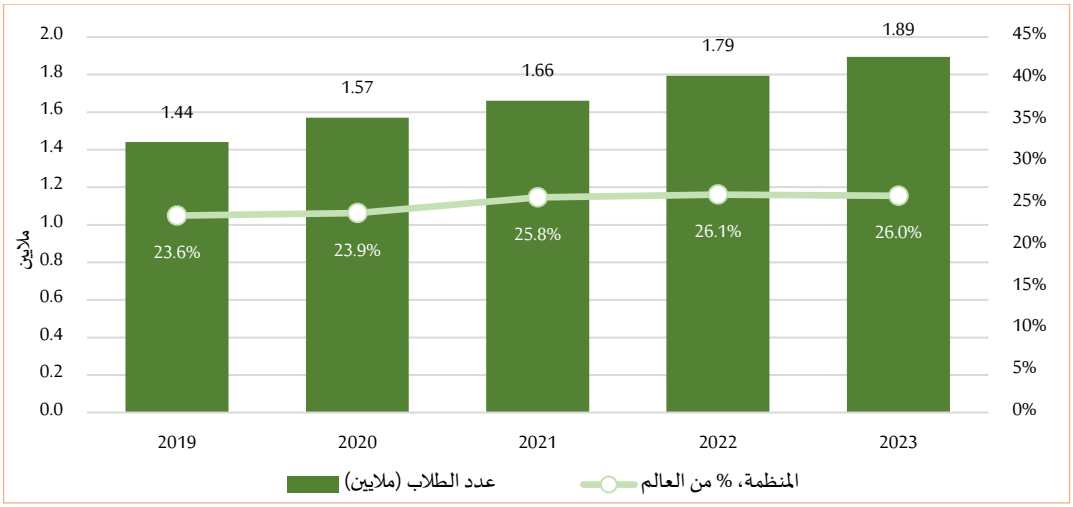

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء.

لا تزال بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مجتمعة تستأثر بحوالي ربع الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الداخل. وعلى غرار الزيادة الكبيرة في العدد الإجمالي للطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج، ارتفعت حصة بلدان المنظمة من إجمالي تنقل الطلاب نحو الخارج من 23.6% في عام 2019 إلى 26% في عام 2023.

خلال هذه الفترة قيد الاستعراض والبالغة خمس سنوات، ارتفع العدد الإجمالي العالمي للطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج بنسبة 19.3%، بينما زاد العدد الإجمالي للطلاب المنحدرين من بلدان المنظمة من ذات الفئة بنسبة 31.4%. وفي السياق الأخير، كانت الزيادات الأبرز من نصيب نيجيريا وأوزباكستان وباكستان وإيران وسوريا، في حين شهدت المملكة العربية السعودية وكازاخستان وماليزيا وقطر والكويت أكبر انخفاضات في هذه الأعداد (الشكل 8.3). وبشكل عام، في هذه الفترة شهد 12 بلدا من بلدان المنظمة انخفاضا في عدد الطلاب الذين يتابعون دراستهم

بالخارج.[17] وحتى عام 2023، من بين بلدان المنظمة كانت نيجيريا تضم أكبر عدد من الطلاب الذين يتابعون دراستهم بالخارج، بواقع 146.3 ألف طالب، تليها أوزباكستان (120.6 ألف)، وباكستان (114.8 ألف)، وسوريا (105.2 ألف)، وإيران (99.2 ألف). مجتمعة، شكلت هذه البلدان ما يقارب ثلث (30.9%) إجمالي الطلاب المنحدرين من بلدان المنظمة المنتقلين للخارج.

الشكل 8.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي شهدت أكبر تغيير في عدد الطلاب في الخارج، 2019-2023

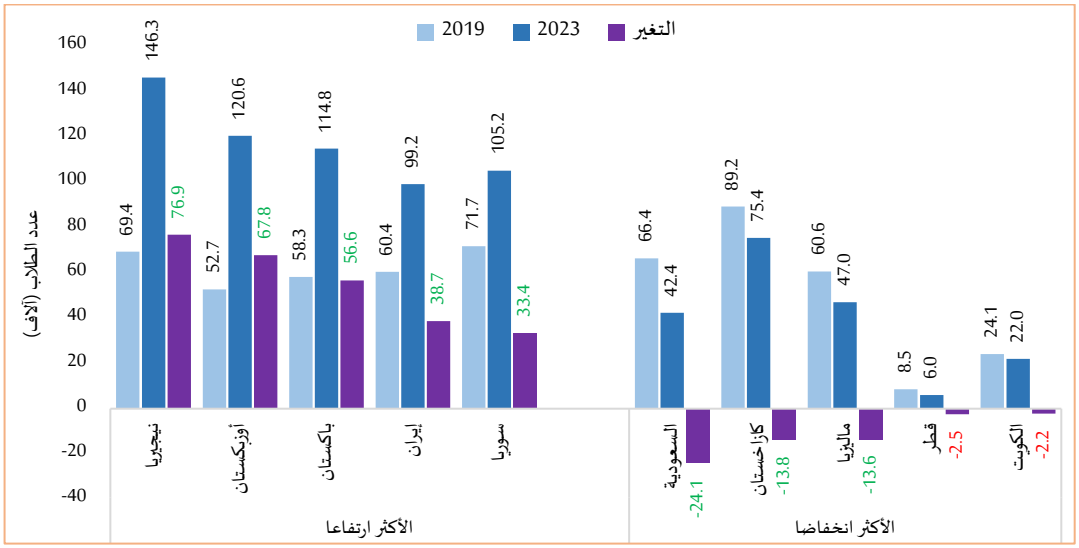

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 9.3: معدل التنقل نحو الخارج من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2023 (%)

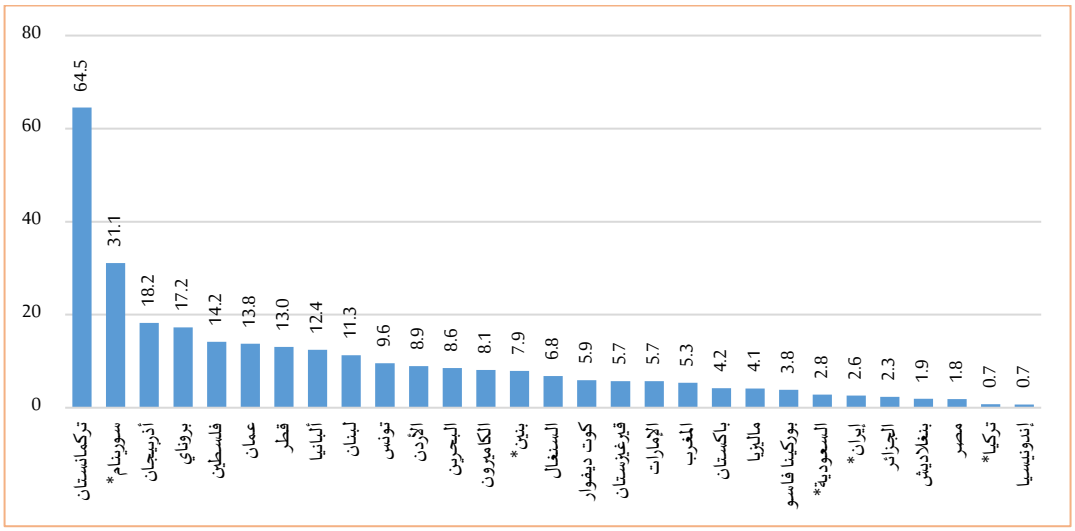

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: *البيانات تخص عام 2022.

[17] تشمل هذه البلدان أيضا البحرين وجزر القمر وليبيا وجزر المالديف ومالي وتركمانستان واليمن، بالإضافة إلى تلك البلدان الخمس المذكورة في الشكل 8.3 (يمين).

بالنظر إلى عدد الطلاب المنتقلين نحو الخارج مقارنة بإجمالي عدد الملتحقين بالتعليم العالي، تتصدر تركمانستان بلدان المنظمة المتوفرة بياناتها بمعدل تنقل نحو الخارج[18] يصل إلى نسبة مرتفعة تبلغ 64.5%. ووفقا لهذا المعدل، إن عدد الطلاب المنحدرين من تركمانستان والذين يتابعون دراستهم في الخارج يقرب من ثلثي عدد الطلبة الذين يتابعون دراستهم داخلها. وفي 8 من بلدان المنظمة، تجاوزت هذه النسبة 10%. أما في تركيا وإندونيسيا، ينخفض المعدل إلى 0.7% (الشكل 9.3).

حركة الطلاب الوافدين

تشير حركة الطلاب الوافدين إلى عدد الطلاب القادمين من بلدان مختلفة للدراسة في بلد معين. لكن البيانات بخصوص حركة الطلاب الوافدين لا تتوفر بالقدر الكافي كما هو الحال بالنسبة للطلاب المنتقلين للدراسة في الخارج. ووفقا لأحدث البيانات المتوفرة، تعد الإمارات العربية المتحدة، من بين كل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، الوجهة الأكثر استقطابا للطلاب الدوليين، إذ يبلغ عددهم ما يناهز 239 ألف طالب (الشكل 10.3). وتليها كل من ماليزيا (129 ألف) ومصر (125 ألف) والمملكة العربية السعودية(115 ألف) ثم قيرغيزستان (56 ألف). وتسهم عوامل رئيسية مثل جودة الحياة والتميز الأكاديمي والعوامل الاقتصادية مثل الرواتب والمزايا، في تعزيز شعبية بلد معين كوجهة تعليمية (Nikou et al., 2023).

الشكل 10.3: عدد الطلاب الوافدين ومعدل التنقل في اتجاه الداخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024

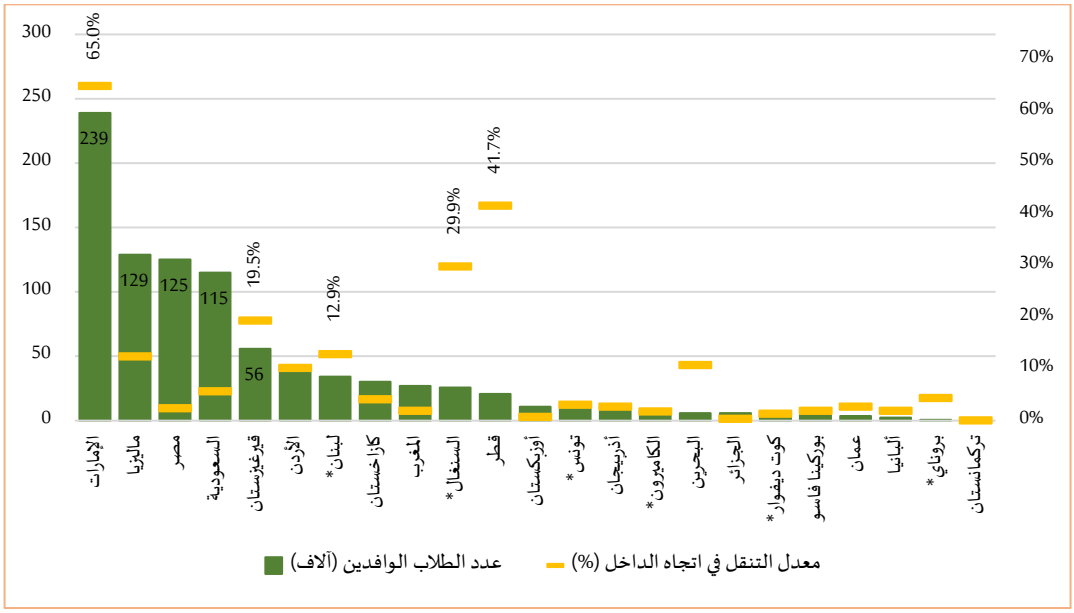

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: *البيانات تخص عام 2023.

[18] معدل التنقل نحو الخارج (OMR): عدد الطلاب من بلد معين الذين يدرسون في الخارج، يعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي معدل القيد في التعليم العالي في هذا البلد.

تستضيف الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من الطلبة الدوليين، كما تتصدر بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمعدل تنقل في اتجاه الداخل[19] يبلغ 65%. تليها قطر (41.7%) ثم السنغال (29.9%) وقيرغزستان (19.5%) ولبنان (12.9%) (الشكل 10.3).

من بين 28 بلد من بلدان المنظمة التي تتوفر بياناتها، برزت تركيا كمركز إقليمي للطلاب الدوليين، حيث ارتفع عدد الطلاب الوافدين فيها من 154.5 ألف طالب خلال الفترة 2015-2019 إلى 244 ألف طالب خلال الفترة 2020-2024. كما شهدت مصر وماليزيا والمملكة العربية السعودية وقيرغيزستان زيادات كبيرة في عدد الطلاب الوافدين خلال نفس الفترة (الشكل 11.3).

الشكل 11.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي شهدت أعلى زيادة في عدد الطلاب الو افدين، 2019-2024

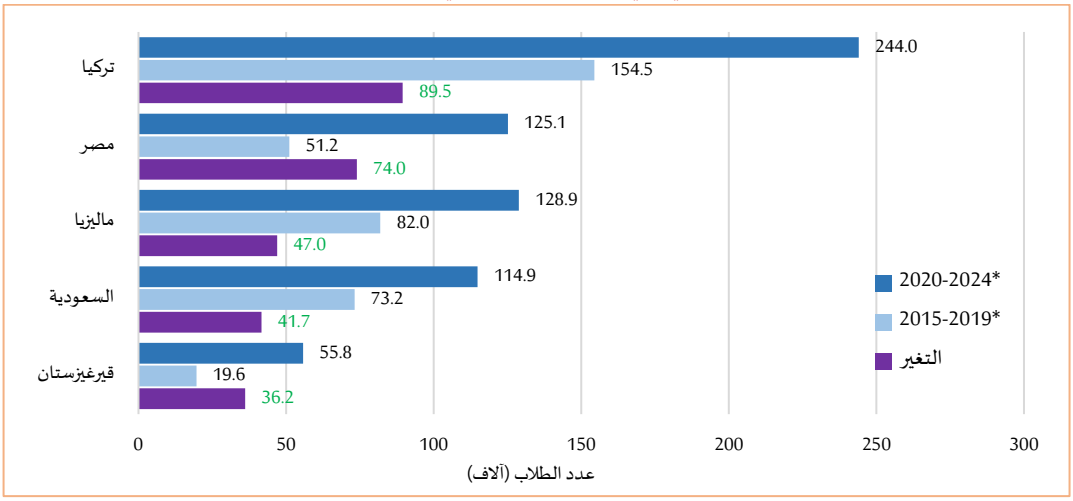

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: بيانات آخر سنة متاحة خلال الفترة.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أن السياسات المفتوحة للهجرة وأسواق العمل، التي تسمح للطلاب بالبقاء في البلد المضيف بعد الدراسة، إلى جانب مؤسسات التعليم العالي ذات الجودة العالية، تعد من العوامل الضرورية لجذب الطلاب الدوليين بنجاح (Chevalier, 2022). وبفضل الاستثمارات والإصلاحات الكبيرة في قطاع التعليم، والتي أدت إلى تحسين جودة التعليم وزيادة الفرص لكل من الطلاب المحليين والدوليين، باتت بلدان المنظمة وجهة جاذبة للشباب الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي.

6.3 التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET)

يعتبر التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) نمط يشمل التعليم والتدريب وتنمية المهارات المتعلقة بمجموعة واسعة من المجالات المهنية والإنتاج والخدمات وسبل العيش. وكأحد المكونات الرئيسية للتعلم مدى الحياة، يهدف التعليم والتدريب الفني والمهني إلى تمكين الأفراد وإحداث فرق في مسار استدامة التنمية، من خلال تعزيز التنافسية والنمو

[19] معدل التنقل في اتجاه الداخل (IMR): عدد الطلاب القادمين من الخارج للدراسة في بلد معين، يعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي معدل القيد في التعليم العالي في هذا البلد.

الاقتصادي الشامل والمستدام، مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وقد تم تصميم هذا المجال لتيسير انخراط الشباب والبالغين في سوق العمل والارتقاء في حياتهم المهنية.

الجدول 1.3: أنواع التعليم والتدريب الفني والمهني

التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمي	التعليم والتدريب الفني والمهني غير الرسمي	التعليم والتدريب الفني والمهني غير النظامي
يتم الحصول عليه ضمن نظام التعليم الرسمي	يتم تقديمه من قبل مؤسسات عامة وخاصة خارج النظام الرسمي	يتم اكتسابه ضمن نطاق الأسر أو بيئات العمل
برامج ثانوية وعليا	مجموعة متنوعة من البرامج ذات مدد مختلفة	التعلم بالممارسة
تكلّل بنَيل الدرجات والشهادات	من المحتمل نيل الدرجات والشهادات	عادة ما يتم اكتساب مهارات من خلال العمل، وقد تكون محددة أو غير محددة

المصدر: Hanni (2019).

يمكن الحصول على التعليم والتدريب الفني والمهني في مستويات التعليم الثانوي وما بعد الثانوي والتعليم العالي، وأيضا في مجالات التعلم القائم على العمل والتعليم المستمر والتدريب المهني. وهناك أنواع مختلفة من التعليم والتدريب الفني والمهني التي تنضوي ضمن إطار التعلم مدى الحياة، مثل التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي (الجدول 1.3). يشمل التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمي الدورات التقنية والمهنية ضمن النظام التعليمي، والتي تؤول إلى نيل شهادات مختلفة، بدءا من خيارات مسارات المدرسة الثانوية مرورا ببرامج التعليم بعد الثانوي غير العالي وصولا إلى درجات عليا تعادل درجات البكالوريوس. وأما التعليم والتدريب الفني والمهني غير الرسمي يتضمن التدريب خارج نطاق التعليم المدرسي الرسمي، ولا يشترط للإلتحاق به إتمام التعليم الرسمي. ويتم تقديمه من قبل جهات متنوعة مثل المعاهد الوطنية للتدريب والمعاهد الخاصة والشركات التي تقدم التدريب الداخلي. وبينما يمنح التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمي عادة شهادات، تعمل البرامج غير الرسمية على تعزيز المهارات وزيادة فرص التوظيف دون أن تُصدر دائما شهادات بالتعليم المقدم. وأما التعليم والتدريب الفني والمهني غير النظامي، فبشكل رئيسي يستلزم اكتساب المهارات العملية من خلال الخبرة العملية، وغالبا ما يظهر في الوظائف الأولية والمهن ذات المهارات المنخفضة، مما يطرح تحديات كبيرة في التقييم والقياس (Hanni, 2019).

ومع ذلك، فإن التعليم والتدريب الفني والمهني لا يتعلق بمجال التعليم فحسب، بل يرتبط أيضا بالاقتصاد وسوق العمل. فهو يعزز من معرفة الأفراد ومهاراتهم وكفاءاتهم لتمكينهم من التوظيف والتقدم المهني وتحسين سبل عيشهم ودعم التعلم مدى الحياة من خلال إتاحة فرص واسعة لتنمية المهارات، كما يساهم في رفع كفاءة المنظمات وتنافسية الشركات وتنمية المجتمعات. ويعتبر التدريب المهني عاملا رئيسيا في تحسين أو حتى الحفاظ على تنافسية الأعمال والاقتصادات الوطنية. ومن خلال تركيزه بشكل متخصص على تنمية القوة العاملة، يلعب التدريب المهني دورا محوريا في تحسين فرص العمل للشباب والبالغين على حد سواء، مع مواجهة تحديات نقص المهارات (World Bank, UNESCO, and ILO, 2023).

نظرا لأهمية التعليم المهني والتدريب في إعداد الشباب للانخراط في القوى العاملة، من الضروري فهم المشهد العالمي لنسب الشباب المقيدين في التعليم المهني. ووفقا لآخر بيانات صادرة عن اليونسكو، تبلغ نسبة الشباب الملتحقين بالتعليم المهني 6.1% في بلدان المنظمة، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 5.9%، ولكنها أقل من متوسط البلدان المتقدمة الذي يصل إلى 16.8% (الشكل 12.3). وتسلط هذه الفروقات الضوء على التنوع في الأساليب والأولويات المتعلقة بالتعليم المهني، والذي يتأثر بعوامل مثل التنمية الاقتصادية والسياسات التعليمية والاعتبارات الثقافية تجاه التدريب المهني.

الشكل 12.3: حصة الشباب الملتحقين بالتعليم المهني، كلا الجنسين، 2024 (%)

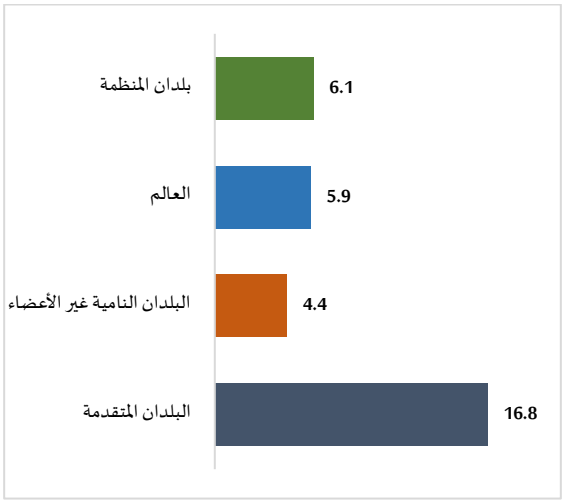

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء. ملاحظة: المتوسط المرجح. بيانات فرادى البلدان تخص عام 2024 أو آخر عام متاح خلال العقد الماضي.

عالميا، بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمسار المهني في مرحلة التعليم الثانوي 61.8 مليون في عام 2019، بزيادة قدرها 20.8% مقارنة بـ51.1 مليون في عام 2009. وفي بلدان المنظمة، شهد هذا الرقم زيادة أكبر بكثير بنسبة 72.9% خلال الفترة نفسها، مرتفعا من 9.2 مليون إلى 15.8 مليون (الشكل 13.3). ويعكس تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالمسار المهني الإقرار المتزايد بأهمية التعليم المهني في إعداد الشباب لمسارات مهنية محددة أو مطلوبة، وتلبية احتياجات القطاعات المختلفة. ولا يقتصر هذا الاتجاه على تحسين فرص التوظيف فحسب، بل يساهم أيضا في التنمية الاقتصادية للبلدان.

الشكل 13.3: التعليم الثانوي، الطلاب الملتحقين بالمسار المهني، 2009-2019 (مليون)

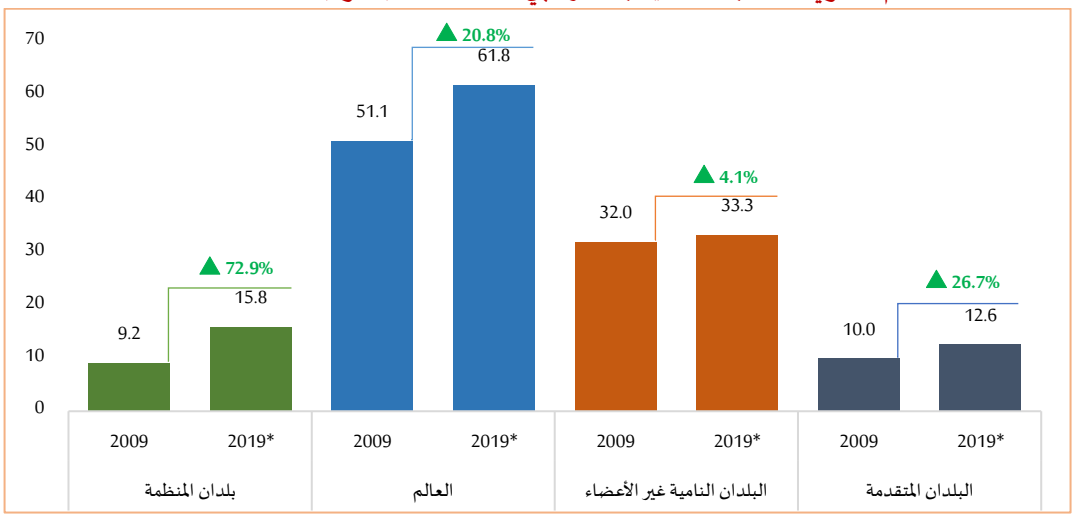

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة من البنك الدولي. ملاحظة: * بيانات فرادى البلدان تخص عام 2019 أو آخر عام متاح خلال العقد الماضي.

نظرا لأهمية التعليم والتدريب الفني والمهني، في عام 2009، تم إطلاق برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب (برنامج OIC-VET)، خلال القمة الاقتصادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، التي عقدت في إسطنبول، تركيا، وذلك بهدف دعم أنشطة بلدان المنظمة وتحسين كفاءات ومهارات الأفراد وفقا لاحتياجات وأولويات أسواق العمل من خلال تعزيز الشراكات على المستوى المؤسسي بين بلدان المنظمة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز التعليم المهني والتدريب (VET) في بلدان المنظمة من خلال تيسير التبادلات بين المهنيين في هذا المجال لزيادة التعيينات الوظيفي وتحسين جودة وابتكار نظم التدريب المهني وزيادة التعاون بين مؤسسات التدريب والمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين. وكما يسعى إلى تعزيز الشفافية والاعتراف بالمؤهلات المكتسبة من خلال التعلم الرسمي وغير الرسمي، مع دعم تطوير أدوات وممارسات تعليمية مبتكرة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قصد دعم التعلم مدى الحياة (SESRIC, 2019). في إطار البرنامج، شرع سيسرك في تنظيم دورات التدريبية وورش عمل وزيارات دراسية متنوعة لصالح بلدان المنظمة.

وكجزء من مرحلة جديدة للبرنامج، قام سيسرك بتطوير خارطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني لفترة 2020-2025، بالتعاون الوثيق مع جهات الاتصال الوطنية لبرنامج المنظمة للتعليم المهني والتدريب (OIC-VET) ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO، المعروفة سابقا باسم ISESCO). تعتبر خارطة الطريق الاستراتيجية جزءا من خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 وستسهم في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر والعمالة والبنية التحتية والتصنيع والتعليم والنهوض بالمرأة وتمكينها ورعاية الأسرة والضمان الاجتماعي (SESRIC, 2019).

بالإضافة إلى ذلك، أطلق سيسرك برنامجه لبناء قدرات الكفاءات الشابة (SET-CAB) كمبادرة أخرى موجهة للشباب لدعم المهنيين منهم المنحدرين من بلدان المنظمة. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في التطوير المهني للأفراد من خلال توفير بيئة تعلم شاملة في مجالات الإحصاء والاقتصاد والأبحاث الاجتماعية. ويتيح البرنامج للشباب الطموحين فرصة البحث في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تمس العالم الإسلامي، كما يمكنهم من اكتساب خبرة عملية في بيئة دولية (SESRIC, 2023c).

7.3 الاعتراف المتبادل بالشهادات

يعد الاعتراف المتبادل بالشهادات أمرا بالغ الأهمية للشباب بشكل خاص، إذ يفتح آفاقا للفرص التعليمية والمهنية، تتجاوز الحدود الوطنية. فبالنسبة للشباب التواقين لاستكشاف تجارب تعليمية متنوعة والسعي وراء آفاق مهنية دوليا، فإن الاعتراف بمؤهلاتهم في الخارج يعد أمرا ذا أهمية قصوى. ومن خلال تعزيز التنقل لغرض التعليم، يتيح الاعتراف المتبادل للشباب الوصول إلى مؤسسات تعليمية وبرامج تدريبية ذات جودة عالية في مختلف البلدان، مما يوسع آفاقهم ويثري مسيرتهم التعليمية. وزيادة على ذلك، يتيح لهم هذا الاعتراف متابعة فرص التوظيف في الأسواق العالمية، مما يعزز قابليتهم للتوظيف وقدرتهم التنافسية في جميع أنحاء العالم. ولا يكتفي ذلك بدعم تطورهم على المستويين الشخصي والمهني فحسب، بل يسهم أيضا في تنمية قوة عاملة ماهرة ومتصلة بالسوق العالمي في مختلف البلدان. في نهاية المطاف، إن الاعتراف المتبادل بالشهادات للشباب يعزز الشمولية والتنوع والتعاون الدولي، مما يضع أساسا لمستقبل أكثر ازدهارا.

في ضوء ما سبق، هناك إمكانات هائلة لتعزيز التنقل لغرض التعليم والتطور المهني بين بلدان المنظمة. حيث يمكن لهذا الاعتراف أن يتيح للطلاب الوصول إلى مؤسسات تعليمية رائدة في البلدان الأعضاء، مما يعزز من التبادل الثري للمعارف والمهارات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمهنيين استكشاف أسواق عمل متنوعة، مما يسهم في النمو الاقتصادي والابتكار في بلدان المنظمة. وبالرغم ذلك، هناك تحديات تعيق التنفيذ السلس لما سلف ذكره، منها اختلاف المعايير التعليمية والاختلافات التنظيمية والديناميات السياسية، وإن نجاحه رهين ضمان الاتساق في جودة التعليم ومعالجة العقبات القانونية والبيروقراطية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن تداعيات ذلك عميقة. حيث أن الاعتراف المتبادل الفعال يمكن أن يسهم في بناء مجتمع أكثر تكاملا في مجموعة بلدان المنظمة، وبالتالي يصبح المجال مفتوحا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتفاهم الثقافي والتقدم الجماعي. ومع عمل البلدان الأعضاء على مواءمة أنظمتها وسياساتها التعليمية، فإن الفائدة التي تعود منها لا تقتصر على الشباب فحسب، بل تشمل منطقة المنظمة بأكملها.

8.3 المنح الدراسية

تلعب المنح الدراسية دورا محوريا في تمكين الشباب حيث تتيح لهم فرص الوصول إلى تعليم عالي الجودة وفرص النمو الشخصي والتطور المهني. فبالنسبة للعديد من الشباب، خصوصا أولئك الذين ينحدرون من خلفيات محرومة، تشكل المنح الدراسية سبيل الوصول إلى التعليم العالي الذي قد يكون بعيد المنال بسبب القيود المالية. حيث تساعد المنح الدراسية في التخفيف من الأعباء المالية المرتبطة بمتابعة الدراسة في درجة ما، مثل تغطية الرسوم الدراسية والنفقات المعيشية وتكاليف الكتب والمواد التعليمية المساندة. كما تمهد المنح الدراسية الطريق أمام الشباب للتركيز على دراستهم واستكشاف اهتماماتهم وتطوير مهاراتهم دون القلق بشأن القضايا المالية. بالتالي، تمكن المنح الدراسية الشباب من إبراز إمكاناتهم والخروج من حلقة الفقر والمساهمة في تقدم بلدهم ومجتمعهم.

تدعم منظمة التعاون الإسلامي مجموعة متنوعة من المبادرات الأكاديمية بهدف تعزيز التعاون وتنفيذ الأنشطة البحثية وتطوير قطاع التعليم في البلدان الأعضاء. تقدم العديد من البلدان، داخل وخارج المنظمة، المنح الدراسية عبر برنامج المنح الدراسية لمنظمة التعاون الإسلامي للدراسات الجامعية والدراسات العليا. وتلعب المنظمة دورا تنسيقيا من خلال مشاركة معلومات المنح الدراسية على موقعها الإلكتروني، مما يجعلها في متناول الأفراد المهتمين من جميع بلدان المنظمة. حيث تساهم في نشر تفاصيل المنح الدراسية عبر موقعها الإلكتروني، وبذلك تسهل وصول المعنيين إليها في بلدان المنظمة.

وتمتد مبادرات المنظمة إلى ما هو أبعد من برنامج المنح الدراسية لتشمل تعزيز الشبكات مع البلدان الأعضاء لضمان معايير تعليمية فعالة للطلاب. ففي عام 2012، أعلنت المنظمة عن برنامج تبادل يخص التعليم العالي ويهدف إلى تيسير المنح الدراسية وتبادل أعضاء الهيئة التدريسية والتعاون في أساليب التعليم عن بعد والمشاريع البحثية بين البلدان الأعضاء. وقد بدأ تنفيذ المبادرة بعرض عشرة منح دراسية خاصة من جامعة كوالالمبور (Khan, 2012). بحلول عام 2019، ارتفع عدد المنح الدراسية المقدمة عبر برنامج التبادل التعليمي لمنظمة التعاون الإسلامي إلى 650 منحة، من بينها 100 منحة خصصت لـ 15 بلد من البلدان ذات دخل منخفض (OIC, 2019).

وفي عام 2022، اتفقت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة (YTB) على إطار للتعاون يهدف إلى تقديم المنح الدراسية قصد تحسين وتعزيز معايير التعليم العالي والبحث العلمي في بلدان المنظمة، بالإضافة إلى تقديم المنح الدراسية للباحثين والطلاب من بلدان المنظمة عبر برنامج التبادل التعليمي للمنظمة. كما تم الاتفاق على التعاون في إجراء دراسات مشتركة لتقييم احتياجات التعليم العالي والبحث العلمي في بلدان المنظمة، خاصة في البلدان الأقل نموا (OIC, 2022). وبالمثل، في عام 2024، وقعت الأمانة العامة للمنظمة مع جامعة الإدارة والتكنولوجيا (UMT) مذكرة تفاهم لا تكتفي بتحديد تقديم المنح الدراسية من قبل الجامعة للطلاب المنحدرين من بلدان المنظمة، بل تهدف أيضا إلى تأسيس إطار شامل للتعاون على المدى الطويل (OIC, 2024).

على غرار ذلك، يوفر البنك الإسلامي للتنمية الدعم لبرامج منح دراسية متنوعة بهدف تعزيز الموارد البشرية في بلدانه الأعضاء وبين المجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. في عام 1983، أطلق البنك الإسلامي للتنمية برنامجه للمنح الدراسية الجامعية تحت عنوان برنامج المنح الدراسية للمجتمعات الإسلامية (SPMC). واستنادا إلى المعرفة المكتسبة بعد عقد من تنفيذ برنامج المنح الدراسية للمجتمعات الإسلامية، قرر البنك الإسلامي للتنمية إنشاء برنامج المنح الدراسية للنوابغ (MSP) لبحوث الدكتوراه وما بعد الدكتوراه في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المتقدمة. تهدف هذه المبادرة إلى النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية والبحثية في مؤسسات البلدان الأعضاء، وكان قد بدأ تنفيذه في عام 1992. لاحقا، في عام 1997، تم تقديم برنامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم كخطوة تمهيدية لبرنامج المنح الدراسية للنوابغ. وجاء هذا القرار بعد ملاحظة أن 20 بلد من البلدان الأعضاء الأقل نموا لم تتمكن من المشاركة في برنامج المنح الدراسية للنوابغ. وفي عام 2019، تم إطلاق برنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للبكالوريوس والدبلوم التقني، الموجه إلى البلدان الأعضاء الأقل نموا، بدعم من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD). وقد أسس البنك الإسلامي للتنمية مبادرات تعاونية مع جامعات بارزة وهيئات حكومية في البلدان الأعضاء ومنظمات عالمية، بهدف توسيع نطاق المنح الدراسية المقدمة للطلاب والباحثين المتميزين. وتماشيا مع الهدف المتمثل في دعم البلدان الأعضاء والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة، قدم البنك الإسلامي للتنمية المنح الدراسية لأكثر من 19 ألف طالب وباحث من 56 بلدا عضوا و66 مجتمعا مسلما من البلدان غير الأعضاء، وذلك منذ إنطلاق هذه البرامج. على الرغم من أن النوع السائد من المنح الدراسية هو برنامج المنح الدراسية للنوابغ، حيث استفاد منه 15,722 طالبا، إلا أن التوزيع بين المستفيدين الذكور والإناث بلغ نسبة 30:70 (الشكل 14.3أ).

من إجمالي 19,491 مستفيدا من برامج المنح الدراسية الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية، ينحدر 8,381 (43%) منهم من المجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في آسيا. واستفادت البلدان الأعضاء مجتمعة من 6,822 منحة دراسية (35%). بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 3,119 منحة (16%) للمجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في أفريقيا. وتم توزيع المنح الدراسية المتبقية البالغة 1,169 منحة (6%) على المجتمعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في أوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية (الشكل 14.3 ب).

الشكل 14.3: توزيع منح البنك الإسلامي حسب النوع ومجموعة البلد

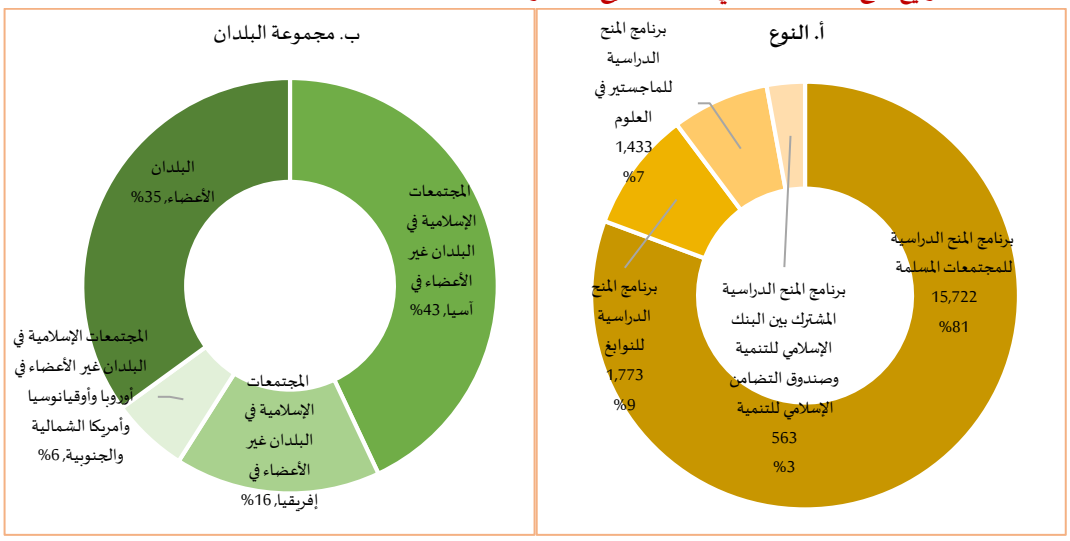

المصدر: IsDB (2025)

وتعد تركيا واحدة من البلدان الأعضاء الرائدة التي تقدم المنح الدراسية للطلاب الدوليين من جميع أنحاء العالم. فبرنامج "المنحة التركية" برنامج منح تنافسي ممول من الحكومة التركية، وتديره مؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة. ولا يكتفي البرنامج بتقديم الدعم المالي والرسوم الدراسية والإقامة والتأمين الصحي فحسب، بل يوفر أيضا فرصا لاختيار الجامعة والمرافق الأكاديمية والاجتماعية والثقافية للحائزين على المنح على كافة مستويات التعليم العالي. في حين تلقت المنحة حوالي 42000 طلبا في عام 2012، شهد البرنامج زيادة سريعة في عدد الطلبات على مر السنين، حيث وصل إلى 165500 طلب من 171 بلدا مختلفة في عام 2022. ويتم منح المنح الدراسية لحوالي 5000 طالب دولي كل عام. وهناك حوالي 15000 طالب يستكملون دراستهم حاليا في إطار برنامج المنحة التركية (YTB, 2024). وحتى عام 2023، استفاد حوالي 11000 طالب منحدر من بلدان المنظمة من المنح الدراسية المقدمة من مؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة، حيث يواصلون تلقي تعليمهم ضمن برامج تعليمية مختلفة (الشكل 15.3).

بشكل عام، تلعب المنح الدراسية دورا محوريا في تشكيل مستقبل الأفراد في بلدان المنظمة وغيرها، وخاصة أولئك الذين ينحدرون من خلفيات محرومة، من خلال إتاحة الوصول إلى التعليم العالي والتقليل من القيود المالية. وإن الجهود التعاونية لمنظمة التعاون الإسلامي وبلدانها الأعضاء، إلى جانب مؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة، تساهم بشكل كبير في هذا المجال، ذلك من خلال تقديم برامج منح دراسية متنوعة، حيث لا تدعم التحصيل العلمي فحسب، بل تشجع أيضا الثيام بالبحث العلمي وتعزز التقدم التكنولوجي والتنمية المستدامة. ويؤكد الانتشار الواسع لهذه المبادرات، التي يستفيد منها آلاف الطلاب عالميا، على التأثير العميق الذي تحدثه المنح الدراسية في تمكين الشباب لإبراز إمكاناتهم والمساهمة بشكل فعال في مجتمعاتهم. ولتحقيق تقدم ملموس وتعزيز المساواة في التعليم، من المهم جدا توسيع نطاق فرص المنح الدراسية في جميع بلدان المنظمة وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء لتمكين استفادة أكبر عدد ممكن من الطلاب من هذه البرامج وتعزيز التنمية الإقليمية من خلال التعليم.

الشكل 15.3: المنح التركية من مؤسسة رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة لطلاب بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب نوع التعليم، 2023

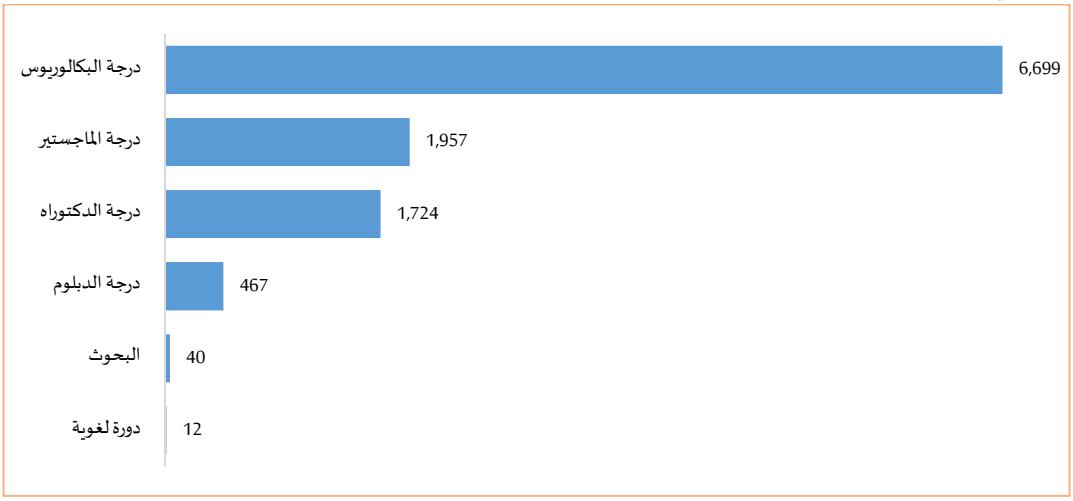

المصدر: YTB.

9.3 التداعيات المترتبة على التقدم التكنولوجي في مجال التعليم

تؤثر التكنولوجيا بشكل عميق على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياة الإنسان، ويكاد يكون من المستحيل أن يبقى مجال التعليم بمعزل عن هذا التغيير. ويتوقع أن يؤول دمج التكنولوجيا في التعليم واستخدامها بشكل واسع إلى تحسين عمليتي التدريس والتعلم داخل المؤسسات التعليمية، إلى جانب المساهمة في معالجة التحديات الشائعة في مجال التعليم.

وتضطلع التكنولوجيا بدور حاسم في التعليم عبر توفير أدوات ومنصات مبتكرة ترقى بالتجارب التعليمية وتسهل الوصول إلى المعلومات وتعزز التعاون بين الطلاب والمدرسين. وإن انتشار الاتصال بالإنترنت إلى جانب ظهور الأجهزة المحمولة، أمرا قد يسر انتشار منصات التعليم الإلكتروني، التي بدورها تمكن المتعلمين من الوصول إلى التعليم في أي زمان ومن أي مكان. وأصبحت التطبيقات الرقمية التعليمية ضرورة لا غنى عنها في الأنظمة التعليمية خلال جائحة كوفيد-19 (Ahsan et al., 2023)، إلى جانب حلول التعلم عن بعد لضمان استمرارية التعليم وسط إجراءات التباعد الاجتماعي وإغلاق المدارس. رغم أن التعليم عبر الإنترنت يوفر مرونة وفرص تعلم مصممة بما يلائم الأفراد، إلا أن الأدوات التكنولوجية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال التعليم من خلال أنظمة التعلم التكيفية التي تعمل على تلبية احتياجات الطلاب.

ومن شأن للتكنولوجيا تعزيز المساواة والشمولية في التعليم من خلال إتاحة الوصول إلى موارد تعليمية عالية الجودة وتحسين كفاءة العملية التعليمية ودعم بيئة تعلمية فعالة تراعي المساواة والشمولية. و تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد ملموسة للفئات المحرومة التي تعيش في مناطق نائية أو لا تملك وقتا كافيا للتعلم أو تعرضت للنزوح أو فوتت فرص التعليم في الماضي، وذلك عن طريق خفض تكاليف الوصول إلى التعليم. وفي حالات الأزمات، حيث تكون الفتيات أكثر ضعفا من الفتيان، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن توفر حبل نجاة تعليميا عبر منصات التعلم عبر الإنترنت وتجارب التعلم المصممة بما يلائم الأفراد (UNESCO, 2024). وتحمل التكنولوجيا في طياتها القدرة على التأثير في جودة التعليم، ولكن الأمر يعتمد على عدة أمور منها توفر البنية التكنولوجية، ونوع

التكنولوجيا المستخدمة من قبل المدرسين في الفصول الدراسية، ومدى إدماج الثقافة الرقمية في المناهج الدراسية. وتبرز التكنولوجيا كوسيلة لتوفير الوقت المهدر في المهام غير الضرورية (UNESCO, 2023).

ويمثل شباب اليوم، من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية وصولا إلى طلاب الجامعات المعروفون بجيل الألفية الثانية، أول جيل ينشأ في عالم تشكلت ملامحه بفضل التكنولوجيا المتصلة بالإنترنت (Cilliers, 2017; Szymkowiak et al., 2021). والشباب الذين نشأوا في العصر الرقمي، والذين لم يألفوا الحياة قبل الإنترنت، يتجاوزون أساليب التعلم التقليدية ويفضلون التعلم الذاتي خارج الفصول الدراسية، مستخدمين التقنيات الحديثة مثل تطبيقات الهاتف المحمول (Szymkowiak et al., 2021).

البنية التحتية التكنولوجية في المدارس

في عصر تهيمن فيه الرقمنة، تلعب البنية التكنولوجية في المدارس دورا أساسيا في تشكيل ملامح المشهد التعليمي لشباب اليوم، الذين غالبا يطلق عليهم مسمى المواطنون الرقميون (Prensky, 2001). هؤلاء الشباب نشأوا في بيئة محاطة بالتكنولوجيا، حيث تدمج الأجهزة الرقمية والمنصات الإلكترونية بسلاسة تامة في حياتهم اليومية. وبالتالي، أصبح دمج التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية عنصرا حتميا وجوهريا في أصول التدريس الحديثة، مما أعاد تشكيل طرق التدريس التقليدية وساهم في تعزيز نتائج التعلم.

ويشير دمج التكنولوجيا إلى إدراج الأدوات والمصادر الرقمية في الممارسات التعليمية لتحسين تجارب التدريس والتعلم. ويتضمن ذلك استخدام التكنولوجيا لدعم وإثراء أهداف المناهج الدراسية واستراتيجيات التدريس وزيادة تفاعل الطلاب. ومع ذلك، يستلزم الدمج الفعال للتكنولوجيا أكثر من مجرد استخدام الأدوات الرقمية لتقديم المحتوى القائم بأساليب تقليدية، بل يتطلب تسخير التكنولوجيا لتحقيق نتائج تعلم موجهة أو إيجاد سبل جديدة، مثل تيسير بيئات تعاونية تتيح المشاركة الفعالة للطلاب في بناء المعرفة (Protheroe, 2005; Summak et al., 2010; Achor, 2022).

رغم ذلك، فإن دمج التكنولوجيا في مجال التعليم يواجه تحديات عدة، مثل غياب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا ورهاب التكنولوجيا ونقص الموارد وقلة المدرسين المؤهلين لدمج التكنولوجيا ومشاكل الصيانة والدعم الفني والمسائل المتعلقة بالمخاطر والأمن وضعف البيئة الأسري وعدم كفاية الوقت وتعقيد المصطلحات الحاسوبية (Ramorola, 2013). ويعتبر الوصول إلى الكهرباء والإنترنت من المؤشرات الأساسية لدمج التكنولوجيا، إذ يقدمان البنية التحتية الأساسية اللازمة لاستخدام الأدوات والموارد التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والاتصالات والتجارة.

وبالنظر إلى وضع منطقة المنظمة تظهر هناك تفاوتات صارخة في البنية التحتية التعليمية بين البلدان، ويبرز ذلك بوضوح في شأن الوصول إلى الكهرباء والإنترنت في المدارس الثانوية التأهيلية. ووصلت نسبة المدارس الثانوية التأهيلية التي لديها وصول إلى الكهرباء إلى 100% في 21 بلدا من بلدان المنظمة، ذلك وفقا لأحدث البيانات المتاحة. وبينما تزيد هذه النسبة عن 50% في 18 بلدا آخر، تسجل أدنى النسب في باكستان (26.8%) وتشاد (30.4%) وأفغانستان (37.7%) (الشكل 16.3). وبالمثل، تتفاوت نسبة المدارس الثانوية التأهيلية التي لديها وصول إلى الإنترنت لأغراض تربوية بين بلدان المنظمة، فوفقا للبيانات المتاحة، تتمتع جميع المدارس الثانوية التأهيلية في 12 بلدان من بلدان المنظمة بالوصول إلى الإنترنت، بينما تزيد النسبة عن 50% في 15 بلدا آخر، وتسجل أدنى النسب في بوركينا فاسو (2.7%) وبوركينو فاسو (4.1%) وبنين (4.7%) (الشكل 16.3).

الشكل 16.3: نسبة المدارس الثانوية التأهيلية التي لديها وصول إلى الكهرباء والإنترنت لأغراض تربوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%) حتى عام 2025

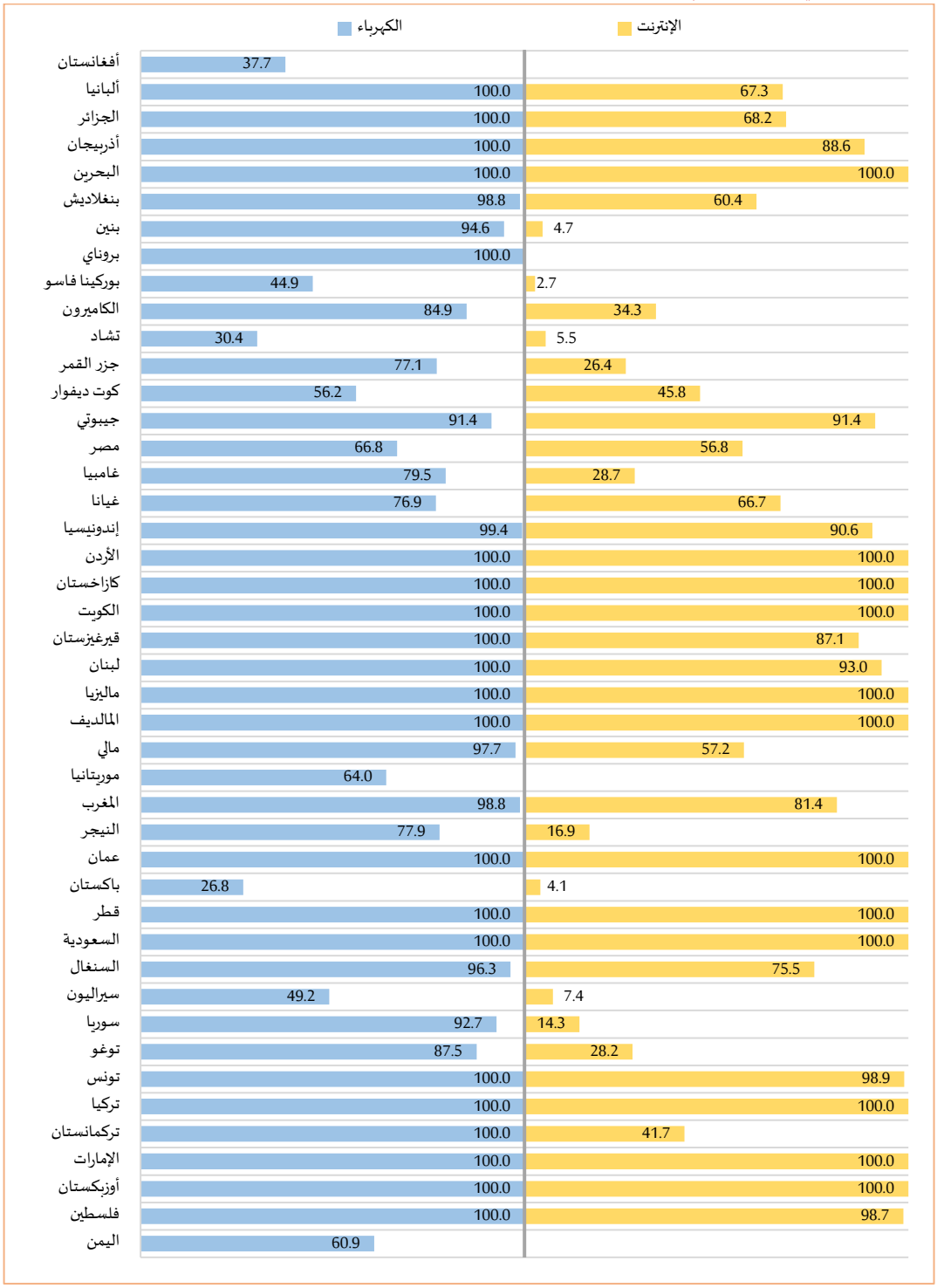

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: البيانات تخص عام 2025 أو آخر عام متاح خلال العقد الأخير.

وتؤكد هذه الإحصاءات على الحاجة الملحة إلى تدخلات مخصصة لتحسين البنية التحتية التعليمية في بلدان المنظمة التي تفتقر الموارد. وكما أن تعزيز الوصول إلى الكهرباء والإنترنت أمرا حتميا لتوفير تعليم عالي الجودة ولتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة في العالم الرقمي. وإن معالجة هذه الثغرات لن يسهم في تعزيز المساواة في التعليم فقط، بل سيساهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنظمة. ويتطلب سد هذه الثغرات جهودا تعاونية وزيادة التمويل ووضع سياسات استراتيجية، كذلك لضمان إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للاستفادة من بيئة تعليمية حديثة وشاملة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس

أضحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية، حيث تؤثر على العمل والتواصل والوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية والتعليم، من خلال تفديم هذه التكنولوجيا فرصا تعليمية جديدة للطلاب تتجاوز حدود الفصول الدراسية التقليدية، وتعيد تشكيل أساليب التدريس وتجارب تعلم الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الأنظمة التعليمية إلى دمج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

حيث يتم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم من خلال ثلاث طرق رئيسية. تتمثل أولها في تفاعل الطلاب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البيئة التعليمية وخارجها، حيث يمكن أن يؤثر هذا على الوظائف المعرفية للطلاب ورفاههم العام ونتائجهم الأكاديمية. وثانيها في استخدام المدرسين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التدريس والمهام الإدارية والتواصل، مما يترتب عليه آثار متعددة على إدارة الصفوف الدراسية وأساليب التعليم والاستراتيجيات التربوية وتخصيص الوقت. فإن توظيف المدرسون لتقنيات حديثة في الصفوف الدراسية مثل تطبيقات الهاتف المحمول ومقاطع الفيديو التعليمية عبر الإنترنت، يسهم في إلهام الطلاب لاعتماد ممارسات مشابهة (Szymkowiak et al., 2021) وتنطوي الطريقة الأخيرة على إدراك أهمية الكفاءة الرقمية والمهارات التكنولوجية والإقرار بأن هذه المهارات أساسية لتمكين الطلاب من النجاح والتميز في العصر الرقمي (OECD, 2023).

ومع تقدم التكنولوجيا، تتغير أيضا الأساليب والمناهج التعليمية. حيث تعمل التقنيات المتقدمة في القرن الحادي والعشرين على إرساء أسس نظام تعليم عال جديد يتسم بمواكبة متطلبات المجتمع الذي يشهد تغيرات سريعة. فبفضل التكنولوجيا، أصبح الوصول إلى التعليم أكثر سهولة من خلال الشبكات التعليمية ومنصات التعلم عبر الإنترنت. إذ تتيح هذه المنصات، إلى جانب فرص التعلم باستخدام الأجهزة المحمولة، تجاوز عوائق الزمن والمكان، مما يجعل التعليم متاحا للجميع. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر هذا النهج فعالا من حيث التكلفة، إذ يؤثر في الاحتضان المكثف للعمالة في التعليم العالي، كما يمهد الطريق أمام تعزيز التنافسية (Achor, 2022).

وتلعب أنواع مختلفة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوارا بارزة في التعليم الحديث. وتشمل الموارد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في التعليم أدوات الشبكات التعليمية وأدوات التعلم عبر الإنترنت وأدوات التعلم المتنقل بالإضافة إلى معدات الفصل الدراسي (Lou & Lei, 2012). وتضم أدوات الشبكات التعليمية منصات التعلم عبر الإنترنت التي تربط بين المتعلمين باستخدام تقنيات التواصل الاجتماعي، موفرة وظائف مشابهة لمواقع التواصل الاجتماعي. وأما أدوات التعلم القائم على الإنترنت فتتضمن مجموعة من التطبيقات أو الخدمات الإلكترونية التي تعزز قدرات المتعلمين على التفاعل والتعاون وإنشاء المحتوى التعليمي. وتشير أدوات التعلم

المتنقل إلى استخدام الأجهزة أو التقنيات المحمولة لأغراض تعليمية، حيث تدعم جوانب مختلفة من التدريس أو تتيح أنشطة تعليمية جديدة. وبالنسبة لمعدات الفصل الدراسي فتنطوي على الأجهزة المستقلة المستخدمة في الفصول الدراسية التقليدية لتيسير التفاعل بين المدرسين والطلاب أثناء الأنشطة الصفية (الجدول 2.3). وكل هذه الموارد تساهم بشكل كبير في تطوير وزيادة فعالية الممارسات التعليمية. كما تعزز التفاعل والتعاون وإنتاج المحتوى بين المتعلمين، مما يؤول إلى الرقي بالتعليم الحديث نحو آفاق جديدة.

الجدول 2.3: الأنواع الرئيسية لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم

نوع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعريف
الشبكات التعليمية	منصات تعليمية عبر الإنترنت تربط بين المتعلمين باستخدام تقنيات التواصل الاجتماعي، وتستعرض وظائف مشابهة لمواقع التواصل الاجتماعي.
التعلم القائم على الإنترنت	مجموعة من التطبيقات أو الخدمات الإلكترونية التي توسع من قدرات المتعلمين على التفاعل والتعاون فيما بينهم أثناء إجراء البحث واستقبال وتنظيم المعلومات وإنشاء المحتوى التعليمي.
التعلم المتنقل	استخدام الأجهزة أو التقنيات المحمولة لأغراض تعليمية، حيث تدعم جوانب مختلفة من التدريس أو تتيح أنشطة تعليمية جديدة.
معدات الفصل الدراسي	أجهزة مستقلة تستخدم في الفصول الدراسية التقليدية لتيسير التفاعل بين المدرسين والطلاب أثناء الأنشطة الصفية.

المصدر: Lou & Lei (2012)

وإن توفر موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إليها وجودتها تسهم جزئيا في تشكيل ممارسات المدرسين والطلاب، سواء داخل الفصول الدراسية أو خارجها. وكذلك، فإن فعالية موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، بما في ذلك اتسامها بالكفاءة التقنية وسهولة الاستخدام لكل من المدرسين والطلاب والقدرة على التكيف والعملية، تؤثر بشكل كبير على نطاق الأنشطة التعليمية وقابليتها للتطبيق. ومع ذلك، هناك قضايا مثل بطء الاتصال بالإنترنت أو تقادم الأجهزة من شأنها إعاقة إمكانية الوصول والاستخدام. وقد تفتقر البرمجيات التعليمية إلى المرونة أو التوافق مع الأهداف المنهجية، وينطبق الأمر ذاته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خارج المدرسة لأغراض التعلم أو الترفيه (OECD, 2023).

ومن الممكن ربط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس بنتائج الطلاب من خلال ثلاثة مسارات رئيسية. يتمثل المسار الأول في استخدام الطلاب لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدراسة المواد التقليدية مثل الرياضيات والإلمام بالقراءة والكتابة أو العلوم. فقد يستخدم الطلاب البرمجيات التعليمية والمحاكاة التفاعلية وأدوات البحث عبر الإنترنت أو العروض متعددة الوسائط لتعميق فهمهم لهذه المواد. ثانيا، قد يحرز الطلاب فائدة من التدريس الموجه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من خلال مقرر دراسي مخصص بالكامل لهذا الشأن أو ضمن إطار زمني محدد داخل المقرر يقصد تحسين مهاراتهم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وقد يشمل ذلك تعليم مهارات الحاسوب الأساسية والثقافة الرقمية والبرمجة واستخدام برمجيات الإنتاجية وأمان الإنترنت

وغيرها من الكفاءات ذات الصلة. ويتمثل المسار الأخير في إسناد ودعم المعلمين خارج الفصول الدراسية، عن طريق مثلا تسهيل التواصل بين الزملاء والمساهمة في تطوير أساليب تربوية شاملة ومتعددة التخصصات (OECD, 2023).

الشكل 17.3: نسبة المدارس الثانوية التأهيلية التي لديها وصول إلى أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية (%)

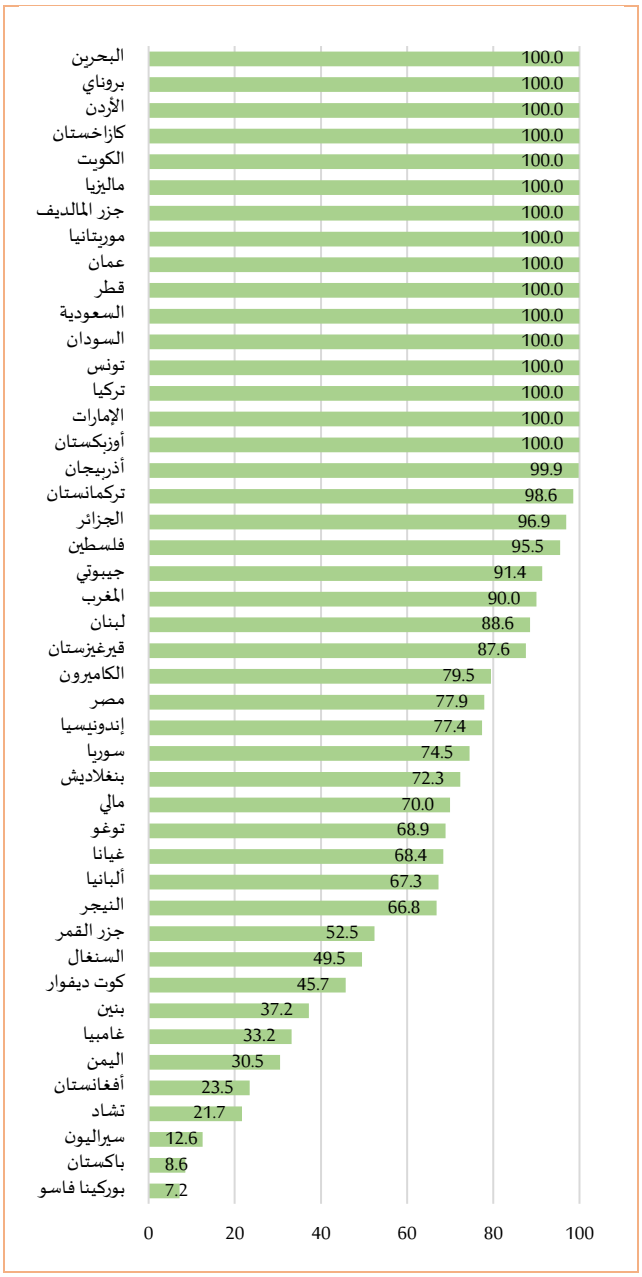

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء ملاحظة: البيانات تخص عام 2025 أو آخر عام متاح خلال العقد الأخير.

وفي بلدان المنظمة، هناك تفاوت ملحوظ في توفير تكنولوجيا الحاسوب للأغراض التعليمية في المدارس الثانوية التأهيلية (الشكل 17.3). بينما قد حققت 16 بلدا من أصل 45 بلدا تتوفر بياناتها تغطية كاملة، حيث تتوفر الحواسيب في جميع مدارسها، تظل الغالبية تقدم مشهدا أكثر تنوعا. تحديدا، تشير ستة بلدان أخرى إلى أن 90% على الأقل من مدارسها تمتلك هذه التكنولوجيا. من جهة أخرى، تنخفض النسبة إلى أقل من 50% في عشرة بلدان، مما يشير إلى عجز كبير في الإعدادات التكنولوجية داخل نظمهم التعليمية. ويبرز هذا الحاجة الملحة إلى مبادرات تعاونية تهدف إلى سد الفجوة الرقمية وضمان الوصول العادل إلى الموارد الأكاديمية في بلدان المنظمة.

ووفقا لبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تغطي 81 بلد، تتصدر كل من أستراليا والمملكة المتحدة عالميا من حيث توافر أجهزة الحاسوب لكل طالب، بمعدل يتراوح بين 1.74 و1.28 جهاز لكل طالب. ومن بين 14 بلدا من بلدان المنظمة المتوسطة والمرتفعة الدخل والمشمولة في التصنيف، تبرز الإمارات العربية المتحدة (0.96) برتبة 12 عالميا، وكازاخستان (0.90) برتبة 19 عالميا، كأعلى نسب في هذا المجال. في المقابل، تشغل فلسطين وألبانيا والمغرب المراتب الأدنى في التصنيف، حيث تنخفض النسب إلى مستوى يصل إلى جهاز حاسوب واحد لكل أربعة طلاب (أي بنسبة 0.25) أو أقل من ذلك (الشكل 18.3).

من جهة أخرى، فإن نداء التكنولوجيا الذي يبدو أنه لا يمكن رده، قد يفرض تحديات كبيرة في التعليم العالي. فالتطور السريع للتكنولوجيا يفرض مثلا صعوبات أثناء دمج التغييرات المنهجية في التعليم. وفي سياق التكيف مع التقنيات الجديدة، تحتاج المؤسسات التعليمية موارد كبيرة واستراتيجيات تمويل جديدة لتغطية تكلفة هذه التقنيات.

عدا عن ذلك، يحتاج موظفي الكليات والجامعات إلى تدريب شامل لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال. ورغم ازدياد عدد الدراسات التي تبحث كيفية تفاعل الطلاب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التعليم، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول مدى إسهام هذه التكنولوجيا في تحسين التحصيل الأكاديمي أو القدرات المعرفية للطلاب بشكل عام.

الشكل 18.3: عدد أجهزة الحاسوب لكل طالب، الطلبة بعمر 15 عاما، بلدان مختارة من ذات الدخل المتوسط والعالي، 2022

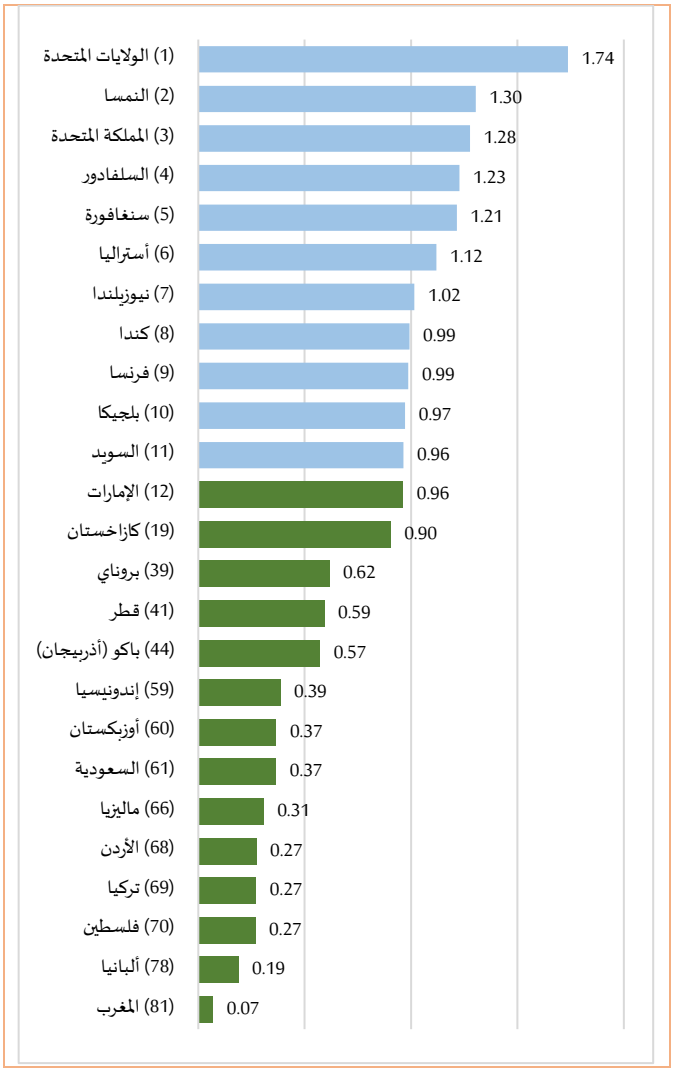

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2024).

تطوير/تحديث المناهج الدراسية

باعتبار المناهج الدراسية انعكاسا مصغرا للمجتمع الأوسع خارج أسوار المدرسة (Williamson, 2013)، فإنها تؤدي دورا حاسما في تعزيز الابتكار في التعليم من خلال تحديد ما ينبغي أن يتعلمه الطلاب من معارف ومهارات وقيم. فهي تعكس الرؤية التعليمية ليس من خلال تحديد المحتوى الذي يجب تدريسه فحسب، بل أيضا من خلال الإشارة إلى الأساليب التي يتعين اعتمادها في تعليم الطلاب. وإلى جانب دورها كمركز فكري رئيسي للتعليم ووسيلة تواصل أساسية، تدمج المناهج الدراسية بين المعرفة الأكاديمية والخبرات العملية وبين الهوية الفردية والثقافة المجتمعية، ذلك بإيجازها المواضيع الدراسية والمنهجيات المعتمدة للبحث (Williamson, 2013).

وإن حتمية تطور المناهج الدراسية في المجتمعات تنبع من غياب نموذج مثالي للمناهج، مما يستدعي تعديلها باستمرار لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، كما ظهر جليا في التعديلات التي

فرضتها التحديات مثل جائحة كوفيد-19 (Achor, 2022). بالتالي، يعكس التطور المتواصل للمناهج التقدم الدائم للمجتمعات، مما يتطلب تكييفا مستمرا بهدف إعداد الطلاب بشكل فعال لمواجهة تحديات المستقبل والاستفادة من الفرص التي يتيحها.

تجد بلدان المنظمة نفسها بحاجة ملحة لتحديث وتطوير مناهجها التعليمية لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة التي تعيد تشكيل المشهد العالمي. وإذ يقود الابتكار التكنولوجي التحولات الاقتصادية والاجتماعية عالميا، يتعين استحداث الأنظمة التعليمية في بلدان المنظمة لتزويد الشباب بالمهارات والمعارف ذات الصلة التي يتطلبها الاقتصاد الحديث للقرن الحادي والعشرين. ويشمل ذلك دمج المواضيع المرتكزة على التكنولوجيا في المناهج الدراسية وتعزيز الثقافة الرقمية، لضمان تفاعل الطلاب في مجال التكنولوجيا من خلال الابتكار والإبداع، بدلا من الاكتفاء باستهلاكها.

إلى جانب ذلك، إن مواءمة تطوير المناهج مع التقدم التكنولوجي يمكن أن يسهم بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال تعزيز إنشاء نظام تعليمي يستجيب للتغيرات التكنولوجية، تتمكن بلدان المنظمة من تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية ودفع الابتكار ومعالجة التحديات المحلية والإقليمية من خلال تطوير حلول مستدامة ذاتية. وإن التركيز على التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتعزيز البحث والتطوير وتشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية وقطاع التكنولوجيا، تمثل خطوات حاسمة نحو بناء قوة عاملة مستعدة للمستقبل وتحقيق تنمية مستدامة في منطقة المنظمة.

موازنة الفوائد والمخاطر: الحد من الآثار السلبية لاستخدام التكنولوجيا في التعليم

في حين أن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم يعود بفوائد عديدة، تتراوح بين تحسين تجارب التعلم وزيادة الوصول إلى التعليم، إلا أنه يترتب عليه أيضا مجموعة من المخاطر والآثار الجانبية المحتملة التي تستدعي دراسة متأنية وإدارة دقيقة. ويرتبط الاستخدام المفرط اليومي للتكنولوجيا بانخفاض الأداء الأكاديمي وتراجع الترابط المدرسي لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتدخلات تستهدف ضبط عادات استخدام التكنولوجيا (Sampasa-Kanyinga et al., 2022).

وتظهر الآثار السلبية للتكنولوجيا عادة عبر أربع فئات رئيسية: التأثيرات البدنية والإدراكية والعاطفية والاجتماعية (Gezgin, 2023). وتتضمن الآثار البدنية صعوبات متعلقة باضطرابات النوم ومشاكل صحية ووضعيات جسدية غير سليمة والسمنة. وقد يؤدي الاستخدام المكثف للتكنولوجيا، خصوصا في ساعات الليل المتأخرة، إلى اضطراب أنماط النوم أو تأخير الدورة الطبيعية للنوم والاستيقاظ، مما يسبب الإرهاق أثناء النهار وضعف اليقظة (Sampasa-Kanyinga et al., 2022). غير أن نمط الحياة غير النشط المصاحب للاستخدام المطول للتكنولوجيا قد يؤثر سلبا على الصحة البدنية، يفضي إلى مشاكل مثل عدم الراحة الناتجة عن وضعيات جلوس سيئة والسمنة. وبالنسبة للآثار الإدراكية فتشمل ضعف مدى الانتباه وصعوبات التعلم والإفراط في التحفيز الحسي وانخفاض الإبداع واضطرابات النطق. والاستخدام المفرط للتكنولوجيا، خصوصا خلال ساعات النهار، قد يحل محل الوقت المخصص للأنشطة التعليمية مثل الدراسة أو القراءة أو إنجاز الواجبات المنزلية، مما يؤدي إلى تراجع الأداء الأكاديمي (Wentworth & Middleton, 2014; Tang & Patrick, 2018). وإذ تعزز زيادة استخدام التكنولوجيا من الثقافة

الإعلامية، خاصة بين الشباب، بيد أن بعض الدراسات تشير إلى أن زيادة الثقافة الإعلامية قد تؤدي إلى تدهور مهارات القراءة لدى الطلاب (Tan et al., 2013; Spitzer, 2014; UNESCO, 2024). وتشمل الآثار العاطفية الإدمان[20] ومشاكل الصحة النفسية وتدني تقدير الذات. فقد يؤدي الاستخدام المكثف للتكنولوجيا إلى زيادة الضغط النفسي وإثارة المشاعر السلبية الناجمة عن التعرض لمحتوى مؤذ أو مقارنات اجتماعية غير مواتية، مما يؤول إلى إعاقة النجاح الأكاديمي والشعور بالارتباط بالمدرسة. وتم تعريف المخاوف الصحية والخوف من فقدان التجارب كعوامل رئيسية تسهم في الاستخدام الإشكالي للتكنولوجيا بين الأفراد الذين يقضون وقتا طويلا باستخدام التكنولوجيا (Sampasa-Kanyinga et al., 2022). والتأثيرات الاجتماعية تنطوي على تراجع المهارات الاجتماعية والشعور بالعزلة والتعرض لمحتوى غير مناسبة والتنمر الإلكتروني ومواجهة العنف. وتشكل المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات والسلامة ورفاهية الطلاب محور المناقشات حول دمج التكنولوجيا في المدارس، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطلاب الأصغر سنا (UNESCO, 2024).

يمكن أن تختلف الحلول بناء على عمر الشباب واهتماماتهم وكيفية استخدامهم للتكنولوجيا. وغالبا ما ينظر الشباب إلى الأفراد المحيطين بهم وآباءهم وغيرهم، كنماذج يحتذى بها، فالاستخدام المفرط للتكنولوجيا من قبل هؤلاء الأفراد مثالا سلبيا للشباب. وتقليل وقت تعرض الشباب للشاشة أمرا ضروريا، لكن من المهم أيضا أن تكون الحدود المفروضة عادلة وقابلة للتطبيق. وينبغي على الآباء مراقبة التطبيقات والمنصات التي يقضي الشباب وقتهم عليها. كما يتعين على المدرسين خلق بيئات تشجع على ممارسة الهوايات بعيدا عن استخدام الشاشات داخل المدارس وتشجيع الأنشطة التي تتم بمعزل عن التكنولوجيا. وهناك أمران أساسيان لمكافحة الآثار السلبية للتكنولوجيا، الأول إيقاظ الوعي الاجتماعي والآخر إرساء نهج موحد في المجتمع. وعلى غرار القيود المفروضة على التدخين والكحول للحد من الإدمان، يمكن النظر في تعميم أعراف تحد من استخدام التكنولوجيا في أعمار وأوقات وأماكن معينة للأطفال والشباب (Ertemel & Aydın, 2018).

[20] راجع "أشكال الإدمان الأخرى غير المخدرات: التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي" في القسم 2.2 من هذا التقرير.

4. المشاركة الاقتصادية

1.4 القوى العاملة من الشباب

عرف إجمالي القوى العاملة الشابة (الفئة العمرية 15-24) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة ثابتة خلال العقد الماضي. ويبين الشكل 1.4أ عدد الشباب في القوى العاملة مصنفين حسب الجنس. بالنسبة للذكور، أظهرت الأرقام زيادة مطردة: من 93 مليون مسجلة في عام 2020 إلى 97.3 مليون في 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 99.1 مليون في عام 2025. وبالمثل، ارتفعت القوى العاملة من الإناث من 54.3 مليون إلى 60.6 مليون خلال نفس فترة الخمس سنوات، ومن المتوقع أن تصل إلى 61.7 مليون في عام 2025. وعند مراعاة كلا الجنسين، ارتفعت القوى العاملة الشابة مجتمعة من 147.3 مليون المسجلة عام 2020 إلى 157.9 مليون في 2024 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 160.8 مليون في عام 2025.

الشكل 4.1: القوى العاملة من الشباب في منظمة التعاون الإسلامي

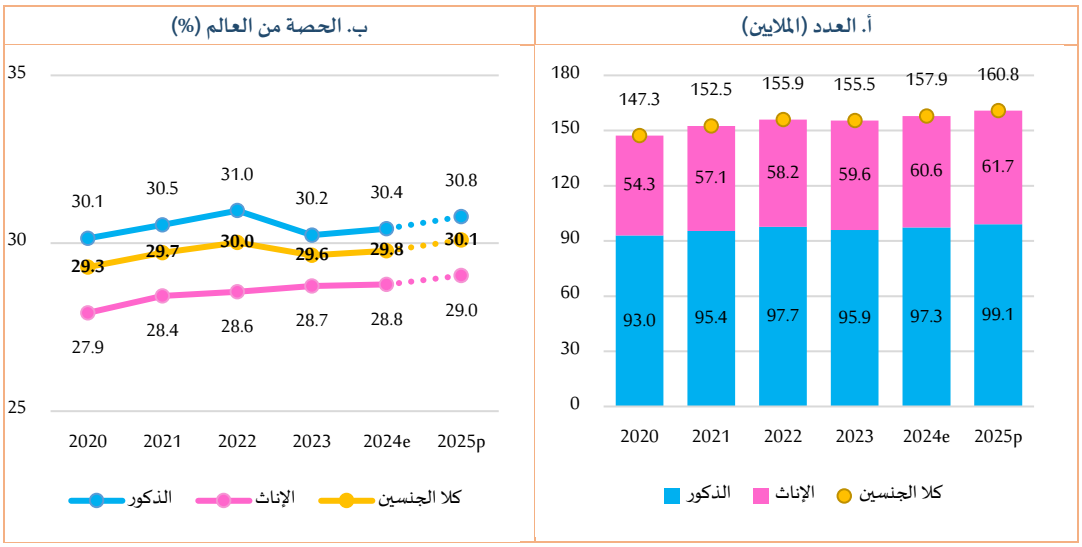

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e : تقديرات، p : توقعات

ويشير هذا الاتجاه التصاعدي الثابت إلى نمو ديمغرافي كبير وربما زيادة الفرص الاقتصادية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي. بيد أن البيانات تكشف أيضا عن وجود تفاوت مستمر بين الجنسين، حيث أن القوى العاملة من الذكور تقارب ضعف القوى العاملة من الإناث. ويشير هذا التفاوت إلى وجود حواجز اجتماعية واقتصادية وثقافية

لا تزال تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة في هذه البلدان. وتؤكد الاتجاهات الملحوظة على الحاجة إلى سياسات محددة الهدف لدعم عمالة الإناث والاستفادة الكاملة من الإمكانات التي يوفرها تزايد عدد الشباب في بلدان المنظمة.

وبالإضافة إلى النمو المسجل على مستوى القوى العاملة الشابة في منظمة التعاون الإسلامي، زادت أيضا حصتها في القوى العاملة الشابة العالمية (الشكل 1.4ب). فبالنسبة لكلا الجنسين، ارتفعت هذه الحصة من 29.3% المسجلة عام 2020 إلى 29.8% في عام 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 30.1% في عام 2025. وقد ارتفعت حصة الذكور من القوى العاملة الشابة في العالم من 30.1% إلى 30.4% في فترة الخمس سنوات هذه، ومن المتوقع أن تسجل 30.8% في عام 2025. وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة الإناث من 27.9% إلى 28.8%، ومن المتوقع أن تصل إلى 29% في عام 2025. وتؤكد هذه الحصة العالمية المتزايدة الأهمية المتنامية للقوى العاملة الشابة في المنظمة على مستوى سوق العمل العالمية.

ونظرا لكثرة سكانها، تحتضن نيجيريا باكستان وإندونيسيا وبنغلاديش وأوغندا أكبر عدد من القوى العاملة الشابة من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 2.4)، وتمثل مجتمعة حوالي نصف (56,6%) مجموع القوى العاملة الشابة في المنظمة لحدود 2024. وفي المقابل، تستأثر البلدان الصغيرة مثل وبروناي دار السلام والمالديف وجيبوتي وجزر القمر وسورينام وغيانا والغابون والبحرين بقوى عاملة من الشباب تقل عن 100 ألف.

الشكل 2.4: القوى العاملة الشابة وحصة الإناث حسب البلدان، 2024

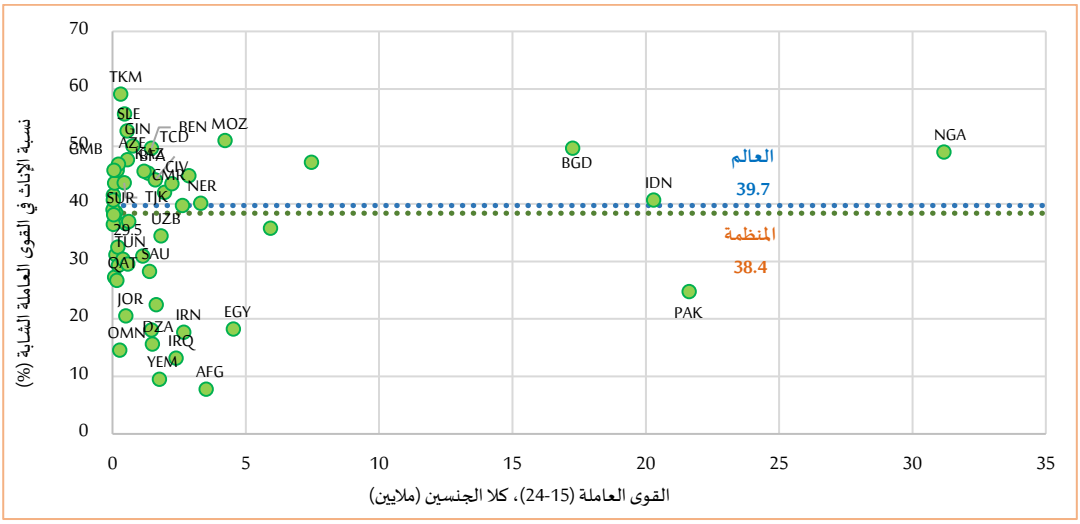

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

وتختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي كثيرا، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، من حيث حصة الإناث في القوى العاملة الشابة (الشكل 2.4). ففي المتوسط، تشكل الشابات 38.4% من القوى العاملة الشابة في المنظمة، وهو أقل إلى حد ما من المتوسط العالمي البالغ 39.7% لحدود 2024. وفي حين أن 26 من أصل 54 دولة في المنظمة تستأثر بحصة أعلى من المتوسط العالمي، تحتل تركمانستان زمام المبادرة بحصة 59%، تليها توغو وسيراليون وموزمبيق ثم غينيا، وجميعها ذات قوى عاملة شابة أكثر من نصفها يتألف من الإناث. وبالمقابل، يوجد كل من اليمن وأفغانستان، حيث تقل نسبة الإناث في القوى العاملة الشابة عن 10%. ويبرز هذا التفاوت الحاجة إلى سياسات ومبادرات هادفة لتمكين الشابات وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل، ولا سيما في البلدان ذات التمثيل النسائي المنخفض بشكل يبعث على القلق.

تكشف البيانات، عند النظر في نسبة الشباب من إجمالي القوى العاملة، عن تراجع تدريجي خلال السنوات الأخيرة. فعلى المستوى العالمي، انخفضت حصة الشباب من إجمالي القوى العاملة (كلا الجنسين) بشكل طفيف من 14.4% في عام 2020 إلى 14.2% في عام 2024، مع توقع مزيد من الانخفاض الهامشي إلى 14.1% في عام 2025. ويُلاحظ نمط مماثل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تراجعت حصة الشباب من إجمالي القوى العاملة من 19.8% في عام 2020 إلى 19.6% في عام 2024، ومن المتوقع أن تظل عند المستوى نفسه في عام 2025. ويُظهر تحليل البيانات حسب الجنس اتجاها تنازليا متواصلا بين الذكور، إذ انخفضت حصة الشباب الذكور من إجمالي القوى العاملة الذكورية عالميا من 14.6% في عام 2020 إلى 14.3% في عام 2024، مع توقع تراجع طفيف إلى 14.2% في عام 2025. وفي بلدان المنظمة، كان الانخفاض أكثر وضوحا، حيث تراجعت هذه الحصة من 19.0% في عام 2020 إلى 18.6% في عام 2024، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر إلى 18.5% بحلول عام 2025. وعلى النقيض من ذلك، تقدم الاتجاهات بين الإناث صورة أكثر تباينا، فعلى المستوى العالمي، ظلت حصة الشابات من إجمالي مشاركة الإناث في القوى العاملة شبه مستقرة، إذ بلغت نحو 14.1% في عام 2020 واستقرت حول 14.0% خلال الفترة 2022 و 2025. أما في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد شهدت حصة الشابات من إجمالي مشاركة الإناث في القوى العاملة بعض التقلبات الطفيفة، حيث ارتفعت من 21.4% في عام 2020 إلى 21.9% في عام 2021، قبل أن تستقر عند نحو 21.6% في عام 2024 و21.5% في عام 2025. وبشكل عام، تشير هذه الأرقام إلى تراجع طفيف ولكنه مستمر في حصة الشباب ضمن القوى العاملة، ولا سيما بين الذكور، في حين تظل مشاركة الإناث في بلدان المنظمة أكثر قدرة على الصمود نسبيا.

الشكل 3.4: حصة الشباب في مجموع القوى العاملة (%)

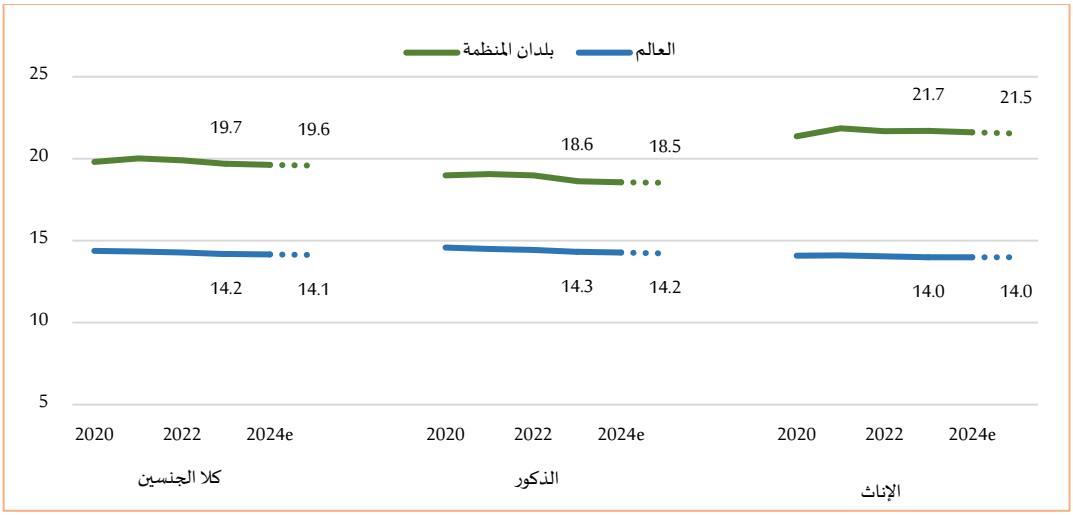

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p : توقعات

وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي الملحوظ في جميع أنحاء العالم، لا تزال حصة الشباب في القوى العاملة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي للذكور والإناث على حد سواء. ففي عام 2024، سجلت حصة 31 بلدا من بلدان المنظمة نسبة تتجاوز المتوسط العالمي البالغ 14.2% لكلا الجنسين (الشكل 4.4). وتستأثر أفغانستان بأعلى حصة من الشباب في إجمالي القوى العاملة، بنسبة 38.5%، تليها أوغندا والنيجر ومالي وموزمبيق

ونيجيريا وغينيا بيساو ثم باكستان، وجميعها ذات إجمالي قوى عاملة أكثر من ربعها يتألف من الشباب. ومن اللافت للنظر، بالإضافة إلى باكستان، أن البلدان الأخرى في المنظمة التي تمتلك قوى عاملة كبيرة نسبيا، مثل إندونيسيا وبنغلاديش وتركيا، تستأثر أيضا بنسبة أعلى من المتوسط العالمي. وبالمقابل، تقل حصة الشباب من القوى العاملة عن 10% في 11 بلدان أعضاء في المنظمة، بما في ذلك الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وألبانيا وليبيا والبحرين وتونس وإيران والغابون وعمان.

الشكل 4.4: القوى العاملة وحصة الشباب حسب البلدان، 2024

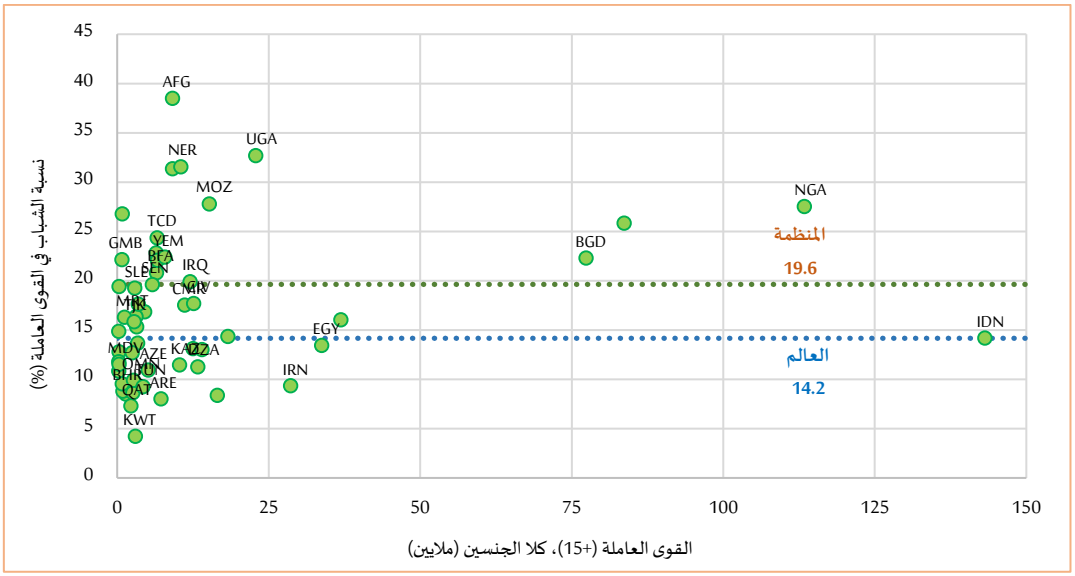

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

2.4 المشاركة في سوق العمل

يمثل معدل المشاركة في القوى العاملة (LFPR) مقياسا لتحديد نسبة السكان في سن العمل في بلد معين المنخرطون بفعالية في سوق العمل، إما بمزاولة عمل ما أو البحث عنه. وهذا المعدل يعطي صورة عامة عن حجم العرض من القوى العاملة المتوفرة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات، نسبة إلى السكان الذين هم في سن العمل. وبتصنيف القوى العاملة (معروفة سابقا باسم "السكان النشطون اقتصاديا") حسب نوع الجنس والفئة العمرية يمكن الحصول على صورة عامة بخصوص توزيع القوى العاملة في بلد معين[21].

يكتسي إدماج الشباب في سوق العمل أهمية كبيرة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، نظرا لكثرة الشباب فيها. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا للاستفادة من إمكانات الشباب في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية.

يُظهِر الشكل 5.4 أن معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة للفئة العمرية 15-24 سنة يواصل على الصعيد العالمي إبداء مؤشرات تعاف من التباطؤات الاقتصادية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19. غير أن هذا التعافي تقوده إلى حد

[21] ILO, https://ilostat.ilo.org/category/resource/methods/database-description

كبير الاقتصادات المتقدمة، حيث تجاوزت مستويات معدل المشاركة بالفعل ما كانت عليه قبل الجائحة. فعلى المستوى العالمي، بلغ معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة 41.7% في عام 2024، ارتفاعا من 40.8% في عام 2020، وهو ما يعكس تحسنا متدرجا وإن كان متواضعا. وعلى النقيض من ذلك، لم يرتفع معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في بلدان المنظمة إلا بشكل طفيف، من 41.5% في 2020 إلى 42.8% في 2024، قبل أن يشهد تراجعا طفيفا إلى 42.7% في 2025. ولا يزال هذا المعدل في بلدان المنظمة أدنى بشكل مستمر من المتوسط العالمي، الأمر الذي يبرز استمرار التحديات الهيكلية وتلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وعند تحليل البيانات بحسب الجنس، يتّضح استمرار فجوة واضحة بين الذكور والإناث في معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في جميع مجموعات البلدان. ففي عام 2024، بلغ معدل مشاركة الشباب الذكور في القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 51.8%، مقارنة بـ 48.8% على المستوى العالمي، و47.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و49.2% في البلدان المتقدمة. في المقابل، كان معدل مشاركة الشابات في القوى العاملة في بلدان المنظمة أقل بكثير، إذ بلغ 33.4% في 2024، مقارنة بـ 34.2% على المستوى العالمي، و47.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، و49.2% في الاقتصادات المتقدمة. ويترجم ذلك إلى فجوة بين الجنسين قدرها 18.4 نقطة مئوية في بلدان المنظمة، وهي فجوة أوسع بكثير من الفجوة العالمية البالغة 14.6 نقطة مئوية، وأعلى بكثير من فجوة الـ 1.3 نقطة مئوية المسجلة في البلدان المتقدمة.

الشكل 5.4: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (%)

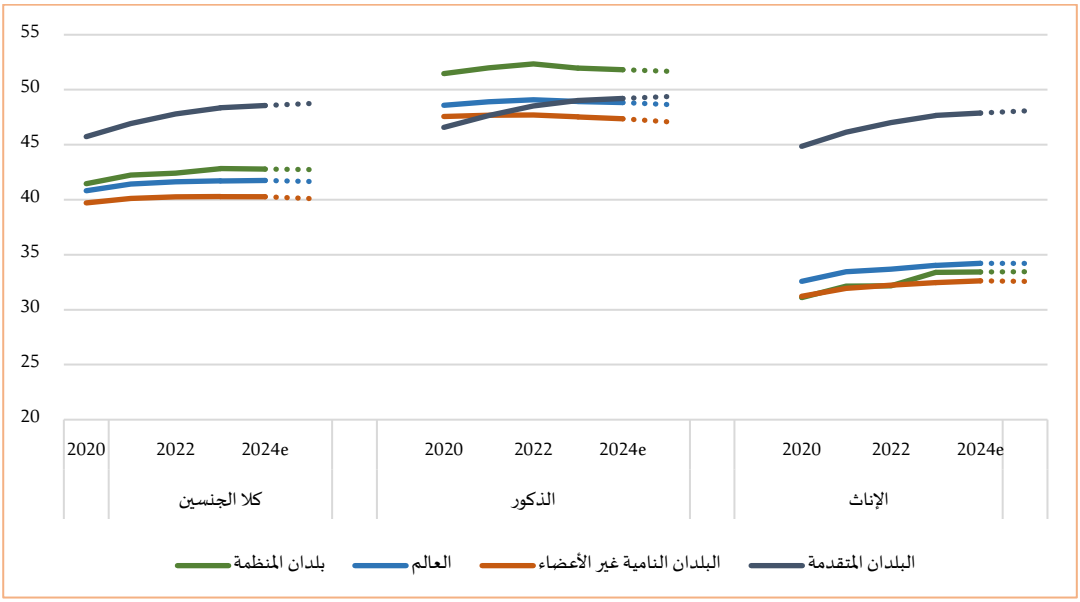

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e : تقديرات، p : توقعات

وغالبا ما تنجم الاختلافات في معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة عن عوامل مختلفة، بما في ذلك العوامل المؤسسية مثل المعايير والأفضليات، وتنقل الشباب، والقيمة المخصصة لعمل الشابات، والتمييز على أساس العمر/الخبرة، والعوامل الاقتصادية مثل مقارنة صافي الدخل بميزات العمل غير المأجور، وأخيرا العوامل الاجتماعية والديموغرافية، بما في ذلك

العمر ونوع الجنس والمهارات المخولة للحصول على فرص عمل لائقة) (Karimli et al., 2016). وبالإضافة إلى ذلك، تعاني المرأة من فرص دخل أقل مقارنة بالرجل، مع انخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة، وانخفاض فرص العمل الرسمية، ومحدودية فرص العمل والتقدم الوظيفي، وانخفاض الدخل، وقد زادت هذه الفجوات بين الجنسين مؤخرا بسبب جائحة كوفيد-19 (World Bank, 2022b). كما أن المرأة في بعض البلدان النامية معرضة للانخراط في قطاعات أقل تنظيما نسبيا مثل الزراعة أو الخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث هذه الثغرات. وفي الواقع، تتمثل إحدى الوسائل الرئيسية التي تساهم في ردع الشابات عن المشاركة في القوى العاملة في احتمالية معاناتهن من التمييز والعنف في العمالة غير الرسمية أو غير المنظمة، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الأجور أو العمل غير المأجور والقيود المفروضة على الحركة (SESRIC, 2021 and 2022).

وبالنظر إلى معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة على المستوى القطري، تبقى الفوارق صارخة (الشكل 6.4). فمن ناحية، شكلت كل من أوغندا ونيجيريا وموزمبيق والنيجر وقطر ومالي وبنغلاديش وبنين وغينيا بيساو بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأفضل أداء حيث تجاوز معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة 50%، وتجاوزت 16 دولة أخرى المتوسط العالمي البالغ 41.7% في عام 2024. ومن ناحية أخرى، سجلت كل من جيبوتي والصومال وليبيا والغابون وموريتانيا معدل مشاركة للشباب في القوى العاملة يقل عن 20%.

الشكل 6.4: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (LFPR) حسب البلدان، 2024

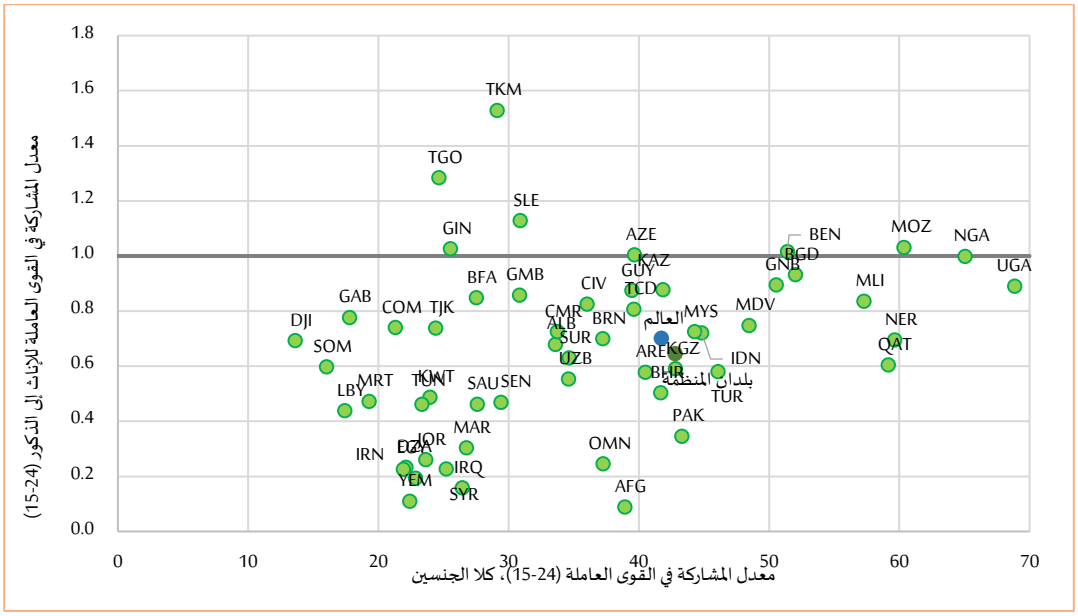

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

وسجلت أيضا اختلافات بين بلدان المنظمة فيما يتعلق بمعدل المشاركة في القوى العاملة للذكور/ الإناث. إذ كان معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة للإناث أعلى من قرينه للذكور في سبعة بلدان فقط هي تركمانستان وتوغو وسيراليون وموزمبيق وغينيا وبنين، على النحو المبين في الشكل 6.4 فوق خط التكافؤ لمعدل المشاركة في القوى العاملة للإناث إلى الذكور. وهذا يدل على أن الشابات في تلك البلدان أكثر قابلية للمشاركة في القوى العاملة من الشبان. وفي

بقية البلدان، كان التفاوت لصالح الذكور، حيث سُجلت أكبر قيمة في أفغانستان واليمن، بنسبة مشاركة للشابات في القوى العاملة بحوالي عُشر المعدل المقابل للشبان. في المتوسط، كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان المنظمة أكثر من نصف معدل مشاركة الذكور (0.65)، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 0.70، مما يشير إلى وجود تفاوت بين الجنسين أكبر نسبيا في معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في مجموعة بلدان المنظمة.

3.4 العمالة

تشكل عمالة الشباب مؤشرا حاسما للاستقرار الاقتصادي وإمكانات النمو. فهو يوفر لمحة شاملة للقوى العاملة في المستقبل، وإمكانية الابتكار، والصحة الاقتصادية بشكل عام. وتشير البيانات إلى زيادة مطردة على مستوى عمالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما بين 2020 و 2024، مع استمرار التوقعات في هذا الاتجاه حتى عام 2025. ففي عام 2020، بلغ إجمالي عدد الشباب العاملين 126.9 ملايين، وارتفع إلى 140.7 مليون بحلول عام 2024 ومن المتوقع أن يصل إلى 143.2 مليون بحلول عام 2025 (الشكل 7.4). وبشكل عام، زادت عمالة الشباب في بلدان المنظمة بمقدار 13.8 مليون بين عامي 2020 و 2024، نشأت في الغالب من زيادة عمالة الشابات، بحوالي 8 مليون بالمقارنة مع 6 مليون في صفوف الشباب الذكور.

وفي الواقع، توجد فجوة كبيرة بين عمالة الشباب من الذكور والإناث. ففي عام 2020، بلغت عمالة الشباب من الذكور 80 مليون، بينما بلغت نظيرتها من الإناث 46 مليون. وبحلول عام 2024، ارتفعت هذه الأرقام إلى 87 مليون للذكور و 54 مليون للإناث، مع توقعات لعام 2025 تشير إلى 88 مليون للذكور و 55 مليون للإناث. وعلى الرغم من أن كلا الجنسين يظهران اتجاهات تصاعدية، إلا أن الفجوة بين عمالة الذكور والإناث لا تزال كبيرة. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك حواجز كبيرة تحول دون انخراط الشابات في القوى العاملة.

الشكل 7.4: عمالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (ملايين)

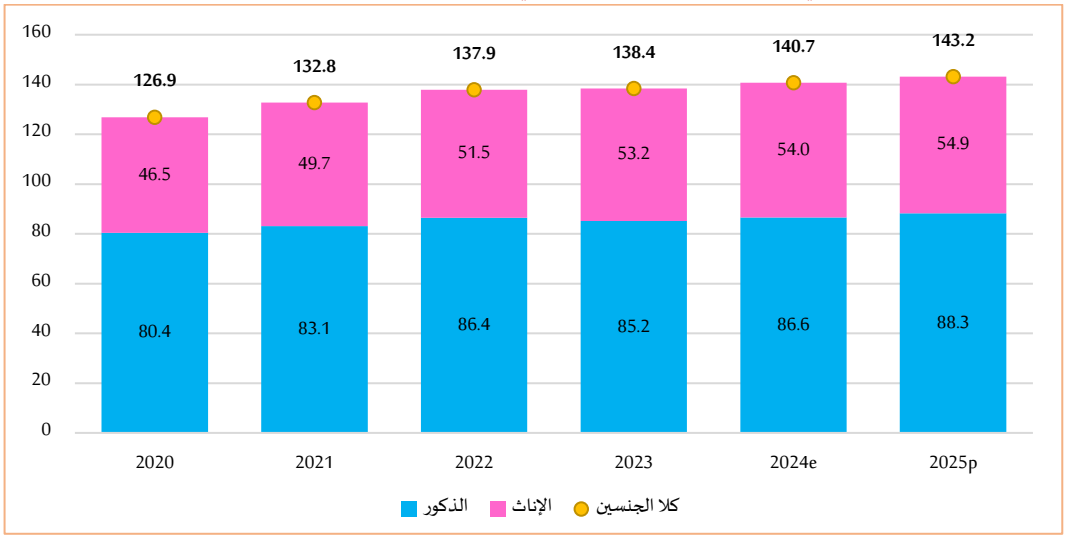

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p : توقعات

وبحلول عام 2024، بلغ متوسط حصة الإناث من إجمالي العمالة الشابة 38.4% في بلدان المنظمة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 39.8%. ومن بين البلدان الرئيسية في المنظمة ممن تحتضن عددا كبيرا نسبيا من عمالة الشباب، تجاوزت نيجيريا (48.3%) وإندونيسيا (40.7%) وبنغلاديش(51.7%) وأوغندا (46.7%) المتوسط العالمي، بينما ظلت باكستان (24.4%) وتركيا (33.4%) أقل من متوسط المنظمة.[22] وفي المجموع، تجاوزت 23 من بلدان منظمة التعاون الإسلامي المتوسط العالمي، وفي خمسة منها (تركمانستان وتوغو وسيراليون وموزمبيق وبنغلاديش) شكلت الإناث أكثر من نصف مجموع عمالة الشباب. وبالمقابل، شكلت نسبة الإناث في عمالة الشباب أقل من 10% في كل من أفغانستان والعراق واليمن (الشكل 8.4).

الشكل 8.4: حصة الإناث في عمالة الشباب حسب البلدان، 2024

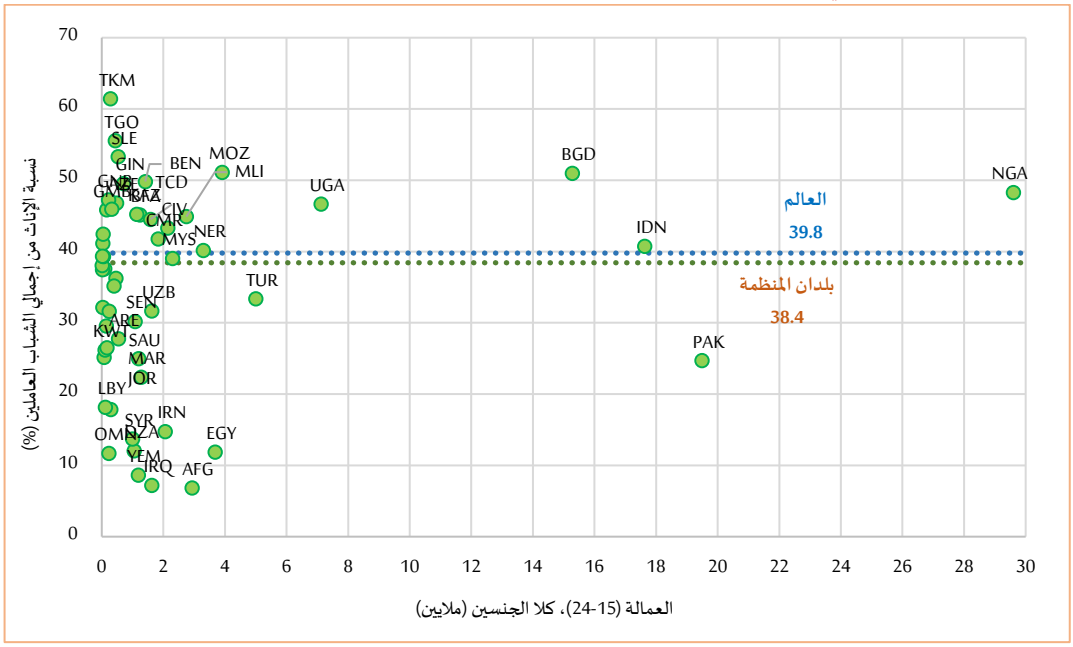

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p : توقعات

وعلى الرغم من تسجيل انتعاش ونمو مستمرين على مستوى عمالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال هناك حاجة إلى استراتيجيات هادفة لمعالجة التفاوتات بين الجنسين وضمان حصول جميع الشباب على فرص عمل شاملة للجميع. وعلى مستوى بلدان المنظمة، تردد بالفعل صدى بعض الاستراتيجيات في استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب[23] وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025[24]، التي تركز على النهوض بالمرأة وتمكينها، وسد الفجوة بين الجنسين، وإزالة الحواجز المؤسسية التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة.

[22] شكلت باكستان وإندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا وأوغندا وتركيا مجتمعة حوالي 67% من العدد الإجمالي للشباب العاملين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024.

[23] راجع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب [https://www.sesric.org/files/Youth-Strategy.pdf]

[24] اطلع على برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي [https://www.sesric.org/files/oic-2025-programme-of-action.pdf]

الشكل 9.4: حصة الشباب في إجمالي العمالة

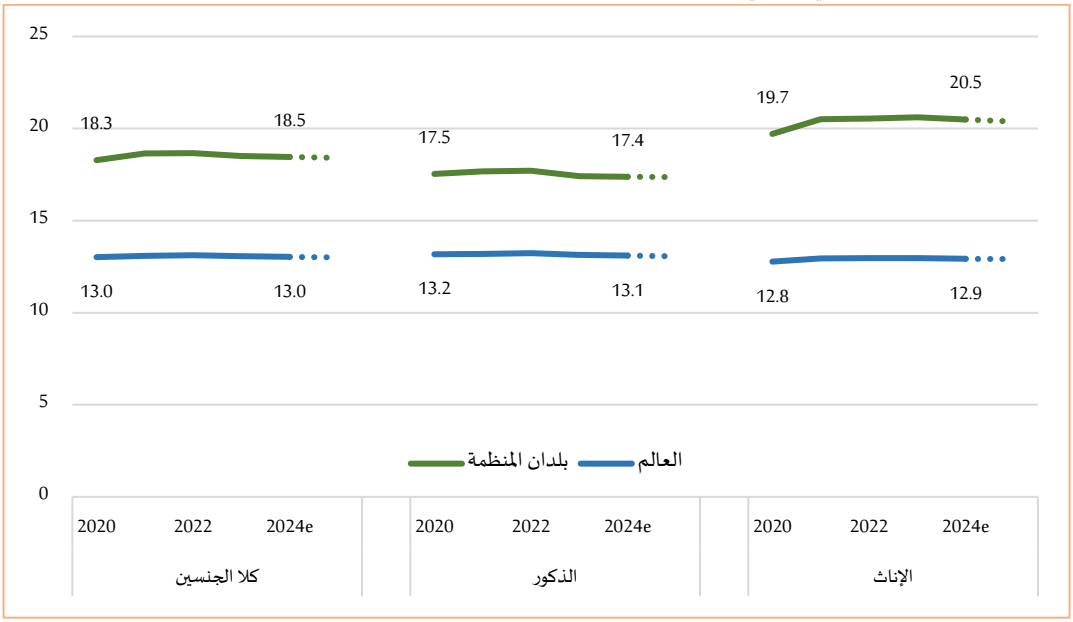

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

تظهر البيانات الحديثة، عند النظر في حصة الشباب من إجمالي العمالة، حدوث تراجع طفيف على الصعيد العالمي شمل الذكور والإناث على حد سواء. ففي عام 2024، شكل الشباب 13.0% من إجمالي العمالة في العالم، مسجلين بذلك انخفاضا طفيفا مقارنة بنسبة 13.1% في عام 2022، مواصلين اتجاها تنازليا خلال الأعوام القليلة الماضية. وعلى النقيض من ذلك، ظلت حصة الشباب من إجمالي العمالة في بلدان المنظمة أعلى بكثير من المتوسط العالمي، حيث بلغت 18.5% في 2024، أي أقل بدرجة طفيفة فقط من مستوى 18.7%المسجل في عام 2022. وعند تحليل البيانات حسب الجنس، تتبين استمرارية الفروق بين حصص تشغيل الشباب من الذكور والإناث. ففي عام 2024، بلغت حصة الشباب الذكور من إجمالي العمالة بين الذكور 17.4% في بلدان المنظمة، مقارنة بنسبة 13.1% على المستوى العالمي. وفي المقابل، بلغت حصة الشابات من إجمالي العمالة بين الإناث 20.5% في بلدان المنظمة، وهي نسبة أعلى بكثير من مستوى 12.9% المسجل عالميا.

وبحلول عام 2024، سجلت 29 دولة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة أعلى من الشباب في إجمالي العمالة مقارنة بالمتوسط العالمي. وشملت الدول الخمس الأولى من حيث نسبة الشباب في إجمالي العمالة كل من أفغانستان وأوغندا والنيجر ومالي وموزمبيق. وبالمقابل، تضمنت البلدان ذات أدنى نسبة من الشباب في إجمالي العمالة كل من جيبوتي والكويت وتونس وليبيا وقطر. واتسمت قائمتي الدول هذه باختلاف طفيف في حالة عمالة الإناث: استمرت أفغانستان في صدارة القائمة، حيث تشكل الشابات ما يقرب من نصف عمالة الإناث، تلتها مالي وأوغندا والنيجر وبنغلاديش. كانت الدول ذات أدنى نسبة من الشباب في عمالة الإناث هي ليبيا والكويت وجيبوتي وألبانيا والجزائر (الشكل 10.4).

الشكل 10.4: حصة الشباب في إجمالي العمالة: البلدان الخمس في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى حصة، 2024 (%)

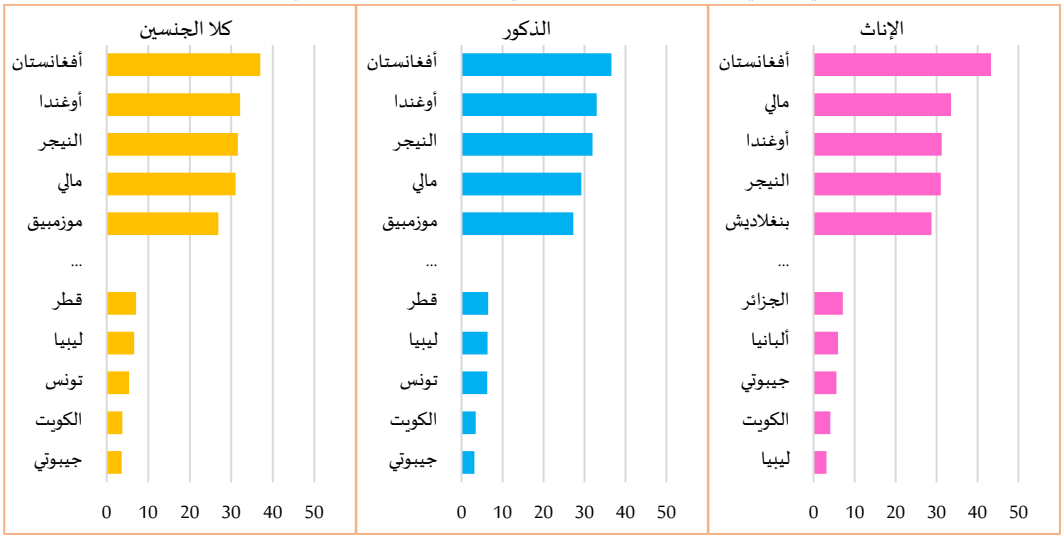

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

ومن الجدير بالذكر أن حصة الشباب في إجمالي العمالة تنم عنها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة. فإن ارتفاع حصة عمالة الشباب من شأنه أن يدفع بعجلة النمو الاقتصادي من خلال ضخ الطاقة والابتكار والمهارات الجديدة في القوى العاملة. ولكن هذا يتطلب أيضا أنظمة دعم قوية للتعليم والتدريب والتوظيف لضمان قدرة العمال الشباب على الانتقال بسلاسة إلى وظائف مستقرة ومنتجة. وعلى العكس من ذلك، قد تشير معدلات عمالة الشباب المنخفضة إلى تحديات في سوق العمل، مثل عدم تطابق المهارات، أو الحواجز الاقتصادية، أو الفرص غير الكافية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والسخط الاجتماعي.

4.4 البطالة

يترتب عن وجود أعداد كبيرة من الشباب عواقب تتمثل إحداها في البطالة في صفوفهم. يعرف الأشخاص العاطلون عن العمل بأنهم جميع الأفراد في سن العمل الذين لم يكونوا في حالة عمل خلال فترة مرجعية محددة حديثا، وقاموا بأنشطة بحثا عن عمل، وكانوا في الوقت ذاته متاحين لتولي عمل ما متى ما أتيحت لهم فرصة وظيفية[25].

ومن شأن البطالة في صفوف الشباب أن تؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الحياة والمسار الإنمائي لهذه الفئة من السكان. كما أنها تشكل تحديا للتنمية الاقتصادية بسبب تأثيرها السلبي على إنتاجية سوق العمل والإنفاق الحكومي على الخدمات العامة. ولذلك، فإن معالجة بطالة الشباب تمثل تحديا طويل الأمد ولكنه يزداد إلحاحا بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

[25] منظمة العمل الدولية 2023. منظومات الإنتاجية من أجل العمل اللائق: مسرد بالمصطلحات المستخدمة بشكل متكرر https://www.ilo.org/publications/glossary-frequently-used-terminology، اطلع عليه بتاريخ 31 أكتوبر، 2025. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى قرار منظمة العمل الدولية المتعلق بإحصاءات العمل والتشغيل ونقص استخدام العمالة.
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@stat/documents/normativeinstrument/wcms_230304.pdf

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، انخفض عدد الشباب العاطلين عن العمل، الذي بلغ ذروته بمقدار 20.4 مليون شاب في عام 2020 في ظل ظروف الجائحة، إلى 17.1 مليون في عام 2023. ومع ذلك، فقد انتعش مسجلا 17.2 مليون في عام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 17.6 مليون في عام 2025 (الشكل 11.4). وزيادة على ذلك، يلاحظ أن البطالة تسود بين الشباب الذكور أكثر من الإناث. وإلى حدود عام 2024، بلغ عدد الشباب الذكور العاطلين عن العمل 1.6 ضعف عدد الشابات العاطلات عن العمل - 10.7 مليون و 6.5 مليون على التوالي.

الشكل 11.4: بطالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الملايين)

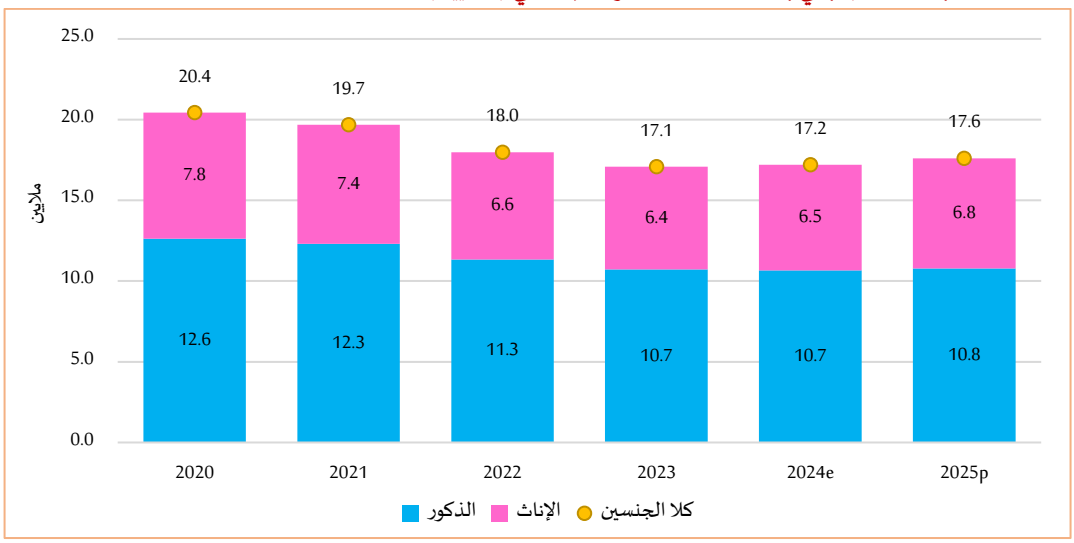

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p: توقعات

وبلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل مليون شاب فما فوق في أربعة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. فقد بلغ هذا العدد في إندونيسيا 2.7 مليون شاب عاطل، وباكستان 2.1 مليون، وبنغلاديش 2 مليون، ونيجيريا 1.6 مليون (الشكل 12.4). وفي المقابل، استأثرت قطر بأقل عدد من الشباب العاطلين عن العمل، حيث لم يتجاوز عددهم الألف فقط. كما سجل كل من جزر القمر والبحرين وبروناي دار السلام والمالديف وغينيا بيساو وسورينام أقل من 10 آلاف شاب عاطل عن العمل. وعلى الأرجح، تحتضن هذه البلدان أدنى حصة من حيث السكان الشباب، وهو ما يفسر انخفاض عدد شبابها العاطلين عن العمل.

وتتناسب بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، بشكل جيد مع المتوسط العالمي من حيث نسبة الإناث في بطالة الشباب. ففي عام 2024، بلغت نسبة الشابات من إجمالي الشباب العاطلين عن العمل 39.2% على مستوى العالم و 38% في بلدان المنظمة. في الواقع، تجاوزت 67% من بلدان منظمة التعاون الإسلامي المتوسط العالمي، غير أن هذه البلدان كانت في الغالب من بين البلدان التي تسجل أدنى أعداد من الشباب العاطلين عن العمل. ومن بين بلدان المنظمة، سجلت قطر (81.1%)، والبحرين (64.8%)، ونيجيريا (62.7%) أعلى حصص للإناث الشابات من إجمالي البطالة بين الشباب. وبالمقارنة، بلغت نسبة الذكور أكثر من 88% من بطالة الشباب في اليمن (89%)وأفغانستان (87%) (الشكل 12.4).

الشكل 12.4: حصة الإناث في بطالة الشباب حسب البلد، 2024

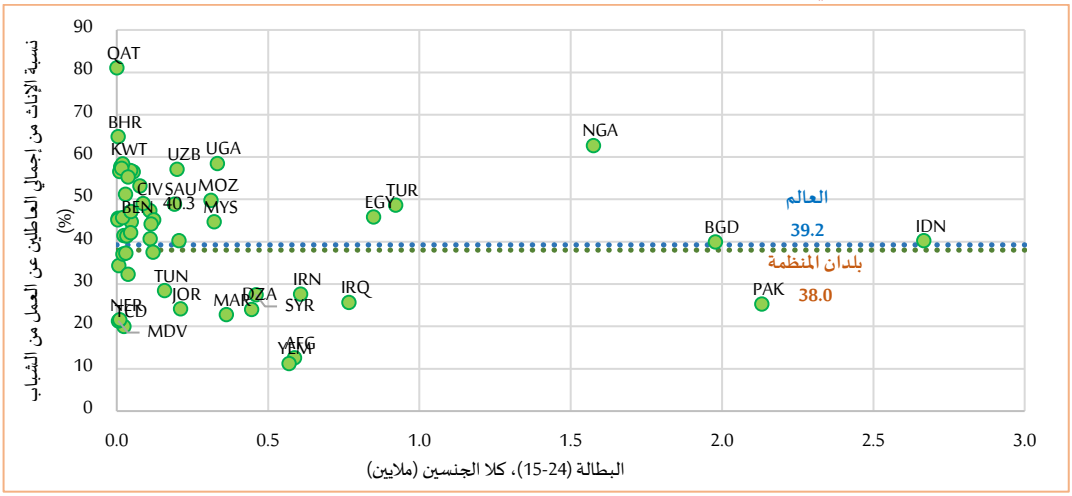

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

من المتوقع أن ترتفع حصة الشباب من إجمالي البطالة العالمية إلى 35.8% في 2024، بعد أن كانت 33.7% في 2020، بما يعكس تعافيا تدريجيا في مرحلة ما بعد الجائحة. وعلى الصعيد العالمي، يشكل الشباب الذكور 37.6% من إجمالي العاطلين عن العمل، بانخفاض طفيف عن 37.7% في عام 2023، لكنه أعلى من مستوى 34.4% المسجل في عام 2020، في حين تظل حصة الشابات مستقرة عند 33.4% ارتفاعا من 32.6% في 2020. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تبدو حصة بطالة الشباب أعلى بشكل ملحوظ، حيث تصل إلى 40.6% في 2024، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 35.8%. ويواجه الشباب الذكور في بلدان المنظمة حصة تبلغ 41.4% من إجمالي البطالة ارتفاعا من 40.3% في 2020، بينما تنخفض حصة الشابات إلى 39.4% بعد أن كانت 42.4% في 2020، وإن ظلت أعلى من المتوسط العالمي الخاص بالإناث. وتبرز هذه الفجوة المستمرة بين بلدان المنظمة والمتوسط العالمي عبء بطالة أعلى بين الشباب واستمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين في بلدان المنظمة، حيث يواجه الشباب الذكور حصة أكبر من البطالة مقارنة بالشابات (الشكل 13.4).

الشكل 13.4: حصة الشباب في إجمالي البطالة (%)

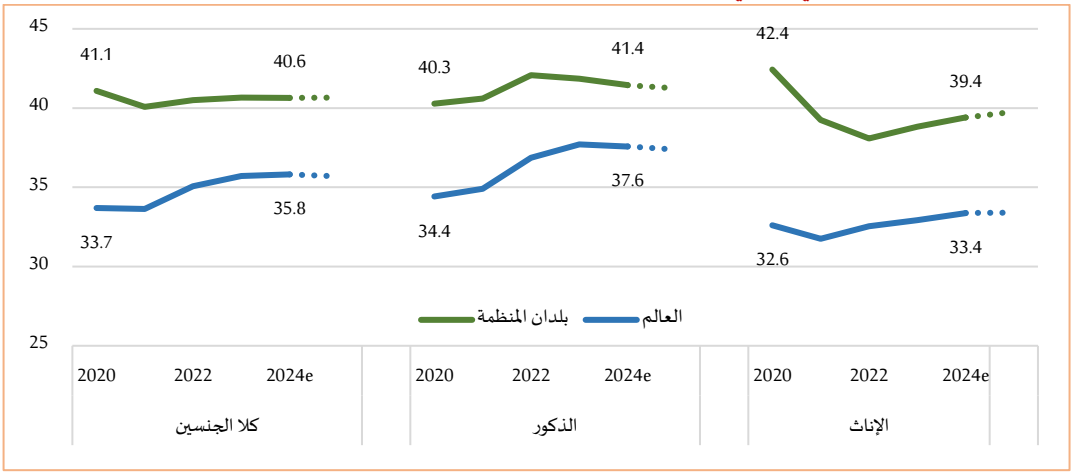

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p: توقعات

وعلى المستوى القطري، تفاوتت حصة الشباب من إجمالي البطالة بشكل كبير بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، مع وجود اختلافات ملحوظة بين الذكور والإناث (الشكل 14.4). من ناحية، شكل الشباب نصف إجمالي العاطلين عن العمل في موزمبيق وإندونيسيا وبنغلاديش وسوريا وأوغندا. ومن ناحية أخرى، كان أقل من 10% من العاطلين عن العمل من الشباب في كازاخستان وأقل من 25% فيالغابون وألبانيا وقطر وسيراليون، الأمر الذي يعكس ظروفا أفضل نسبيا لعمالة الشباب. وعند تفصيل البيانات حسب الجنس، يلاحظ نمط مماثل لكل من الإناث والذكور في كازاخستان، إذ تمثل بطالة الشباب أقل من 10% من إجمالي البطالة لكلا الجنسين في هذا البلد.

الشكل 14.4: حصة الشباب في إجمالي البطالة: البلدان الخمس في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى حصة، 2024 (%)

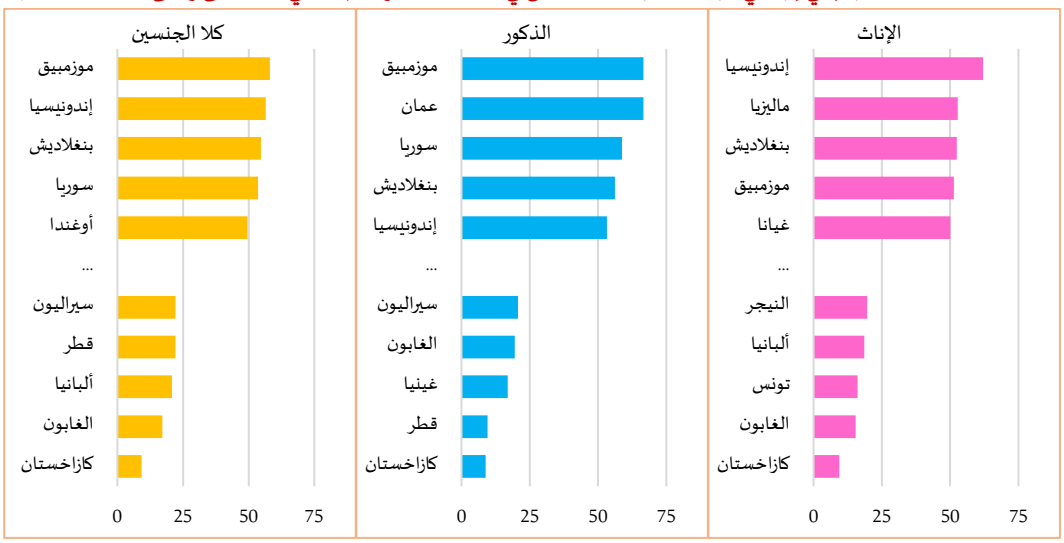

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

5.4 معدل البطالة

على الصعيد العالمي، أخذ معدل بطالة الشباب[26] يسير في اتجاه تنازلي منذ أن بلغ ذروته في عام 2020 الذي اندلعت أثنائه الجائحة. وبحلول 2024، بلغ المعدل 12.6%، بالمقارنة مع 15.5% المسجلة في عام 2020. وقد لوحظ اتجاه مماثل أيضا في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض متوسط معدل بطالة الشباب من 13.9% إلى 10.9% خلال نفس الفترة، وظل أقل بقليل من المتوسط العالمي. والجدير بالملاحظة، كما هو مبين في الشكل 15.4، أن معدلات البطالة بين الذكور من الشباب في جميع أنحاء العالم وبلدان المنظمة تميل لتكون أعلى قليلا من معدلات البطالة بين الشابات في عام 2024. ومع ذلك، تشير التوقعات لعام 2025 إلى أن معدلات البطالة بين الجنسين ستتقارب لتصل إلى نفس المستوى تقريبا. ففي عام 2024، بلغ متوسط معدل بطالة الشباب في بلدان المنظمة 10.8% للإناث و 11% للذكور، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12.7% و 12.4% على التوالي. وبالتالي، يظل معدل بطالة الشباب في بلدان المنظمة أقل من المتوسط العالمي لكل من الذكور والإناث.

[26] معدل بطالة الشباب هو عدد العاطلين عن العمل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة معبرا عنه كنسبة مئوية من القوى العاملة من الشباب (OECD, 2024).

الشكل 15.4: معدل البطالة في صفوف الشباب (%)

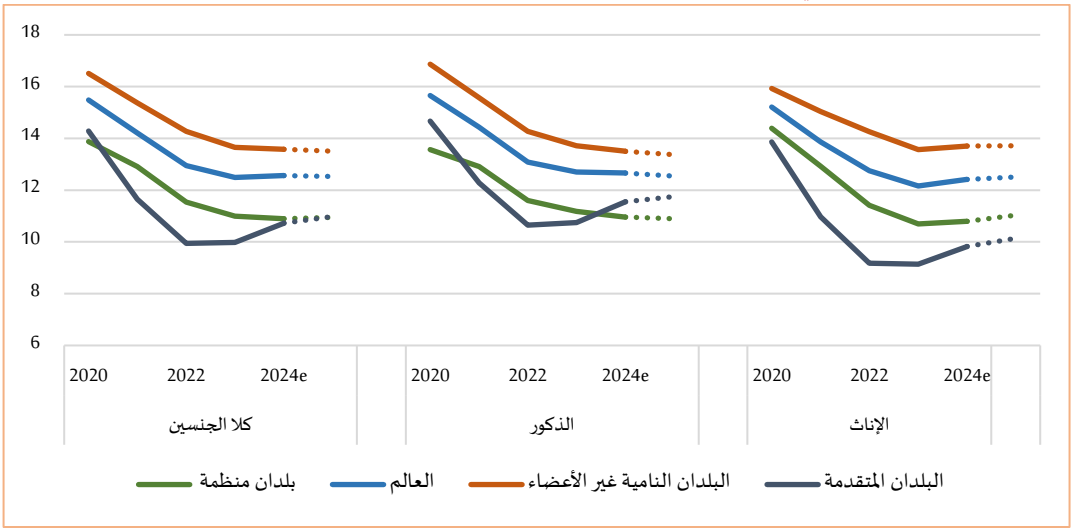

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024. e: تقديرات، p: توقعات

قد تفسر عدة عوامل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، بما في ذلك عوامل مثل نقص المعلومات عن سوق العمل، والخبرة الوظيفية المحدودة، ومعدلات استبدال الموظفين المرتفعة نسبيا في صفوف الشباب، وتأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية (SESRIC, 2023d). وقد تكون البطالة في صفوف الشباب أيضا راجعة لنقص فرص العمل وقلة المهارات الأساسية والمعرفة وعدم تطابق المهارات. وقد لا تتطابق مهارات وقدرات القوى العاملة ومتطلبات أصحاب العمل في بعض الأحيان؛ وبالتالي، قد يؤدي ذلك إلى بطالة هيكلية (SESRIC, 2015 and COMCEC, 2018). ويكشف عدم تطابق المهارات عن مشكلة هامة حيث لا يتماشى التعليم والتدريب المقدم مع متطلبات السوق. ونتيجة لذلك، يتعذر على عدد كبير من الشباب العثور على عمل مناسب.

وقد تفاوتت معدلات بطالة الشباب بشكل كبير بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بين الذكور والإناث (الشكل 16.4). في عام 2024، سجلت نصف بلدان المنظمة معدلات بطالة بين الشباب تفوق المتوسط العالمي البالغ 12.6%. وقد سجلت جيبوتي أعلى معدل عند 76.3%، تلتها ليبيا (49.5%)، والأردن (41.7%)، وتونس (40.1%)، والغابون (36%). وعلى النقيض من ذلك، سجلت قطر والنيجر أدنى معدلات بطالة للشباب بنسبة 0.3% و0.4% على التوالي، تلتها تشاد (1.5%)، وغينيا بيساو (2.8%)، وبنين (3.3%).

وكما ذكر أعلاه، فإن معدل بطالة الشباب من الإناث أقل من الذكور على المستوى العالمي، أي بنسبة 0.98 في عام 2024. وبسبب تشابه الوضع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، بلغت نسبة بطالة الشباب الإناث إلى الذكور 0.98 في المنطقة. والجدير بالذكر أن النسبة كانت أقل من 1 في 14 دولة فقط من بلدان المنظمة، مما يشير إلى وجود تفاوت لصالح الإناث، أي أن معدل بطالة الشباب للإناث أقل من الذكور. وتشمل هذه البلدان: تشاد وتركمانستان والنيجر وجزر المالديف وسيراليون وغينيا بيساو وبنغلاديش وطاجيكستان وبنين وتونس وموزمبيق ومالي وإندونيسيا وغامبيا. وقد تميزت قطر بكون معدل بطالة الشباب بين الإناث لديها يعادل 11.8 ضعف معدل بطالة الشباب بين الذكور.

ومع ذلك، من اللافت التذكير بأن كلا من النيجر وقطر تسجلان أدنى معدلات بطالة للشباب بين بلدان المنظمة، إذ تبلغ 0.3%و0.4% على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، تراوح معدل بطالة الإناث إلى الذكور بين 2 و 5 في عشر بلدان في المنظمة، بما في ذلك البحرين ومصر والكويت والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وعُمان وأوزبكستان والمملكة العربية السعودية والعراق وسورينام والسنغال (الشكل 16.4).

الشكل 16.4: معدل البطالة في صفوف الشباب حسب البلد (%)، 2024

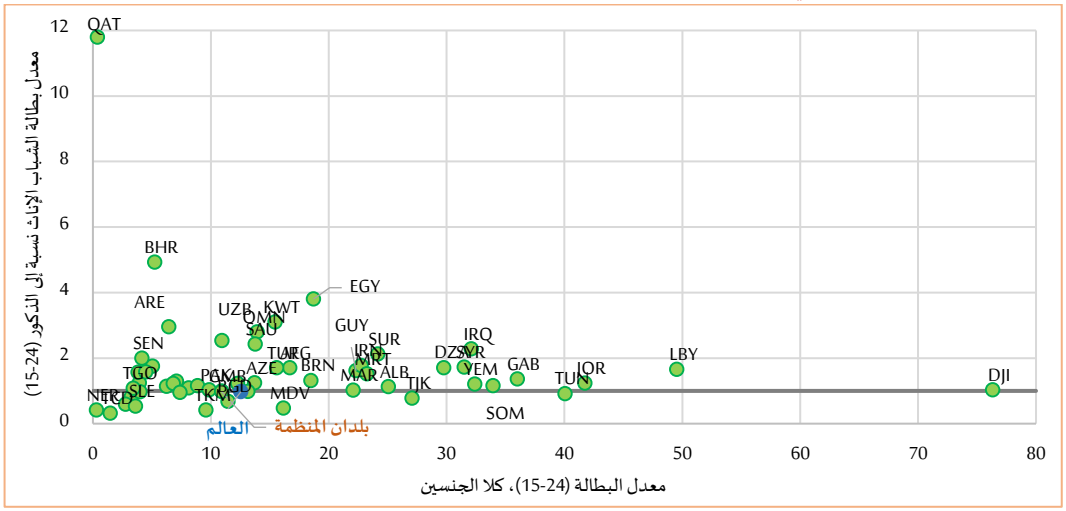

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.

ومن الأهمية بمكان رصد هذه الفوارق بين الشباب من الإناث والذكور في سوق العمل. ففي جميع أنحاء العالم، صارت الشابات تواضبن على متابعة التعليم العالي بوتيرة متزايدة، حيث تُظهر التقديرات الأخيرة تفوقا طفيفا في الالتحاق بالتعليم العالي على الشباب الذكور في عدد من البلدان، مما يستدعي توظيف من اكتسبوا المهارات اللازمة. ومع ذلك، لا يُترجم هذا التقدم في التعليم وتحسن نتائج التعليم إلى نتائج أفضل في العمل والحياة بالنسبة للمرأة (World Bank, 2021). وعلى هذا، لا يزال معدل البطالة في صفوف الإناث أعلى منه بين الذكور، وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن وصول المرأة إلى المهن ذات الأجور الجيدة لا يزال غير متكافئ وأن الباحثات عن عمل يواجهن تحديات أكبر مقارنة بالرجل (ILO, 2022).

6.4 الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET)

تتمثل إحدى الطرق التي يمكن للشباب الذين لا يستطيعون العثور على عمل من خلالها تحسين فرصهم في سوق العمل في اكتساب المهارات عن طريق التعليم والتدريب، وإتقان المهارات التي تحضى بتقدير أصحاب العمل. ولكن هناك مجموعة من الشباب تثير القلق بشكل خاص، وهم أولئك الذين لا يعملون ولا يتلقون تعليما أو تدريبا. فالشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) يعانون من الحرمان بشكل خاص لأنهم غير قادرين على الاستفادة من فرص العمل والتعليم والتدريب. فالشباب الذين يعيشون في مثل هذه الظروف يواجهون أكثر خطر الابتعاد عن سوق العمل والمعاناة من الاستبعاد الاجتماعي.

وفي غضون خمس سنوات، ارتفع عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 0.6 مليون شاب، من 99.3 مليون المسجلة عام 2020 إلى 99.9 مليون في عام 2024. ومن المتوقع أن يسجل عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب زيادة إضافية في 2025 بمقدار 1.8 مليون ليصل الإجمالي إلى 101.6 مليون. وزيادة على ذلك، سُجل تفاوت كبير في عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بين الذكور والإناث. ففي عام 2024، كان عدد الإناث من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أكثر من ضعف عدد الذكور. وفي الواقع، شكل إجمالي عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان المنظمة حوالي 30.1 مليون من الذكور و 69.8 مليون من الإناث (الشكل 17.4).

الشكل 17.4: الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (ملايين)

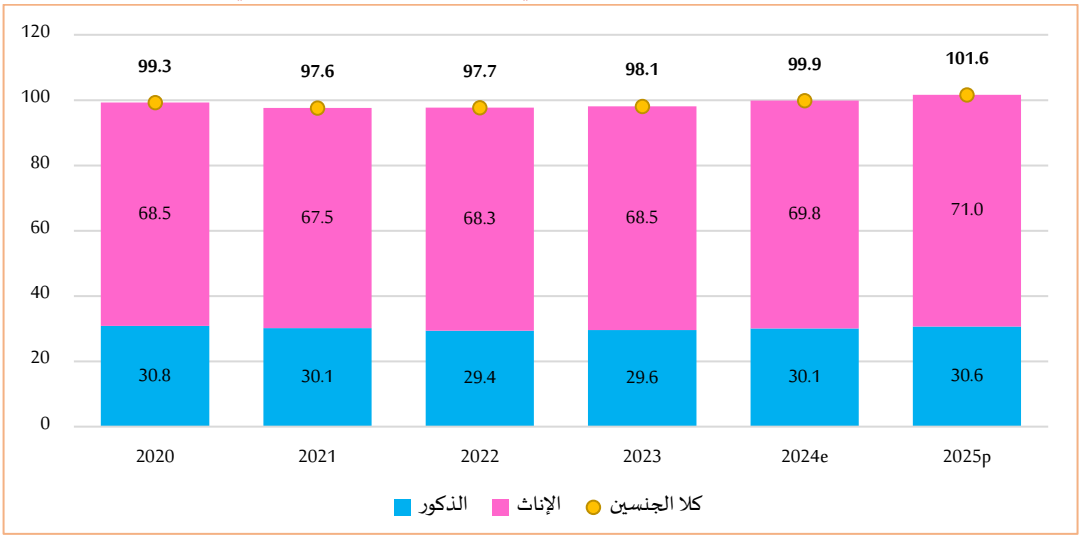

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، أغسطس 2024. e : تقديرات، p : توقعات

ونسبيا، شكلت الإناث 69.8% من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، وهو ما يزيد قليلا عن المتوسط العالمي البالغ 66.9%. ومن اللافت للنظر أن أكثر من 80% من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب كانوا من الإناث في كل من قطر وبنغلاديش وباكستان. ولم تشكل الشابات أقل من 50% من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلا في ماليزيا وغامبيا وجزر المالديف تركمانستان وتونس فقط (الشكل 18.4).

وبالمقارنة بعدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، فإن معدل هؤلاء الشباب يوفر صورة أوضح للوضع ويقدم رؤى أكثر عبرة لصناع السياسات وأصحاب المصلحة لأنه يعكس نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مقارنة بإجمالي عدد السكان من الشباب. ويوضح الشكل 19.4 أن البلدان في جميع أنحاء العالم شهدت زيادة حادة في معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في عام 2020، عندما كانت جائحة كوفيد-19 في ذروتها؛ ومع ذلك، بدأت هذه المعدلات في الانخفاض فور إعادة فتح الاقتصادات، وخاصة في عامي 2022 و 2023. على المستوى العالمي، انخفض معدل الشباب خارج العمل والتعليم أو التدريب من ذروته البالغة 23.2% في عام 2020 إلى 20.4% في عام 2024، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى في عام 2025.

الشكل 18.4: حصة الإناث في الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب: البلدان الخمس في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى وأدنى حصة، 2024 (%)

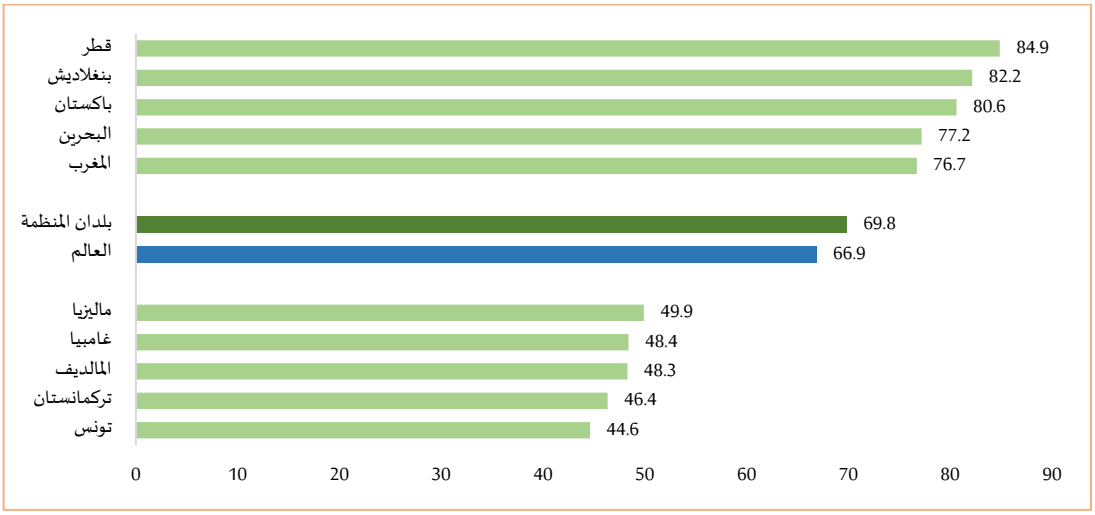

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، أغسطس 2024.

ويشير معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى وجود فجوة كبيرة بين الذكور والإناث من حيث المشاركة الاقتصادية. ففي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بقيت نسبة 37.3% من الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في 2024، أي ضعف نسبة الشباب الذكور من نفس الفئة والتي بلغت 15.6%. كما أن كلا المعدلين أعلى بكثير من نظيريهما في المتوسط العالمي: 28.2% للإناث و 13.1% للذكور (الشكل 19.4).

الشكل 19.4: معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (%)

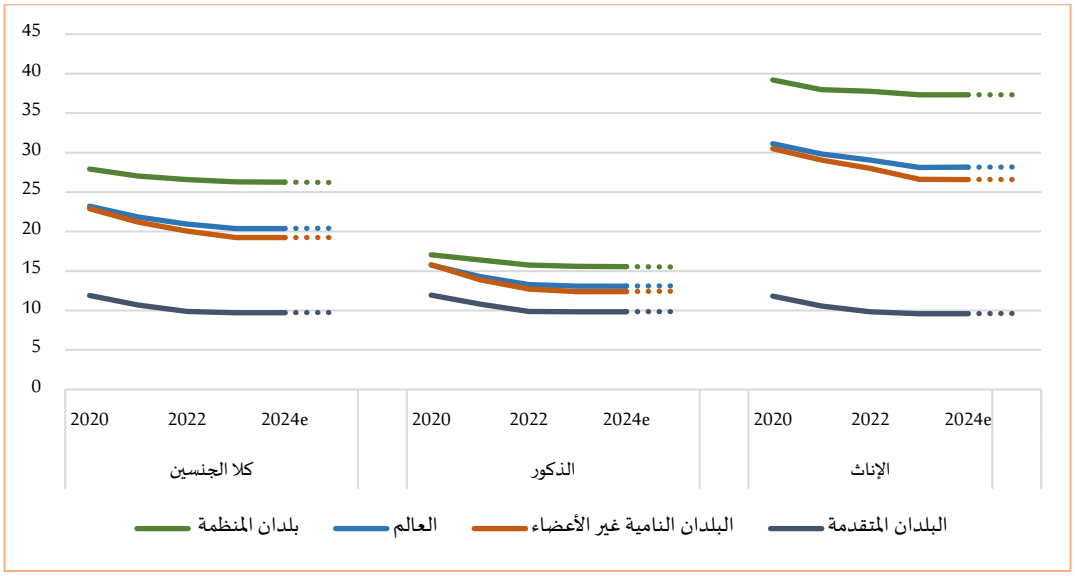

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، أغسطس 2024. e : تقديرات، p : توقعات

وكما يوضحه الشكل 20.4، كان أكثر من ثلث الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في 14 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. وفي 34 بلدا آخر من بلدان المنظمة، تجاوزت حصة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب المتوسط العالمي البالغ 20.4%. وتميزت أفغانستان بتصنيف أكثر من نصف عدد شبابها (55.4%) خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. وبالمثل، جاءت كل من السودان واليمن والصومال وغيانا ضمن بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تسجل أعلى نسب من الشباب غير المنخرطين، مع معدلات تفوق 40%. وعلى النقيض من ذلك، سجلت بلدان مثل أذربيجان وقطر وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة، والتي تقل فيها معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب عن 10%، أدنى المستويات بين أعضاء المنظمة.

توجد الشابات على وجه الخصوص في وضع غير مواتٍ وهن أكثر عرضة للوقوع في فئة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب على الصعيد العالمي وكذا منطقة منظمة التعاون الإسلامي، كما أشارت إليه الأرقام أعلاه. وفي جميع بلدان المنظمة تقريبا - باستثناء غامبيا وتونس وتركمانستان - كانت حصة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب أعلى لدى الإناث مقارنة بالذكور في عام 2024، وهو ما يمثله الشكل 20.4 بمعدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب للإناث إلى الذكور الذي يزيد عن 1. وقد وصلت هذه النسبة إلى 9.3 في قطر، على الرغم من أن قطر تستأثر بأحد أقل معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب من بين بلدان المنظمة. وبالمثل، لوحظت فروقات كبيرة بين الجنسين في معدلات الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في كل من عُمان والبحرين وبنغلاديش والمغرب والإمارات العربية المتحدة وباكستان، حيث كان المعدل بين الشابات أعلى بما يراوح بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف نظيره بين الشبان.

الشكل 20.4: معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب حسب البلد، 2023 (%)

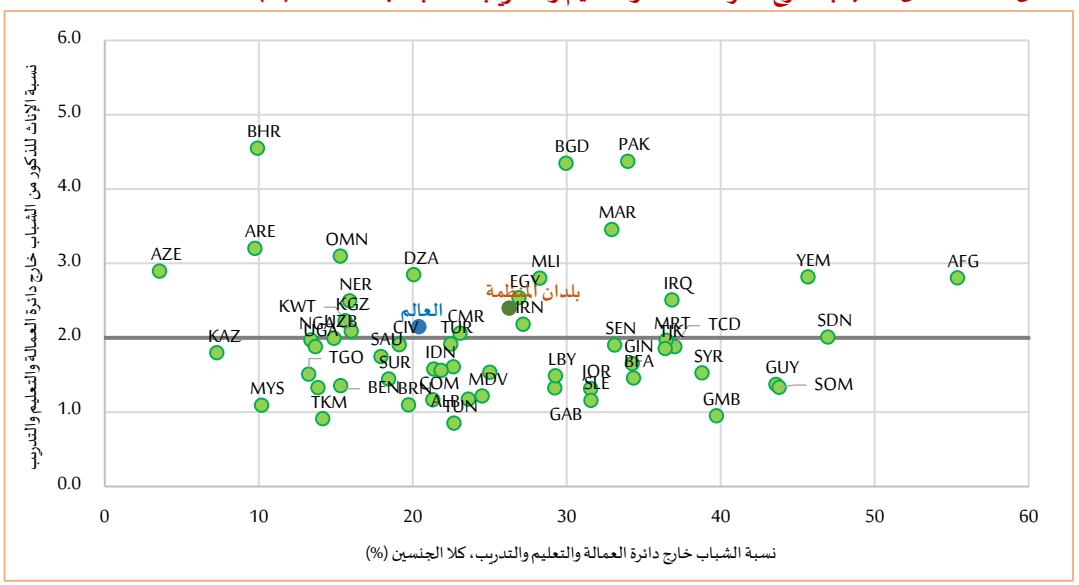

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، أغسطس 2024. ملاحظة: لا تظهر قطر في الشكل (معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب: 5.7%، نسبة الإناث للذكور من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب: 9.3).

ويمكن أن يعزى ارتفاع احتمالية أن تكون الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة مثل التمييز القائم على نوع الجنس والزواج المبكر والمسؤوليات المترتبة عن الإنجاب. كما يمكن أن تؤدي هذه الاحتمالية المتزايدة إلى نواقص اقتصادية طويلة الأجل بالنسبة للمرأة، مما يؤدي إلى إدامة حلقات الفقر والحد من مساهماتها الممكنة في الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، تواجد المرأة خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب من شأنه أن يؤثر على صحتها النفسية ورفاهها الاجتماعي، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة ضد المرأة. وتتطلب معالجة هذه القضايا سياسات هادفة تعزز المساواة، وتدعم التوازن بين العمل والحياة، وتوفر فرص التعليم والتوظيف المصممة خصيصا لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها المرأة.

7.4 الشباب الذين يعيشون في فقر

يشير مصطلح معدل الفقر في أوساط العمال إلى نسبة الأشخاص العاملين الذين يعيشون في أسر معيشية يقل نصيب الفرد فيها من الاستهلاك أو الدخل عن خط الفقر الدولي المعترف به وهو 2.15 دولار في اليوم (UNSD, SDG metadata). بالنسبة لهؤلاء العمال الفقراء، عادة ما تكون المشكلة في نوعية العمل، حيث أنهم يعملون ولكنهم لا يزالون غير قادرين على الإفلات وأسرهم من براثن الفقر. وتشمل العوامل التي تساهم في هذه الظاهرة انخفاض الأجور وخصائص الأسرة المعيشية ونوعية العمل ونوع الجنس والخصائص الشخصية الأخرى (ILO, 2019).

الشكل 21.4: معدل الفقر في أوساط العمال (النسبة المئوية للأشخاص العاملين الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار أمريكي حسب تعادل القوة الشرائية) (%).

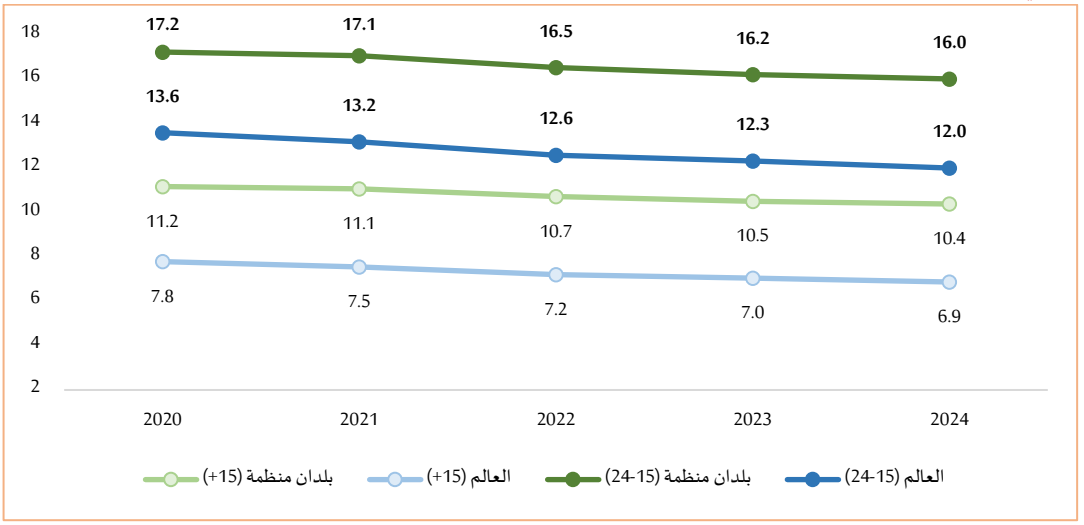

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2024.
ملاحظة: تقديرات منظمة العمل الدولية بخصوص معدل الفقر في أوساط الشباب العاملين (الفئة العمرية 15-24) متاحة حتى عام 2019. وقد قُدرت القيم للسنوات اللاحقة على أساس معدل النمو السنوي لإجمالي معدل الفقر في أوساط العمال (الفئة العمرية 15+)، أي بافتراض أن عدد الشباب العاملين الذين يعانون من الفقر المدقع قد ازداد بنفس معدل نمو عدد السكان العاملين الذين يعانون من الفقر المدقع خلال الفترة 2020-2024.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، 6.9% من الأشخاص العاملين البالغين 15 سنة فأكثر، كانوا يعيشون في أسر معيشية يقل دخلها عن خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار أمريكي في اليوم في عام 2024. وبالمقارنة، كان متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بنسبة 3.5 نقطة مئوية، حيث يعيش 10.4% من الأشخاص العاملين

في بلدان المنظمة تحت خط الفقر. وانخفضت نسبة الفقر بين العاملين في بلدان المنظمة بشكل طفيف من 10.7% في 2019 إلى 10.4% في 2024، ما يشير إلى إحراز قدر محدود من التقدم خلال تلك الفترة. وعلى النقيض من ذلك، انخفض معدل الفقر بين العاملين على الصعيد العالمي بشكل أكثر وضوحا، من 7.8% في 2020 إلى 6.9% في 2024، مواصلا اتجاهه التنازلي بعد الارتفاع المرتبط بجائحة كوفيد-19. وتبقى نسبة الفقر بين الشباب العاملين أعلى بكثير مقارنة بإجمالي السكان في سن العمل، سواء على المستوى العالمي أو في بلدان المنظمة. وكما هو موضح في الشكل 21.2، تشير التقديرات إلى أن حوالي 16.0% من الشباب العاملين في بلدان المنظمة عاشوا تحت خط الفقر في 2024، بالمقارنة مع 12.0% على مستوى العالم. تبرز معدلات فقر العمل المرتفعة باستمرار بين الشباب الحاجة إلى تدخلات سياساتية موجهة لمعالجة التحديات الهيكلية في سوق العمل وتعزيز نموّ اقتصادي شامل ومستدام.

8.4 ريادة الأعمال

تشهد ريادة الأعمال في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحولا ديناميكيا مدفوعا بالتحولات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي وديناميكيات السوق المتطورة. ومع تزايد عدد الشباب والتقدم التكنولوجي السريع، فإن مجال ريادة الأعمال غني بفرص الابتكار والتوسع. ولكن بالرغم من هذه الآفاق الواعدة، يواجه رواد الأعمال تحديات مستعصية مثل محدودية التمويل والتعقيدات التنظيمية (World Bank, 2024).

ولتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات ريادة الأعمال في المنطقة، لا بد من التغلب على هذه العقبات وتهيئة بيئة مواتية لنجاح الشركات الناشئة. ولا يقتصر ذلك على تحسين الوصول إلى الموارد المالية فحسب، بل يشمل أيضا تعزيز السياسات الداعمة والأطر التنظيمية التي تحفز الابتكار ونمو الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار في برامج التعليم وتنمية المهارات أمرا ضروريا لتمكين رواد الأعمال الطموحين بالأدوات والمعرفة اللازمة للازدهار في بيئة تنافسية.

زيادة على ذلك، يلعب تعزيز البنية التحتية والربط الرقمي دورا حيويا في تسهيل نمو الأعمال وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. ومن شأن المنطقة، من خلال المساعي التعاونية ومبادرات تبادل المعرفة بين رواد الأعمال وأصحاب المصلحة في القطاع والوكالات الحكومية، أن تنشئ منظومة مستدامة تذكي ريادة الأعمال وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما أن البلدان الأعضاء في المنظمة من شأنها في الأساس أن تقود حقبة جديدة تتميز بديناميكية ريادة الأعمال وازدهارها من خلال الاستفادة من المزايا الديموغرافية وتبني الابتكارات التكنولوجية وتنفيذ سياسات مواتية (Wamda, 2023).

ومن خلال الجهود المتضافرة لمعالجة التحديات القائمة واغتنام الفرص المتاحة وتعزيز بيئة مواتية لريادة الأعمال، يمكن لبلدان المنظمة أن تبرز كمراكز عالمية للابتكار والحيوية الاقتصادية. كما أن تبني هذه البلدان للمساعي التعاونية والمبادرات الاستراتيجية سيمكنها من رسم مسار نحو الازدهار الشامل والتقدم الجماعي في السنوات المقبلة.

وضمن المشهد الديناميكي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهد الربع الأول من عام 2023 طفرة ملحوظة في استثمارات الشركات الناشئة. إذ جمعت هذه الأخيرة في هاتين المنطقتين 1.1 مليار دولار أمريكي خلال هذه الفترة، مما يسلط الضوء على ثقة المستثمرين المتنامية في إمكانات ريادة الأعمال في المنطقة (Wamda, 2023).

وتصدر كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر قائمة البلدان المستقطبة للاستثمارات، حيث دخلت شركات ناشئة بارزة قائمة الشركات البليونية. على سبيل المثال، جمعت شركة MNT-Halan الناشئة للتكنولوجيا المالية ومقرها مصر 400 مليون دولار في فبراير 2023، مما جعلها تنضم إلى نادي الشركات البليونية. وبالمثل، اكتسبت شركتا "تابي" و"تمارا" الناشئتان في مجال التكنولوجيا المالية ومقرهما المملكة العربية السعودية حق الانضمام إلى نادي الشركات البليونية بتقييمات بلغت 1.5 مليار دولار ومليار دولار على التوالي (Inc. Arabia, 2024; Wired Middle East, 2024).

وحتى فبراير 2024، تميزت تركيا بقائمة متجددة من الشركات البليونية، الأمر الذي يدل على ازدهار مجال ريادة الأعمال فيها. وتشمل الشركات البليونية القائمة شركة تراندیول بتمويل إجمالي قدره 1.5 مليار دولار، وشركة دريم بمبلغ 468 مليون دولار، وشركة غيتير بمبلغ 2.3 مليار دولار، وشركة بيبك بمبلغ 18 مليون دولار، وشركة إنسايدر بمبلغ 272 مليون دولار، وشركة بابارا بمبلغ مليوني دولار، وشركة هيبسيبورادا بتمويل لم يتم الكشف عنه (Anadolu Agency, 2023). وتجسد هذه الشركات التزام تركيا بتعزيز الابتكار وجذب الاستثمارات، مما يساهم في تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح مركزا عالميا بارزا لريادة الأعمال بحلول عام 2030.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لم تشهد المنطقة ظهور سوى عدد محدود من الشركات البليونية حتى الآن. ولكن التوقعات لا تزال واعدة، حيث تتوقع شركة مشاريع التكنولوجيا السعودية (STV) ظهور حوالي 45 شركة بليونية بحلول عام 2030، مما يدل على القدرة الخفية التي تتمتع بها ريادة الأعمال في المنطقة (MAGNiTT, n.d.). وزيادة على ذلك، تهدف تركيا إلى تصنيف إسطنبول بين أفضل 20 مركزا لريادة الأعمال على مستوى العالم بحلول عام 2030، متبنية هدفا طموحا يتمثل في رعاية 100 شركة بليونية وتعزيز نمو 100,000 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا داخل البلاد.

ويتمثل أحد الاتجاهات المحددة في مشهد ريادة الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي في الصعود السريع لقطاع التكنولوجيا المالية. فقد استفادت شركات ناشئة مثل م.ن.ت-هلان وتابي وتمارا وبابارا وكولاندي وفيغوبارا وإيزيكو من الحلول المالية المبتكرة لتلبية الاحتياجات المتطورة للمستهلكين. وتجسد هذه المشاريع قدرة المنطقة على دفع الابتكار الثوري وإعادة تشكيل معالم الصناعات التقليدية (Wired Middle East, 2024).

كما تكتسب المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة زخما في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد شرع الأردن، على سبيل المثال، في تنفيذ إصلاحات طموحة لمضاعفة مشاركة المرأة في القوى العاملة بحلول عام 2033، عاكسا بذلك جهودا متضافرة لتسخير مجموعة المواهب غير المستغلة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، أسست أربعة من أصل سبعة شركات بليونية في تركيا من قبل نساء، مما يشير إلى اتجاه متنامي لمشاركة المرأة (Anadolu Agency, 2023).

وعلى الرغم من الأشواط التي قطعتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز ريادة الأعمال، إلا أنها تواجه عددا من التحديات التي تسترعي الاهتمام. إذ تشكل التوترات الجيوسياسية وحالات عدم اليقين الاقتصادية والتعقيدات التنظيمية عقبات أمام مسار نمو منظومة ريادة الأعمال. كما لا تزال الفوارق بين الجنسين قائمة، مما يعيق المشاركة الكاملة للمرأة في مجال ريادة الأعمال.

المجمعات التكنولوجية وحاضنات المشاريع ومسرعات الأعمال

تعمل مراكز احتضان المشاريع ومسرعات الأعمال والمجمعات التكنولوجية كأدوات للتعاون بين رواد الأعمال والباحثين والمستثمرين والخبراء في المجال. ويعزز هذا التقارب بين الكفاءات والخبرات ثقافة الابتكار وتبادل المعرفة، مما يؤدي إلى تحقيق التقدم باستمرار في منظومة الشركات الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، يسهل قرب الشركات الناشئة من المؤسسات البحثية والجامعات داخل المجمعات التكنولوجية نقل التكنولوجيا وإتاحة فرص الشراكة، الأمر الذي يزيد من تعزيز ريادة الأعمال والابتكار. ومن خلال خلق بيئة داعمة وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات الدعم الأساسية، تمكّن هذه المرافق رواد الأعمال من التغلب على التحديات القائمة واغتنام الفرص المتاحة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

- **مجمع الدار البيضاء التكنولوجي (المغرب):** يُعتبر مجمع الدار البيضاء التكنولوجي أحد أكبر المجمعات التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يُقدم أحدث البنى التحتية وخدمات الدعم للشركات الناشئة والشركات القائمة على التكنولوجيا. وهو يُوفر خدمات احتضان المشاريع ومساحات للمكاتب ومختبرات وفرصا للتمويل وربط علاقات التواصل. ويُركز مجمع الدار البيضاء على تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة (Technopark Morocco, 2024).

- **واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP):** واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا هي مركز رائد للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال في قطر. وهي توفر بيئة مواتية للشركات الناشئة والمؤسسات البحثية وشركات التكنولوجيا للتعاون وتسويق ابتكاراتها. وتوفر إمكانية الوصول إلى مختبرات، وفرص تمويل، وبرامج إرشادية، وخدمات دعم الأعمال على المستوى العالمي. كما تركز على أبرز القطاعات مثل الطاقة والبيئة والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Qatar Science & Technology Park, 2024).

- **فلات6لابس (عدة بلدان):** فلات6لابس (Flat6Labs) هي مسرّعة أعمال بارزة للشركات الناشئة تعمل في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مصر وتونس والبحرين والمملكة العربية السعودية. وهي توفر للشركات الناشئة في مراحلها الأولى التمويل التأسيسي والإرشاد والتدريب وإمكانية الوصول إلى شبكة واسعة من المستثمرين والخبراء في المجال. كما تركز على مختلف القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والرعاية الصحية، وقد لعبت دورا مهما في دعم ريادة الأعمال والابتكار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Flat6Labs, 2024).

- **حاضنة المشاريع "ذا كريب" (الإمارات العربية المتحدة):** هي حاضنة رائدة للشركات الناشئة ومساحة عمل مشتركة تقع في دبي، الإمارات العربية المتحدة. توفر لرواد الأعمال بيئة داعمة تشمل الإرشاد والتوجيه وفعاليات التواصل وورش العمل وإمكانية الوصول إلى فرص التمويل. وتركز على تعزيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة في قطاعات مثل التكنولوجيا والإعلام الرقمي والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. وقد كان لها دورا فعالا في رعاية منظومة ريادة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة وخارجها (Forbes Middle East, 2024).

- **محطة إسطنبول:** مباني مطار أتاتورك في طور التحول إلى أحد أكبر مراكز ريادة الأعمال في العالم من خلال مشروع مركز التكنولوجيا وريادة الأعمال في مطار أتاتورك في إسطنبول. إذ سيصبح المركز أكبر مجمع تكنولوجي في تركيا، وسيخدم آلاف الشركات التكنولوجية والشركات الناشئة على مساحة مغطاة تبلغ 210,000 متر مربع وسيتمتع بقدرة على تنظيم عشرات الفعاليات سنويا. وسيشتمل هذا الجيل الجديد من المجمعات التكنولوجية على مكاتب عمل حديثة، وحاضنات مشاريع ومسرعات أعمال، ومساحات عمل مشتركة، ومراكز مشتركة للنماذج الأولية والإنتاج، ومختبرات بحث وتطوير، جميعها ستمكن من تحقيق المشاريع المبتكرة. كما سيشكل المركز ملتقى لشركات التكنولوجيا العالمية والمستثمرين والرعاة وصناديق الاستثمار والشركات الناشئة (Launch Ceremony of Terminal Istanbul, 2024).

- **منطقة بيليشيم فاديسي للتطوير التكنولوجي (تركيا):** يؤدي وادي تكنولوجيا المعلومات أنشطته بهدف تمكين تركيا من تحقيق الاستقلالية التامة من حيث الاقتصاد والتكنولوجيا في إطار رؤية النقلة التكنولوجية الوطنية. وفي هذا الصدد، يعمل وادي تكنولوجيا المعلومات كجسر يسمح لتركيا بنقل إنجازاتها في مجال الصناعات الدفاعية إلى التقنيات المدنية. وهو منصة يتحول فيها العلم إلى تكنولوجيا وتتحول التكنولوجيا إلى منتج. ويتم إجراء دراسات تهدف إلى تعزيز البيئة في مجالات التنقل، وتكنولوجيا الاتصالات، والأمن السيبراني، وتقنيات التصميم، والمدن الذكية، وتقنيات الألعاب، ولكل منها تكتلاتها الخاصة. ويهدف الوادي إلى تمكين تركيا وإنتاج تكنولوجيات ومنتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية في إطار الأهداف المدرجة في رؤية 2023 (Bilisim Vadisi, 2024).

- **مجمع إسطنبول التكنولوجي:** مجمع إسطنبول التكنولوجي هو منطقة تطوير تكنولوجي ومنظومة ابتكار تقع في إسطنبول، تركيا. والمجمع يعمل كمركز لأنشطة البحث والتطوير والابتكار، ويعزز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعية والحكومية. كما أنه بمثابة جسر يسمح لتركيا بنقل إنجازاتها في مجال التكنولوجيا العميقة إلى التقنيات المدنية، ويوفر البنية التحتية وخدمات الدعم للشركات القائمة على التكنولوجيا والشركات الناشئة ورواد الأعمال، مما يساعدهم على تسريع وتيرة نموهم وجهودهم في التسويق التجاري. وبفضل مرافقه المتطورة وشبكة شركائه الحيوية، يلعب المجمع دورا حاسما في دفع الاقتصاد القائم على الابتكار في تركيا قدما (Teknopark Istanbul, 2024).

- **مركز التسويق التجاري للأفكار (BTM)(من فكرة إلى مشروع):** BTM هو إحدى الحاضنات الرائدة في منظومة الشركات الناشئة التركية التي أنشأتها غرفة تجارة إسطنبول باعتبارها مؤسسة لتسويق الأفكار التجارية المبتكرة. ويقدم المركز خدمات مجانية بالكامل مثل التدريب والندوات، والدعم الإرشادي، ومطابقة المستثمرين، وفعاليات العرض التوضيحي، ومرافق مكتبية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، واستشارات فردية. وصنّفت مؤسسة UBI Global هذا المركز ضمن أفضل خمس حاضنات مشاريع بين القطاعين العام والخاص في العالم (Bilgiyi Tecarileştirme Merkezi (BTM), 2024).

مؤشر بيئة الأعمال الناشئة في منظمة التعاون الإسلامي

يكتسب مؤشر بيئة الاعمال الناشئة في منظمة التعاون الإسلامي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدان المنظمة في سعيها لتنمية بيئات قوية للأعمال الناشئة. ويعمل المؤشر بمثابة منصة تشجع الدول على المشاركة وتتبع الوضع العام لبيئاتها الخاصة بالأعمال الناشئة. كما يوفر معلومات شاملة لبيئات الأعمال الناشئة في بلدان المنظمة، ويقدم رؤى قيمة وتحليلات قائمة على البيانات.

ومن خلال تيسير المشاركة في المؤشر، تحصل بلدان منظمة التعاون الإسلامي على معلومات حيوية تساعد في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية. وبفضل الرؤى التي يوفرها المؤشر، يمكن للبلدان تحديد المجالات التي تسترعي التحسين وتنفيذ استراتيجيات مستهدفة لتعزيز بيئات الأعمال الناشئة. وهذا بدوره يعزز تنويع الاقتصادات ويشجع الابتكار ويخلق قوى عاملة موهوبة ويقلل من معدلات البطالة.

وزيادة على ذلك، سيلعب مؤشر بيئة الأعمال الناشئة في منظمة التعاون الإسلامي دورا محوريا في تسخير العائد الديموغرافي السائد في عدد من البلدان الأعضاء في المنظمة. فمع تشكيل الشباب لجزء كبير من سكانها، تمتلك هذه البلدان إمكانات هائلة في مجال ريادة الأعمال. ومن خلال المشاركة في المؤشر، يمكن لبلدان المنظمة الحصول على موارد وفرص قيّمة لرعاية هذه الإمكانات، مما يدفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يشجع المؤشر على إدماج الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب، في منظومة ريادة الأعمال، مما يعزز الاندماج الاجتماعي والتمكين (Wamda, 2023).

وأيضا، تعتبر جهود وضع مؤشر بيئة الأعمال الناشئة في منظمة التعاون الإسلامي دلالة على الالتزام بالتنافسية والاستدامة العالمية. فمن خلال المقارنة المعيارية مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية، يمكن لبلدان المنظمة أن تدعم بيئاتها الخاصة بالأعمال الناشئة لتحقيق النجاح على المستوى العالمي وتجذب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة التعاونية للمؤشر تشجع على تبادل المعرفة والتعلم المتبادل بين بلدان المنظمة، الأمر الذي يساهم في ازدهار المنطقة وتنميتها بشكل عام (MAGNiTT, 2024).

5. المشاركة الاجتماعية

تنص اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، التي وقع عليها 196 دولة، على أن «للشباب الحق في أن تُسمع أصواتهم وتؤخذ بعين الاعتبار عند صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم» (المادة 12، جيل بلا حدود، 2020). وإن قدرة الشباب على العمل والأنشطة الاجتماعي والعمل التطوعي أمر جوهري لتحقيق النمو المنصف والمستدام للمجتمعات. ومع ذلك، يعاني الشباب في جميع أنحاء العالم من وابل من التحديات التي تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص وتقويض المشاركة المدنية والسياسية. والشباب، في كثير من البلدان النامية، يعانون من الإجحاف والضعف إلى حد كبير؛ أصواتهم غير مسموعة ومشاركتهم في عملية صنع القرار وتأثيرهم عليها هامشيان (Generation Unlimited, 2020).

وتشير الأدلة إلى أن الشباب النشطين اجتماعيا، تكون لديهم القدرة على تحسين تفكيرهم النقدي وتعزيز قدراتهم التواصلية ومهاراتهم التفاوضية ويكونون قادرين على تكوين علاقات سليمة (Martin et al., 2015). وتؤدي مشاركة الشباب في عملية صنع القرار إلى تطوير سياسات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم (Tatum, 2012). كما يتمتع الشباب، عندما ينشطون اجتماعيا، بالقدرة على تعزيز المجتمع المدني، وزيادة حس المساءلة في القطاع العام، وتحسين آليات تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي (Hickey & Mohan, 2004). وكل هذه العوامل تزود الشباب بالأدوات اللازمة لمكافحة الصراعات الاجتماعي وعدم المساواة والظلم وسوء المعاملة والتمييز (Generation Unlimited, 2020).

تماشيا مع الالتزامات العالمية، تشدد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي[27] بشأن الشباب على الإدماج الاجتماعي، ومشاركة الشباب، والمجتمع المدني باعتبارها مجالات محورية ذات أولوية للعمل. وتقر الاستراتيجية بأن الشباب ليسوا مجرد مستفيدين، بل هم شركاء أساسيون في دفع عجلة التقدم الاجتماعي وتعزيز التماسك في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال تعزيز المشاركة الشاملة، تسعى الاستراتيجية إلى إزالة الحواجز التي تهمش الشباب، ولا سيما أولئك المنتمين إلى الفئات الهشة أو غير الممثلة بشكل كاف. كما تدعو إلى الانخراط الفاعل للشباب في الحياة المدنية وعمليات صنع القرار، وإلى تعزيز منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب أو تخدمهم بوصفها أدوات حيوية للنهوض بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء (SESRIC, n.d.).

ومع ذلك، ما زالت مشاركة الشباب الاجتماعية والمدنية والسياسية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتشكل إلى حد كبير في إطار البنى والتراتبيات الاجتماعية التقليدية. ولا يزال هناك قصور عام في الاعتراف بقدرة الشباب على الاضطلاع بدور صناع السياسات، إلى جانب وجود حواجز منهجية تحدّ من مشاركتهم في الحوكمة. وعلى

[27] راجع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب [https://www.sesric.org/files/Youth-Strategy.pdf]

الرغم من هذه التحديات، حققت عدة بلدان تقدما ملحوظا في تعزيز تمكين الشباب ومشاركتهم. فعلى سبيل المثال، تسعى الإمارات العربية المتحدة، من خلال الأجندة الوطنية للشباب 2031، إلى دمج أصوات الشباب في صنع السياسات وتعزيز مشاركتهم في مسيرة التنمية الوطنية (Bello, 2024; Emirates News Agency, 2024). وفي ماليزيا، يوفر نموذج تنمية الشباب المدني 2030 ومبادرة البرلمان الشبابي فرصا منظمة للشباب للانخراط في العمليات المدنية وبرامج إعداد القادة (Bernama, 2025; Youth Democracy Cohort, 2024).

وبالمثل، أطلقت عُمان برنامج قادة المستقبل ومبادرات شبابية عبر وزارة الثقافة والرياضة والشباب تركز على تزويد الشباب بمهارات القيادة والابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية، بما يمكنهم من المساهمة الفعالة في المجتمع (Royal Academy of Management, 2025; Muscat Daily, 2025). كما تعزز استراتيجية الهيئة العامة للشباب في الكويت 2025-2030 المسؤولية المدنية والابتكار والرفاه من خلال مبادرات يقودها الشباب تتماشى مع رؤية الكويت 2035 (KUNA, 2025; Al Sabah, 2025). في الوقت نفسه، أوجد برنامج المندوبين الشباب إلى الأمم المتحدة والسياسة الوطنية للشباب في دولة قطر منصات دولية تمكّن الشباب من تمثيل وجهات النظر الوطنية والدفاع عن الاستدامة والدمج الاجتماعي (Ministry of Foreign Affairs Qatar, 2025; Qatar News Agency, 2023).

1.5 البُعد السياسي

يقيم بُعد الشؤون السياسية مدى مشاركة الشباب في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية وغيرها من الفضاءات السياسية الرسمية. ويرتبط بُعد الانتخابات ارتباطا وثيقا بهذا البعد، الذي يعكس سهولة تسجيل الشباب في القوائم الانتخابية، ومستوى مشاركتهم في العمليات الانتخابية، ودرجة مصداقية هذه العمليات بما يضمن تمثيلا حقيقيا.

الشكل 1.5: درجات المؤشر العالمي لمشاركة الشباب في بُعد الشؤون السياسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024

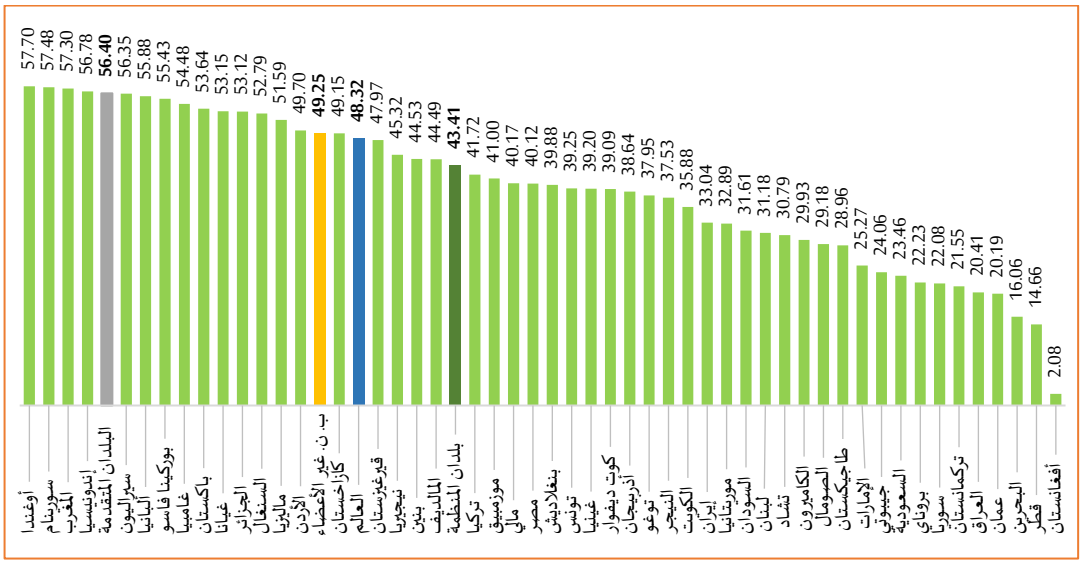

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات تقرير المؤشر العالمي لمشاركة الشباب لعام 2025. ملاحظة: درجة مؤشر المؤشر العالمي لمشاركة الشباب تتمثل في عدد يتراوح بين 0 و100، حيث تمثل الدرجة 100 أفضل نتيجة ممكنة، وتمثل الدرجة 0 أسوأ نتيجة ممكنة.

ووفقا لأحدث درجات المؤشر العالمي لتنمية الشباب، يبلغ المتوسط العالمي لمشاركة الشباب في الشؤون السياسية 48.3 نقطة، في حين يقل متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن ذلك ليبلغ 43.4 نقطة. وتسجل أعلى مستويات مشاركة الشباب في البلدان المتقدمة، حيث يصل المتوسط إلى 56.4 نقطة. وفيما بين بلدان المنظمة، لا يتجاوز عدد البلدان التي تخطت عتبة 50 نقطة سوى 13 بلدا، من بينها أوغندا (57.7)، وسورينام (57.5)، والمغرب (57.3)، وإندونيسيا (56.8)، وجميعها تتجاوز المتوسط المسجل في مجموعة البلدان المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت كل من أفغانستان وقطر والبحرين وعُمان والعراق وتركمانستان وسوريا وبروناي دار السلام والمملكة العربية السعودية وجيبوتي درجات أدنى من 25 نقطة، بما يشير إلى أن أقل من شاب واحد من بين كل أربعة شباب يشارك في العمليات السياسية في هذه البلدان (الشكل 1.5).

2.5 بُعد الانتخابات

يرتبط بُعد الانتخابات ارتباطا وثيقا ببُعد الشؤون السياسية، ويقيس الفرص والعوائق التي يواجهها الشباب في المشاركة في الانتخابات وممارسة حقهم في التصويت. وتعد المشاركة الانتخابية آلية أساسية تمكن الشباب من التأثير في تشكيل الحكومات وتوجيه مسار السياسات العامة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاهتمام السياسي عموما بين الشباب، لا يزال إقبالهم على التصويت منخفضا في العديد من السياقات. ويرى أنلار وآخرون (2025) أن هذا الأمر يعزى غالبا إلى اللامبالاة، غير أن الشواهد تشير إلى أن العوائق الهيكلية واللوجستية تؤدي دورا أكبر، ومن بينها ضيق الوقت، وصعوبة الوصول إلى إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية، وغيرها من التحديات.

الشكل 2.5: درجات المؤشر العالمي لمشاركة الشباب في بُعد الانتخابات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024

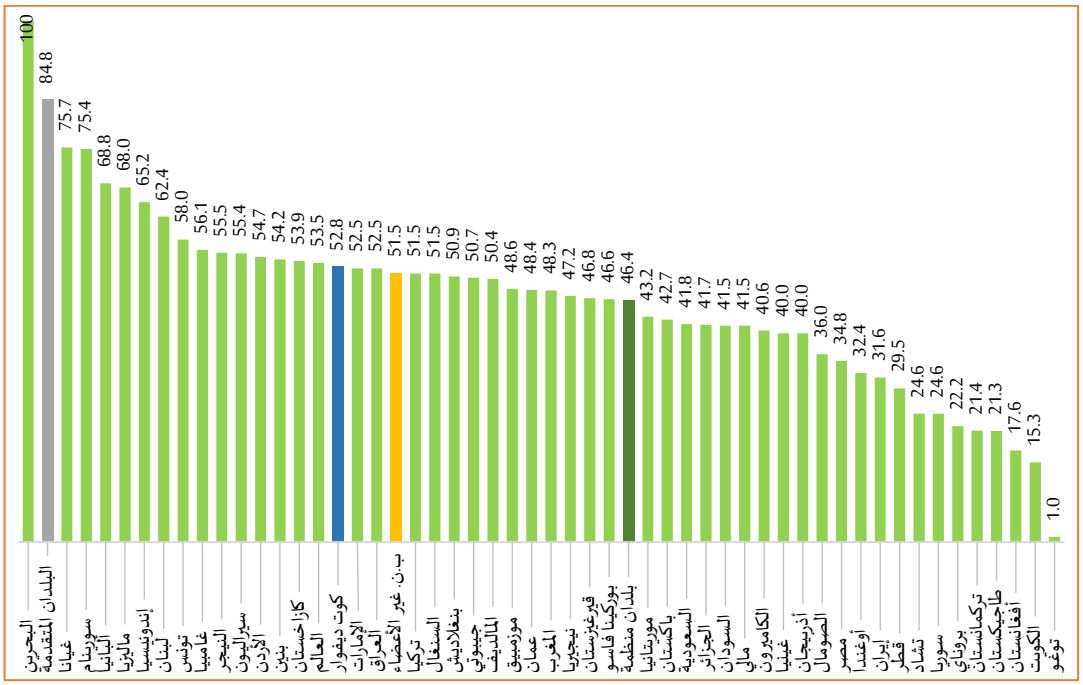

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات تقرير المؤشر العالمي لمشاركة الشباب لعام 2025. ملاحظة: درجة مؤشر المؤشر العالمي لمشاركة الشباب تتمثل في عدد يتراوح بين 0 و100، حيث تمثل الدرجة 100 أفضل نتيجة ممكنة، وتمثل الدرجة 0 أسوأ نتيجة ممكنة.

وعلى الصعيد العالمي، يبلغ المتوسط العام لدرجة مشاركة الشباب في الانتخابات 53.5 نقطة، في حين يبلغ متوسط بلدان منظمة التعاون الإسلامي 46.4 نقطة، وهي قيمة أعلى قليلا من درجة بُعد الشؤون السياسية البالغة 43.4 نقطة، الأمر الذي يعكس نمطا أوسع من تقييد تمكين الشباب في الساحات السياسية الرسمية. وعلى وجه التحديد، حققت البحرين درجة كاملة قدرها 100 نقطة، متجاوزة المتوسط المسجل في مجموعة البلدان المتقدّمة البالغ 84.8 نقطة في عام 2024. وبشكلٍ عام، تظهر 22 بلد عضو في المنظمة مستويات مرتفعة نسبيا من مشاركة الشباب في الانتخابات، حيث سجلت كل من البحرين وغيانا وسورينام وألبانيا وماليزيا وإندونيسيا ولبنان وتونس وغامبيا والنيجر وسيراليون والأردن وبنين وكازاخستان درجات تفوق المتوسط العالمي. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال مشاركة الشباب الانتخابية متدنية بشكل خاص في كل من توغو والكويت وأفغانستان وطاجيكستان وتركمانستان وبروناي دار السلام وسوريا وتشاد، حيث سجلت أدنى مستويات الانخراط على مستوى مجموعة بلدان المنظمة (الشكل 2.5).

3.5 بُعد الفضاء المدني

يقيس بُعد الفضاء المدني مدى قدرة الشباب على الانخراط في الحياة المدنية والتعبير عن آرائهم من خلال أنشطة تتجاوز الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية. ويعكس هذا البعد قدرتهم على إنشاء الجمعيات، وعقد التجمعات، والمشاركة في النقاشات العامة، واستخدام المنصات الإلكترونية. وعلى الرغم من رغبة الكثير من الشباب في المساهمة في مجتمعاتهم ومعالجة القضايا الاجتماعية، فإن حواجز مثل محدودية الوصول إلى منصات العمل المدني والقيود المفروضة على التجمعات العامة كثيرا ما تقوّض مشاركتهم. ووفقا لأحدث بيانات المؤشر العالمي لمشاركة الشباب، سجلت 16 بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي درجات تفوق 50 نقطة في هذا البعد، حيثتظهر كل من إندونيسيا وسورينام وغيانا والكويت وغامبيا والعراق مستويات قوية نسبيا من الانخراط المدني، يستفيد الشباب فيها من وجود شبكات مجتمع مدني نشطة وهامش أوسع لحرية التجمع. ومع ذلك، ما زال الشباب في معظم البلدان الأعضاء يواجهون تحديات في الوصول إلى فضاءات العمل المدني والمشاركة فيها، بما يعكس قيودا أوسع على مشاركة الشباب وتعبيرهم.

4.5 مؤشر تنمية الشباب

تشير الأدلة إلى أن النشاط الاجتماعي للشباب يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتقوية آليات المساءلة داخل القطاع العام، وإنعاش حركات المجتمع المدني (SESRIC, 2022). غير أن مشاركة الشباب في الشبكات الاجتماعية تتشكل في كثير من الأحيان تحت تأثير البنى الاجتماعية التقليدية، والمعايير الهرمية، وطبيعة البيئات السياسية. وعلاوة على ذلك، يؤثر الفقر والبطالة سلبا في انخراط الشباب في الأنشطة الاجتماعية والمدنية، إذ يقوضان احترام الذات ويخلقان قيودا زمنية تعيق المشاركة (SESRIC, 2022).

ويعد مؤشر تنمية الشباب أداة مهمة للرصد والتقييم تمكن البلدان من قياس مستوى تنمية الشباب ومقارنته، وتحديد الثغرات، وتتبع التقدم بمرور الوقت. كما يدعم المؤشر صياغة السياسات القائمة على الأدلة، ويمكن منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب من الدعوة إلى تنفيذ إصلاحات موجهة. ويسهم المؤشر كذلك في تعزيز الحوكمة الشاملة وإيجاد بيئات تمكينية تتيح للشباب الازدهار اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وقد طورته أمانة رابطة الكومنولث، ويقيس المؤشر تنمية الشباب عبر ستة مجالات، وهي: التعليم، والتشغيل والفرص، والصحة والرفاه، والمساواة والإدماج، والمشاركة السياسية والمدنية، والسلام والأمن. وتتراوح الدرجات من 0 (أدنى مستوى لتنمية الشباب) إلى 1 (أعلى مستوى ممكن).

الشكل 3.5: مؤشر تنمية الشباب (الدرجات الإجمالية، 2013 مقابل 2023)

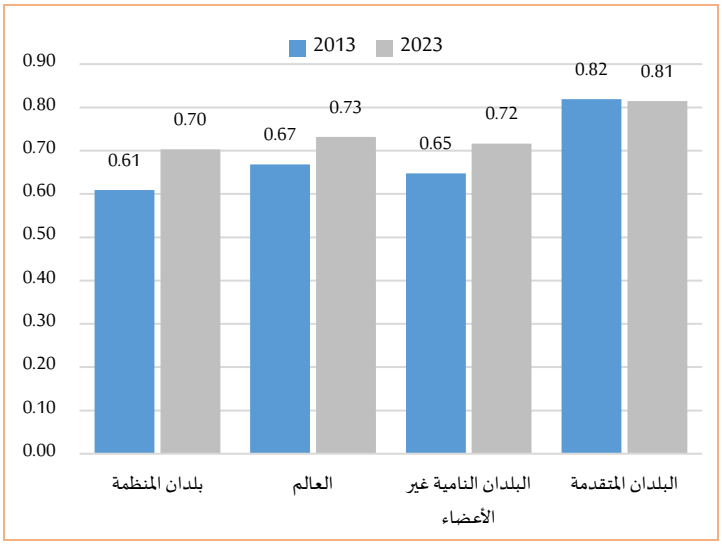

المصدر: تقرير مؤشر تنمية الشباب الصادر عن رابطة الكومنولث، 2023. ملاحظة: درجة مؤشر تنمية الشباب تتمثل في عدد يتراوح بين 0 و1، حيث تمثل الدرجة 1 أعلى مستوى ممكن من تنمية الشباب عبر جميع المؤشرات، في حين تعكس الدرجة 0 غيابا شبه تام لتنمية الشباب.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت درجة مؤشر تنمية الشباب من 0.67 في عام 2013 إلى 0.73 في عام 2023، بما يعكس تقدما في المجالات الستة جميعها. وسجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تصاعديا مماثلا، إذ ارتفع متوسط مؤشرها بمقدار 0.09 نقطة، من 0.61 في عام 2013 إلى 0.70 في عام 2023. وبالمقارنة، تحسنت درجات المؤشر في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة من 0.65 إلى 0.72 نقطة، في حين شهدت البلدان المتقدمة تراجعا طفيفا من 0.82 إلى 0.81 نقطة (الشكل 3.5).

وعلى مستوى فرادى البلدان، سجلت 25 بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي درجات تفوق المتوسط العالمي في عام 2023. وقد حققت كل من الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام أعلى درجة في المؤشر بلغت 0.81، تلتها البحرين وعُمان وقطر وماليزيا والكويت بدرجة 0.80 لكل منها، وهو ما يعكس تقدما ملحوظا في مجال تنمية الشباب. وعلى الجانب الآخر، ما زالت بلدان مثل أفغانستان والنيجر وتشاد والصومال وموزمبيق ومالي متأخرة في هذا المجال.

ومع ذلك، سجلت أكثر من نصف بلدان المنظمة (30 بلدا في المجموع) مكاسب تتجاوز 0.10نقطة، حيث تصدرت كوت ديفوار بزيادة قدرها 0.22 نقطة، تلتها كل من العراق وبوركينا فاسو وباكستان ومالي، التي حققت كل منها تحسنا يفوق 0.16 نقطة (الشكل 4.5).

ويشير الارتفاع المتواصل في قيمة مؤشر تنمية الشباب في بلدان المنظمة إلى تحول إيجابي نحو تحسين نتائج تنمية الشباب وتقليص الفجوات مقارنة بالمتوسطات العالمية. وتبرهن هذه التحسنات على تنامي الاعتراف بالشباب بوصفهم فاعلين رئيسيين في تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، تبرز أوجه عدم المساواة المستمرة بين البلدان الأعضاء الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في التعليم والتشغيل والصحة وتمكين الشباب مدنيا، من أجل استثمار العائد الديموغرافي على نحو كامل وضمان استمرار التقدم الشامل.

الشكل 4.5: الدرجات الإجمالية لمؤشر تنمية الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

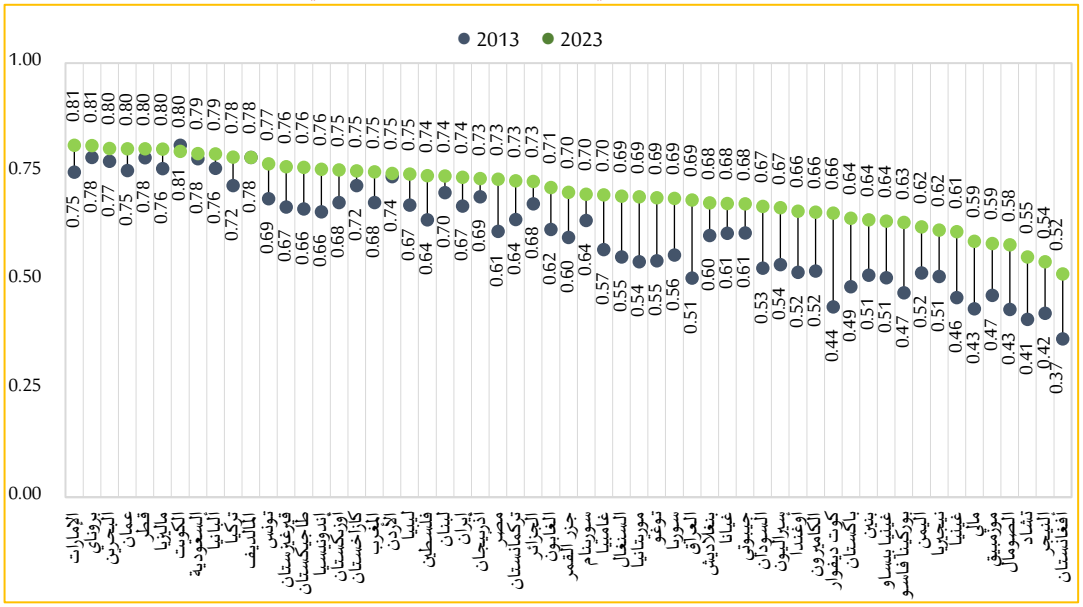

المصدر: تقرير مؤشر تنمية الشباب الصادر عن رابطة الكو منولت، 2023. ملاحظة: درجة مؤشر تنمية الشباب تتمثل في عدد يتراوح بين 0 و1، حيث تمثل الدرجة 1 أعلى مستوى ممكن من تنمية الشباب عبر جميع المؤشرات، في حين تعكس الدرجة 0 غيابا شبه تام لتنمية الشباب.

6. ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسات

بحلول عام 2023، بلغ عدد الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 367 مليون شاب، وهو ما يمثل نسبة 18% من إجمالي سكان المنظمة ويمثل 29.5% من السكان الشباب في العالم. وتشير التوقعات إلى أن حصة بلدان المنظمة من إجمالي عدد الشباب في العالم ستستمر في الزيادة في المستقبل المنظور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط عمر الشباب في بلدان المنظمة أصغر من متوسط عمر سكان العالم من الشباب، مما يعني أن البلدان الأعضاء في موقف أقوى فيما يتعلق بسكانها الشباب. وعلى الرغم من عدم الاستقرار في معدلات النمو السنوي للسكان الشباب في جميع أنحاء العالم على مدى العقد المنصرم من الزمن، إلا أن بلدان المنظمة سجلت معدلات نمو سنوية هامة.

وفي سياق التنمية المستدامة، فإن عدد السكان الشباب أمر بالغ الأهمية في تشكيل نمو القوى العاملة والمتطلبات الاقتصادية لخلق فرص العمل. ومن شأن الاستثمار في الشباب والمراهقين، الذين سيصبحون شباب المستقبل، وتعزيز فرص حصولهم على التعليم الجيد والمشاركة الاجتماعية وفرص العمل أن يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة. ولذلك، فإن إعطاء الأولوية للاستثمار في الشباب أمر حتمي، لأنه يمكّنهم من تحسين حياتهم والتأثير بشكل إيجابي على الأجيال القادمة.

وبالنظر إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تضم عددا كبيرا من الشباب، فإن إمكانات هذا الرصيد القوي لتعزيز مستقبل أكثر إشراقا للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إعطاء الأولوية لصحة الشباب وتعزيزها. فإن ضمان الصحة البدنية والنفسية للشباب يمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم ويجعلهم مساهمين حيويين في مجتمعاتهم. ومع ذلك، تكشف نتائج هذا التقرير عن وجود تحديات صحية كبيرة ومستمرة تواجهها هذه الفئة النشطة في بلدان المنظمة رغم التقدم المحرز في العقد الماضي. وتشمل هذه التحديات ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وارتفاع معدلات الخصوبة لدى المراهقات ووفيات الأمهات، وانتشار تعاطي المخدرات والإدمان السلوكي. وفي هذا الصدد، من شأن التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة أدناه أن تشكل مبادئ توجيهية لصناع السياسات على المستوى الوطني وعلى مستوى التعاون في منظمة التعاون الإسلامي:

توعية الشباب بشأن أنماط الحياة الصحية والمفعمة بالحيوية. يعتبر متوسط العمر المتوقع في سن 15 عاما أقل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى والعالم. وعلى الرغم من عدم وجود سبل مضمونة لزيادة متوسط العمر المتوقع، إلا أن الأبحاث أظهرت أن الأشخاص الذين يتبنون بعض التغييرات في نمط الحياة يميلون إلى العيش لفترة أطول من أولئك الذين لا يفعلون ذلك. وتشمل هذه التغييرات أشياء مثل تعديل النظام الغذائي، وإيقاف تشغيل التلفاز والخروج إلى الهواء الطلق، وزيادة التفاعلات الاجتماعية. وفي واقع الأمر، الأكل الصحي أمر مهم، وما يأكله المرء ويشربه يمكن أن يساعده أيضا

على العيش بشكل جيد ولفترة أطول. كما أن تناول الطعام الصحي وممارسة الرياضة بانتظام وعدم التدخين يمكن أن يقي من 80% من النوبات القلبية و 90% من مرض السكري من النوع الثاني و 70% من سرطان القولون والمستقيم (Willett, Skerrett, & Giovannucci, 2017). لذلك، يمكن أيضا أن يتأثر متوسط العمر المتوقع في سن 15 عاما بالالتزام بنمط حياة صحي. على سبيل المثال، ارتبط الالتزام بسياسات مكافحة التدخين أو عدم التدخين مطلقا، والنشاط البدني، وعادات الأكل الصحية، والحفاظ على شكل الجسم الصحي بزيادة متوسط العمر المتوقع (Ma et al., 2023). وتحتاج بلدان المنظمة إلى توسيع نطاق جهودها لتعزيز الأكل الصحي وأنماط الحياة الصحية وبالتالي تحسين متوسط العمر المتوقع والنتائج الصحية العامة، لا سيما بين الأفراد الأصغر سنا.

توفير حلول شاملة للشباب بشأن تعاطي المخدرات والإدمان وتعاطي التبغ والرفاهية الرقمية. يتعين تحقيق ذلك من خلال توفير حلول قائمة على الأدلة، وهو ما يتطلب إجراء تقييمات للنظام للسماح لصناع السياسات بالتخطيط الملموس لتقديم برامج وخدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة للشباب الذين يواجهون مخاطر تعاطي المخدرات والإدمان وتعاطي التبغ في البلدان الأعضاء. ومن شأن المبادئ الأساسية للمعايير الدولية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية لعلاج اضطرابات تعاطي المخدرات، وكذلك إطار المعايير الدولية للمكتب بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات، أن تشكل أدوات قيّمة في نطاق هذه الجهود. وإن الإدمان على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي ليس مصدر قلق للشباب فحسب، بل يتأثر الأفراد من جميع الأعمار والخلفيات بالنمو الواسع النطاق في هذا المجال، الذي أصبح مشكلة اجتماعية بارزة. ومن الأهمية بمكان إدراك آثار الاعتماد المتزايد على الأجهزة الرقمية على الرفاهية العامة والعلاقات الشخصية والصحة النفسية للشباب. ويمكن أن يساعد رفع مستوى الوعي وتنفيذ البرامج التعليمية على مختلف المستويات، بما في ذلك الشركات والمدارس، في الوقاية من الإدمان على التكنولوجيا ومكافحته. وفي نهاية المطاف، يتطلب التصدي لهذه الآفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي جهودا جماعية فيما بينها من خلال سن تشريعات بشأن استخدام الأجهزة الرقمية، فضلا عن التعاون الدولي مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن العديد من المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إعطاء الأولوية للاستثمارات في مرونة النظام الصحي للتأهب للأوبئة في المستقبل، بالإضافة إلى تخصيص الموارد لتعزيز خدمات الصحة النفسية في مرحلة ما بعد كوفيد-19. خلال الجائحة، كان هناك ارتفاع في حالات الاكتئاب والقلق والتوتر واضطراب الهلع والوسواس القهري والأعراض الجسدية واضطرابات النوم والهذيان والذهان وإيذاء النفس والانتحار بين عامة الناس بما في ذلك الشباب. وبالتالي، فإن انتشار هذه الاضطرابات قد يضع عبئا أكبر على أنظمة الرعاية الصحية النفسية (Costa et al., 2022). لذلك، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه المشكلة، ومن الأهمية بمكان تحسين نظام إدارة الصحة النفسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وينطوي ذلك على زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة النفسية، وتنفيذ سياسات وقوانين قائمة على الحقوق في مجال الصحة النفسية، وزيادة عدد مرافق تحسين الصحة النفسية مثل مستشفيات الأمراض النفسية، ووحدات الصحة النفسية في المستشفيات العامة، ومرافق الصحة النفسية في العيادات

الخارجية، ومرافق علاج الصحة النفسية، والمرافق السكنية المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأسرّة المخصصة للصحة النفسية في المستشفيات العامة والمرافق السكنية المجتمعية. وباختصار، ينبغي تعزيز رعاية الصحة النفسية وإعطاؤها نفس القيمة والأولوية التي تحظى بها الصحة البدنية.

وكما هو الحال في الصحة والرفاه، فإن وضع التعليم وتنمية المهارات بين الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعرض إنجازات كبيرة وتحديات حاسمة على حد سواء. فالتقدم المحرز في بعض المجالات يسلط الضوء على إمكانات النمو والتنمية، في حين أن التفاوتات المستمرة تؤكد الحاجة إلى تدخلات هادفة وجهود متواصلة.

حققت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا على مستوى تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب. ويعد هذا التقدم بالغ الأهمية لأن محو الأمية يشكل الأساس لمواصلة التعليم وتنمية المهارات. وزيادة على ذلك، سُجلت زيادة كبيرة في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي. ويشير هذا النمو إلى زيادة القيمة المخصصة للتعليم العالي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الارتفاع المسجل في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، لا سيما بين الطالبات، يشير إلى تحول إيجابي نحو تمكين المرأة في التعليم العالي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قوى عاملة أكثر تنوعا وكفاءة.

ويعد إعطاء الأولوية لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إنجازا آخر جدير بالإشادة. فخريجو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ضروريون لدفع الابتكار التكنولوجي قدما والحفاظ على القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وتسلط النسب الكبيرة من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في بعض البلدان الضوء على التركيز الاستراتيجي على هذه التخصصات لتعزيز النمو الوطني.

كما أن ارتفاع عدد برامج التعليم والتدريب الفني والمهني وتزايد أعداد الطلبة المهنيين في التعليم الثانوي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعدان من التطورات الإيجابية. فالتعليم والتدريب الفني والمهني يلعبان دورا حاسما في إعداد الشباب للقوى العاملة من خلال توفير المهارات العملية والتدريب المتوافق مع متطلبات السوق. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الزيادة في حركة الطلاب الداخليين والخارجيين على حد سواء اتجاه واعدا. إذ أن الزيادة في عدد الطلاب القادمين من بلدان المنظمة الذين يتابعون تعليمهم في الخارج، فضلا عن تزايد عدد الطلاب الدوليين الذين يدرسون داخل بلدان المنظمة، يقوي أواصر التعاون العالمي ويعزز تبادل المعارف والمهارات.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة على مستوى تعليم الشباب وتنمية مهاراتهم. فالفوارق القائمة ضد الإناث في التعليم لا تزال تشكل معضلة في حد ذاتها. إذ أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم العالي أقل بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتتطلب معالجة هذه الفوارق سياسات وبرامج هادفة لتعزيز المساواة وتمكين المرأة من خلال التعليم. كما أن فرص الحصول على التعليم الجيد متفاوتة في جميع أنحاء منطقة المنظمة. ففي حين أن بعض البلدان تفتخر بارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والبنى التحتية التعليمية القوية، تواجه بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عوائق كبيرة. وتشمل هذه العوائق القيود الاقتصادية والافتقار إلى المرافق التعليمية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تعيق حصول الجميع على التعليم.

ويؤثر ارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي سلبا على جودة التعليم. حيث يحد اكتظاظ الفصول الدراسية من قدرة المعلمين على توفير الاهتمام والدعم الفردي للطلاب، مما قد يؤثر على نتائج التعلم وجودة التعليم بشكل عام. وزيادة على ذلك، يعتبر دمج التكنولوجيا في التعليم أمرا بالغ الأهمية للتعلم الحديث، ومع ذلك لا يزال الوصول إلى الأدوات والموارد الرقمية متفاوتا. فبينما قطعت بعض بلدان المنظمة خطوات كبيرة في دمج التكنولوجيا في أنظمتها التعليمية، تعاني دول أخرى من محدودية الوصول إلى الكهرباء وكذلك أجهزة الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت وبرامج محو الأمية الرقمية.

وبالتالي، في حين أحرزت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما جديرا بالثناء في بعض مجالات تعليم الشباب وتنمية مهاراتهم، لا يزال هناك مجال كبير لبذل المزيد من الجهود قصد معالجة التحديات القائمة. ومن خلال الاعتماد على الإنجازات ومعالجة التباينات، يمكن لبلدان المنظمة خلق مشهد تعليمي أكثر شمولا وإنصافا وفعالية لتمكين الشباب ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. في هذا الإطار، يمكن مراعاة التوصيات الواردة أدناه:

تعزيز نهج شامل لمحو الأمية في صفوف الشباب. يؤكد وجود أكثر من 55 مليون شاب أمي في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الحاجة الملحة لصناع السياسات لإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحسين محو الأمية في صفوف الشباب. ومن الأهمية بمكان مواصلة وزيادة الاستثمار والدعم المالي في قطاعات التعليم من قبل بلدان المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الدعوة إلى وضع سياسات لتقييم تطوير محو الأمية ودعم المبادرات الرامية إلى تحسين معدلات محو الأمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية خطوات أساسية. وينبغي أن يتعاون صناع السياسات مع المؤسسات التعليمية والشركاء من القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية لوضع وتنفيذ برامج توعية شاملة تضمن اتباع نهج منسق وفعال لزيادة فرص الوصول إلى تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والفرص الوظيفية للشباب. ويجب على السلطات التعليمية اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من ارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين من أجل تعليم أفضل جودة، مثل توظيف المزيد من المعلمين وتقديم حوافز لهؤلاء للعمل في المناطق الريفية.

دمج المهارات الحياتية ومبادرات التعليم المهني. يوفر استخدام مهارات الشباب ومواهبهم إلى أقصى إمكاناتهم إسهامات في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، وهو ما يتوافق مع أهداف استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب وأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال الجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية لصياغة السياسات والبرامج والإجراءات من أجل ضمان أن يكون الشباب في وضع أفضل لحفظ مهاراتهم والاحتفاظ بها، يمكن أن تكون برامج التدريب المهني المستهدفة مفيدة. ويجب زيادة جودة التعليم في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني وإمكانية الوصول إليه ليس فقط من أجل مستقبل الشباب ولكن أيضا من أجل المساهمة المحتملة في اقتصادات البلدان الأعضاء. ومن شأن زيادة التعاون بين البلدان الأعضاء، مثل توفير المنح الدراسية للطلاب، وتسهيل قدرتهم على الدراسة في بلدان مختلفة وضمان معادلة الشهادات بين البلدان الأعضاء، أن يسد الثغرات ويوفر المزيد من الفرص للحصول على تعليم أكثر كفاءة ومعرفة ذات صلة بالوظائف.

زيادة فرص الحصول على التعليم من خلال تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا. إن زيادة الرقمنة في عالم اليوم أمر حتمي، والشباب أكثر إلماما بالتقنيات الرقمية من الأجيال الأكبر سنا. ومن الضروري تخصيص موارد لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية داخل المؤسسات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، يوصى بالاستفادة من التكنولوجيا كمحفز للنهوض بالتعليم، إلى جانب تنفيذ تدابير استباقية لمعالجة أي عواقب سلبية محتملة والتخفيف من حدتها.

وتعتبر المشاركة الاقتصادية للشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي محورية لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي المستدام. وعلى مدى العقد المنصرم، أظهرت القوى العاملة من الشباب في هذه البلدان اتجاها تصاعديا مستمرا، مع زيادة حصتها في القوى العاملة الشبابية في العالم، مما يشير إلى الفرص الاقتصادية الممكنة. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات الإيجابية تُقوضها التفاوتات الكبيرة القائمة ضد الإناث والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تعيق المشاركة الكاملة. ومن الضروري معالجة هذه القضايا للاستفادة من العائد الديموغرافي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

وتسلط عدة نتائج رئيسية من هذا التقرير الضوء على المشهد المعقد للمشاركة الاقتصادية للشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل هذه النتائج الوضع غير المؤاتي للشابات في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة والأشخاص خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، والتحديات المستمرة في مجال ريادة الأعمال. وإن الفجوة المتواصلة بين الذكور والإناث في معدلات المشاركة في القوى العاملة والتوظيف والبطالة تؤكد على العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحد من مشاركة الإناث. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال قوى العمل من الشباب الذكور ضعف نظيرتها من الإناث تقريبا، مما يستلزم سياسات هادفة لدعم توظيف الإناث وسد الفجوة بين الجنسين.

وقد نجحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في خفض معدل البطالة بين الشباب في السنوات الأخيرة، وحافظت على متوسط المجموعة حتى أقل بقليل من المتوسط العالمي. ومع ذلك، لا تزال المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب، لا سيما بالنسبة للإناث، تشكل تحديات كبيرة. ففي حين قطعت بعض الدول أشواطا في خفض معدلات البطالة، لا تزال دول أخرى تعاني من ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل من الشباب حاليا بحوالي 17 مليون شاب في بلدان المنظمة. وهناك حاجة إلى المزيد من التدخلات الفعالة لخلق فرص عمل وتحسين قابلية التوظيف في صفوف الشباب، وخاصة الإناث منهم.

وإن العدد المتزايد من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب يثير القلق، على الرغم من تشجيل انخفاض طفيف في نسبة هذه الفئة من إجمالي عدد الشباب. وهذه الفئة معرضة أكثر من غيرها لخطر الإقصاء الاجتماعي ومواجهة الحرمان الاقتصادي. ويتطلب وضع الإناث اهتماما خاصا، حيث أن كل اثنتين من كل خمس فتيات وشابات هما خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. وتُعد استراتيجيات إشراك الشباب خارج العمالة والتعليم والتدريب في الأنشطة الإنتاجية أمرا بالغ الأهمية لإدماجهم في سوق العمل والتنمية الاقتصادية الشاملة.

ويعتبر تعزيز ريادة الأعمال بين الشباب سبيلا واعدا للتمكين الاقتصادي. فقد أظهرت مبادرات مختلفة آثارا إيجابية على سبل عيش الشباب وتوسيع نطاق الأعمال التجارية، لا سيما في استثمارات الشركات الناشئة في قطاع

التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في ضمان حصول رواد الأعمال الشباب على التمويل والدعم. ومن خلال التصدي الاستباقي للتحديات، واستغلال الفرص الناشئة، وتعزيز البيئة المناسبة لريادة الأعمال، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي لديها القدرة على أن تصبح مراكز قوة للابتكار العالمي والديناميكية الاقتصادية.

وفي ضوء ما سبق، ولمواجهة التحديات القائمة والاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين مشاركة الشباب وتمكينهم اقتصاديا، تُقترح التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب وتحسين القطاع العام لدعم توظيف الشباب. يتسم معظم سكان بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالشباب والنمو السكاني، مما يستدعي من صناع السياسات الشروع في خلق المزيد من فرص العمل لمن بلغوا سن العمل من خلال ريادة الأعمال وتحسين مناخ الأعمال. ويمكن للبلدان الأعضاء تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج بناء القدرات في مجال ريادة الأعمال، ومساعدة الشباب على فهم ديناميكيات السوق الجديدة والبيئات سريعة التغير وتعليمهم كيفية التعامل مع التحديات المرتبطة بريادة الأعمال. كما أنه من الأهمية بمكان تعزيز أنظمة الدعم لرواد الأعمال الشباب من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل، وتوفير خدمات تطوير الأعمال، وخلق بيئات مواتية للشركات الناشئة. ويمكن أن تكون قصص النجاح التي حققتها دول الشرق الأوسط الأعضاء في المنظمة بمثابة نماذج لبلدان المنظمة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين القطاع العام لتعزيز توظيف الشباب من خلال وضع إجراءات وسياسات استراتيجية تهدف إلى توفير المزيد من الفرص للشباب في الوظائف الحكومية والخدمات العامة والشركات المملوكة للدولة. ويمكن أن تشمل هذه السياسات تخصيص حصص توظيف للشباب، وإنشاء وكالات محلية تشجع الشباب على العمل الحر، واقتراح تشريعات داعمة، وتقليل الحواجز البيروقراطية أمام رواد الأعمال والمستثمرين الشباب.

مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل أمر ضروري للحد من البطالة الهيكلية بين الشباب. في بعض الأحيان يحدث عدم تطابق في سوق العمل بسبب ندرة فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية وأوجه القصور في النظم التعليمية. ولمعالجة هذه المشكلة، من الضروري إصلاح سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات والمؤسسات الفنية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز جودة التعليم، وضمان مواءمة المناهج الدراسية مع احتياجات أصحاب العمل. كما يؤدي التعليم والتدريب الفني والمهني دورا حاسما في تزويد الشباب بالمهارات الأساسية لسوق العمل، مما يمكنهم من المنافسة بفعالية. وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، تم تقديم خارطة الطريق الاستراتيجية للتعليم والتدريب الفني والمهني 2020-2025 لتعزيز جودة برامج التعليم والتدريب الفني والمهني في بلدان المنظمة. وتقدم خارطة الطريق هذه تدابير مبتكرة وفعالة وكفؤة للتعليم والتعلم في قطاعي التعليم والتدريب الفني والمهني الرسمي وغير الرسمي. وللتأكيد على أهمية الشباب ذوي الكفاءة لسوق العمل، تحتاج البلدان الأعضاء إلى استيعاب هذا الطريق في سياساتها الوطنية الفردية للتنفيذ. ومن شأن هذه الجهود التعاونية أن تساهم في تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في العديد من القطاعات والحد من تزايد أعداد الشباب العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة.

إجراء بحوث مستفيضة للإشراف على مبادرات تشغيل الشباب وريادة الأعمال التي تم التأكيد عليها في وثائق استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي، وهي استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

نحث صناع السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إجراء دراسات تشخيصية وطنية شاملة لتقييم فعالية السياسات المنصوص عليها في هذه الوثائق، مع التركيز بشكل خاص على الشباب وإنجازاتهم في سوق العمل. وسيساعد جمع البيانات وتحليلها بانتظام في فهم أثر التدخلات وإجراء التعديلات اللازمة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تضع البلدان الأعضاء وثائقها الخاصة على المستوى الوطني لدعم السياسات المحتملة بشأن عمالة الشباب، مع التركيز على خلق فرص عمل جيدة للشباب، لا سيما في القطاعات التي تشهد اتجاهات نمو مرتفعة.

الملحق

أ. مجموعات البلدان الرئيسية المعتمدة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (57)*					
الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	جمهورية قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بوركينا فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	جزر المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

البلدان المتقدمة* (41)			
أندورا	فرنسا	لتوانيا	جمهورية سلوفاكيا
أستراليا	ألمانيا	لوكسمبورغ	سلوفينيا
النمسا	اليونان	ماكاو، المنطقة الإدارية الخاصة	إسبانيا
بلجيكا	هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة	مالطا	السويد
كندا	أيسلندا	هولندا	سويسرا
كرواتيا	إيرلندا	نيوزيلاندا	محافظة تايوان الصينية
قبرص	إسرائيل	النرويج	المملكة المتحدة
جمهورية التشيك	إيطاليا	البرتغال	الولايات المتحدة
الدنمارك	اليابان	بويرتو ريكو	
إستونيا	كوريا	سان مارينو	
فنلندا	لاتفيا	سنغافورة	

* تشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث أبريل 2024.

البلدان النامية

تشمل جميع البلدان الأخرى غير تلك المصنفة باعتبارها بلدانا متقدمة.

ب. بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل

البلدان مرتفعة الدخل* (8)			
البحرين	غيانا	عمان	المملكة العربية السعودية
بروناي دار السلام	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل* (14)			
ألبانيا	إندونيسيا	ليبيا	تركيا
الجزائر	العراق	ماليزيا	تركمانستان
أذربيجان	إيران	جزر المالديف	
الغابون	كازاخستان	سورينام	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (20)			
بنغلاديش	مصر	المغرب	تونس
بنين	غينيا	نيجيريا	أوزبكستان
الكاميرون	الأردن	باكستان	
جزر القمر	جمهورية قرغيزستان	فلسطين	
كوت ديفوار	لبنان	السنغال	
جيبوتي	موريتانيا	طاجيكستان	

البلدان منخفضة الدخل* (15)			
أفغانستان	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
بوركينا فاسو	مالي	الصومال	أوغندا
تشاد	موزمبيق	السودان	اليمن
غامبيا	النيجر	سوريا	

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل إلى التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023. ووفقا لذلك؛

- البلدان المنخفضة الدخل: بمعدل 1,145 دولار، أو أقل، كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 1,146 و 4,515 دولارا أمريكيا،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4,516 و 14,005 دولارا أمريكيا،
- البلدان مرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 14,005 دولارا أمريكيا أو أكثر.

7. المراجع

Achor, E. E. (2022). Integrating Technologies in Curriculum Development. Journal of Curriculum and Instruction, 13(1&2), 4-33. Retrieved from https://ssrn.com/abstract=4468514

Ahsan, M.M., Jerin, S.S & Islam, R.I. (2023). Digital Divide in Education Sector of Bangladesh during COVID-19. *European Journal of Science Innovation and Technology* 3(3). 99

Al Abri, I., Al Hinai, O., Al Raisi, S., Al Harrasi, A., Al Jabri, Z., Al Maskari, M. (2023) Economic Growth and the Demand for Foreign Labor in the Oil-Exporting and Labor-Importing States of the Arab Gulf: Case of Oman. *Cogent Business & Management*, 10:3, 2256083. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311975.2023.2256083

Alosaimi, F. D., Alyahya, H., Alshahwan, H., Al Mahyijari, N., & Shaik, S. A. (2016). Smartphone addiction among university students in Riyadh, Saudi Arabia. Saudi medical journal, 37(6), 675.

Alotaibi, M. S., Fox, M., Coman, R., Ratan, Z. A., & Hosseinzadeh, H. (2022). Smartphone addiction prevalence and its association on academic performance, physical health, and mental well-being among university students in Umm Al-Qura University (UQU), Saudi Arabia. International journal of environmental research and public health, 19(6), 3710.

Al Sabah, S. (2025, September 6). Youth, values, and wellbeing: The heart of Kuwait Vision 2035. The Times Kuwait. https://timeskuwait.com/youth-values-and-wellbeing-the-heart-of-kuwait-vision-2035/

Anadolu Agency. (2023). Turkish startups eye success in the global market. Retrieved from https://www.aa.com.tr/en/economy/turkish-startups-eye-success-in-the-global-market/3075642#:~=Four%20of%20T%C3%BCrkiye's%20six%20unicorns,growing%20trend%20for%20female%20involvement

Bilisim Vadisi. (2024). About us. Retrieved from https://bilisimvadisi.com.tr/en/about-us/

Anlar, B., Cheeseman, N., Dobbs, K. L., Nguyen, L., & Pickard, S. (2025). The Global Youth Participation Index: Final Report. European Partnership for Democracy. https://gypi.studiopompelmoes.eu/assets/images/GYPI-Final-Report.pdf

Bello, A. R. (2024, May 15). UAE Cabinet's strategic moves: National Youth Agenda 2031 and introducing Blue Residency. Bayt Magazine. https://baytmagazine.com/uae-cabinets-strategic-moves-national-youth-agenda-2031-and-introducing-blue-residency/

Bernama. (2025, October 6). PM Anwar: Malaysia to continue championing Palestinian cause at international level. https://www.bernama.com/en/news.php?id=2354927

Bongaarts, J. (2020). Trends in Fertility and Fertility Preferences in Sub-Saharan Africa: the Roles of Education and Family Planning Programs. *Genus* 76, 32. Retrieved from https://doi.org/10.1186/s41118-020-00098-z

Business Technology Management (BTM) Istanbul. (2024). BTM has been chosen as one of the world's

top 5 incubation centers. Retrieved from https://btm.istanbul/haber/btm-has-been-chosen-as-one-of-the-worlds-top-5-incubation-centers

CDC. (2019). Mental Health: Poor Mental Health Impacts Adolescent Well-being. Retrieved from https://www.cdc.gov/healthyyouth/mental-health/index.htm

CDC. (2022) New CDC data illuminate youth mental health threats during the COVID-19 pandemic. Retrieved from https://www.cdc.gov/media/releases/2022/p0331-youth-mental-health-covid-19.html

CDC. (2023). Youth and Tobacco Use. Retrieved from https://www.cdc.gov/tobacco/data_statistics/fact_sheets/youth_data/tobacco_use/index.htm

CDC. (2024, October 17). Youth and tobacco use [Fact sheet]. https://www.cdc.gov/tobacco/php/data-statistics/youth-data-tobacco/index.html

Chevalier, A. (2022). How to Attract International Students? *IZA World of Labor* 2022: 36. Retrieved from https://wol.iza.org/articles/how-to-attract-foreign-students/long

Cilliers, E., J. (2017). The Challenge of Teaching Generation Z. PEOPLE: International Journal of Social Sciences, 3(1), 188-198. https://doi.org/10.20319/pijss.2017.31.188198

COMCEC. (2018). Skills Development: Vocational Education in the Islamic Countries. Retrieved from https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2021/07/12-POV-AN.pdf

Costa, A. C. D. S., Menon, V., Phadke, R., Dapke, K., Miranda, A. V., Ahmad, S., ... & Hashim, H. T. (2022). Mental health in the post COVID-19 era: future perspectives. Einstein (São Paulo), 20, eCE6760.

Dattani, S., Rodés-Guirao, L., & Roser, M. (2023). Why do women live longer than men? Our World in Data. Retrieved from https://ourworldindata.org/why-do-women-live-longer-than-men

Emirates News Agency. (2024, August 12). Federal Youth Authority launches National Youth Strategy 2031. WAM. https://www.wam.ae/en/article/b3z4ycz-federal-youth-authority-launches-national-youth

Ertemel, A. V. & Aydın, G. (2018). Dijital Ekonomide Teknoloji Bağımlılığı ve Çözüm Önerileri. *Addicta: The Turkish Journal on Addictions*, 5, 665–690. http://dx.doi.org/10.15805/addicta.2018.5.4.0038

Generation Unlimited. (2020). Young people's participation and civic engagement. Retrieved from https://www.generationunlimited.org/media/3021/file/Action%20Guide%205:%20Young%20people%E2%80%99s%20participation%20and%20civic%20engagement.pdf

Ferguson, J., Mathur, S., & Armstrong, A. (2021). Assessing the vulnerability and risks of adolescent girls and young women in East and Southern Africa: a preliminary review of the tools in use. Tropical Medicine and Infectious Disease, 6(3), 133.

Flat6Labs. (2024). Retrieved from https://www.flat6labs.com/

Forbes Middle East. (2024). The Cribb launches corporate ventures programs. Retrieved from https://www.forbesmiddleeast.com/industry/business/the-cribb-launches-corporate-ventures-programs

Gezgin, D.M. (2023). Çocuklarda Problemli Teknoloji Kullanımı, Olumsuz Etkileri ve Çözüm Önerileri. Paradigma Yayınları. Çanakkale.

Gribble, J. N., Bremner, J. (2012). Achieving a Demographic Dividend. Population Bulletin 67, no. 2. Retrieved from https://www.prb.org/resources/population-bulletin-vol-67-no-2-achieving-a-demographic-dividend-2/

Hanni, M. (2019). Financing of education and technical and vocational education and training (TVET) in Latin America and the Caribbean.

Macroeconomics of Development series, No. 200 (LC/TS.2019/29/Rev.1). Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). Retrieved from https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/44599/4/S1900376_en.pdf

Hickey, S. & Mohan, G. (Eds.) (2004). Participation: From tyranny to transformation. London: Zed Books.

Hosen, I., Al Mamun, F., Sikder, M. T., Abbasi, A. Z., Zou, L., Guo, T., & Mamun, M. A. (2021). Prevalence and associated factors of problematic smartphone use during the COVID-19 pandemic: a Bangladeshi study. Risk management and healthcare policy, 3797-3805.

ILO. (2019). The working poor - or how a job is no guarantee of decent living conditions. Retrieved on 21 May 2024 from https://www.ilo.org/publications/working-poor-or-how-job-no-guarantee-decent-living-conditions

ILO. (2022). The gender gap in employment: What's holding women back? Retrieved on 13 May 2024 from https://webapps.ilo.org/infostories/en-GB/Stories/Employment/barriers-women#intro

ILO. (2023). Productivity Ecosystems for Decent Work Glossary of frequently used terminology Retrieved on 31 October, 2025 from https://www.ilo.org/publications/glossary-frequently-used-terminology

Inayatullah, S., (2016). Youth Bulge: Demographic Dividend, Time Bomb, and other Futures. *Journal of Futures Studies*, 21(2), 21–34. Retrieved from https://jfsdigital.org/wp-content/uploads/2017/01/21-2-2.pdf

Inc. Arabia. (2024). 5 unicorns out of MENA and the GCC. Retrieved from https://en.incarabia.com/5-unicorns-out-of-mena-and-the-gcc-617112.html

IsDB. (2024). Scholarship Programs. Retrieved from https://www.isdb.org/scholarships-backup/scholarship-programs

Jones, E. A., Mitra, A. K., & Bhuiyan, A. R. (2021). Impact of COVID-19 on mental health in adolescents: a systematic review. International journal of environmental research and public health, 18(5), 2470.

Karimli, L., Samman, E., Rost, L., & Kidder, T. (2016). Factors and norms influencing unpaid care work: Household survey evidence from five rural communities in Colombia, Ethiopia, the Philippines, Uganda and Zimbabwe. Oxfam GB.

Khan, A.A. (2012, July 15). Higher education exchange programme launched by OIC. University World News. Retrieved from https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20120713170242894

KUNA. (2025, August 12). Kuwait Info. Min. launches new Youth Public Authority strategy '25–'30. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3244240

Launch ceremony of Terminal Istanbul. (2024) Retrieved from https://iincubation.com/launch-ceremony-of-terminal-istanbul/

Luo, H., & Lei, J. (2012). Emerging technologies for interactive learning in the ICT age, Educational Stages and Interactive Learning: From Kindergarten to Workplace Training, *IGI Global*, 73-91. https://doi.org/10.4018/978-1-4666-0137-6.ch005

Ma, T. C., Zhou, J., Wang, C. X., Lin, Z. Z., & Gao, F. (2023). Associations between the Healthy Eating Index-2015 and S-Klotho plasma levels: A cross-sectional analysis in middle-to-older aged adults. Frontiers in Nutrition, 9, 904745.

MAGNiTT. (2024). Retrieved from https://magnitt.com/

Masaba, B. B., Mmusi-Phetoe, R., Odhiambo, J. A., Bernard, R. O. N. O., Kabo, J. W., Moraa, D., ... & Ojiambo, S. L. (2022). Drivers of early marriage and teenage pregnancy in Kenya and Uganda during

COVID-19 lockdown period: A systematic review. Journal of Integrative Nursing, 4(4), 202-210.

Martin, S., et al. (2015). An examination of children and young people's views on the impact of their participation in decision-making. Ireland: Department of Children and Youth Affairs.

Ministry of Foreign Affairs Qatar. (2025, April 17). Qatar Launches 'Qatar Youth Delegates to United Nations' Programme. https://mofa.gov.qa/en/qatar/latest-articles/latest-news/details/2025/04/17/qatar-launches-'qatar-youth-delegates-to-united-nations'-programme

Mokhtarinia, H. R., Torkamani, M. H., Farmani, N., & Gabel, C. P. (2024). Smartphone addiction prevalence, patterns of use, and experienced musculoskeletal discomfort during the COVID-19 pandemic in a general Iranian population. BMC Public Health, 24(1), 1-9.

Muscat Daily. (2025, June 23). MCSY approves 61 youth initiatives in Oman for 2025. https://www.muscatdaily.com/2025/06/23/mcsy-approves-61-youth-initiatives-in-oman-for-2025/

Nazir, I. A. (2022). COVID-19 and Migrant Workers in the GCC Countries: End of the Gulf Dream? The Project on Middle East Political Science Blogs, January 2022. Retrieved from https://pomeps.org/covid-19-and-migrant-workers-in-the-gcc-countries-end-of-the-gulf-dream

Nazir, M. A., Al-Ansari, A., Abbasi, N., & Almas, K. (2019). Global prevalence of tobacco use in adolescents and its adverse oral health consequences. Open Access Macedonian Journal of Medical Sciences, 7(21), 3659.

Nikou, S., Kadel, B. and Gutema, D.M. (2023). Study Destination Preference and Post-Graduation Intentions: A Push-Pull Factor Theory Perspective, *Journal of Applied Research in Higher Education*. https://doi.org/10.1108/JARHE-04-2023-0149

OECD (2020), PISA 2018 Results (Volume V): Effective Policies, Successful Schools, PISA, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/ca768d40-en

OECD (2021). The Updated OECD Youth Action Plan Building Blocks for Future Action. Paris. Retrieved from https://www.oecd.org/employment/youth/The-Updated-OECD-Youth-Action-Plan.pdf

OECD. (2023). PISA 2022 Assessment and Analytical Framework, PISA, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/dfe0bf9c-en

OECD. (2024). Youth unemployment rate (indicator). https://doi.org/10.1787/c3634df7-en (Accessed on 10 May 2024)

OIC. (2019). OIC -2025: Programme of Action: Progress Report 2018 – 2019. Retrieved from https://www.oic-oci.org/upload/documents/POA/en/progress_report_2018_2019_en.pdf

OIC. (2022). OIC Signs Cooperation Framework Agreement with the Republic of Turkey for Provision of Scholarships. Retrieved from https://new.oic-oci.org/SitePages/NewsDetail.aspx?Item=727

OIC. (2024). OIC General Secretariat Inks a Memorandum of Understanding with the University of Management and Technology Lahore. Retrieved from https://new.oic-oci.org/SitePages/NewsDetail.aspx?Item=4021

Othman, Z., & Lee, C. W. (2017). Internet addiction and depression among college students in Malaysia. International Medical Journal, 24(6), 447-450.

Oxford University (2023). Young people's mental health deteriorated at greater rate during the pandemic – major new study. Retrieved from https://www.ox.ac.uk/news/2023-09-21-young-people-s-mental-health-deteriorated-greater-rate-during-pandemic-major-new#:~:text=Young%20people's%20mental%20health%20deteriorated%20during%20COVID%2D19%2C%20with%20higher,comprehensive%20new%20study%20has%20shown.

Ökkeş, K. I. S. A., & Karşıdağ, A. Y. K. (2021). Investigation of the Association Between Loneliness, Social Skill Levels and Internet Addiction in Junior High School Students'. Humanistic Perspective, 3(1), 43-59.

Population Reference Bureau, (2001), Resource Library: Around the Globe, Women Outlive Men. Retrieved from https://www.prb.org/resources/around-the-globe-women-outlive-men/

Prensky, M. (2001). Digital Natives, Digital Immigrants Part 2: Do They Really Think Differently? *On the Horizon*, 9(6), pp. 1-6. https://doi.org/10.1108/10748120110424843

Protheroe, N. (2005). Technology and student achievement [Electronic Version]. *Principal*, 85, 46-48.

Qatar News Agency. (2023, May 4). Director of Youth Affairs: Qatar's National Youth Policy Will Achieve Significant Gains. https://qatarspc.qa/en/news-7963.html

Qatar Science & Technology Park. (2024). Retrieved from https://qstp.org.qa/

Ramorola, M. Z. (2013). Challenge of effective technology integration into teaching and learning, *Africa Education Review*, 10(4), 654-670. https://doi.org/10.1080/18146627.2013.853559

Royal Academy of Management. (2025). Future Leaders Programme. https://ram.gov.om/en/future-leaders-programme-en/

Saadeh, H., Al Fayez, R. Q., Al Refaei, A., Shewaikani, N., Khawaldah, H., Abu-Shanab, S., & Al-Hussaini, M. (2021). Smartphone use among university students during COVID-19 quarantine: an ethical trigger. Frontiers in public health, 9, 600134.

Sampasa-Kanyinga, H., Hamilton, H.A., Goldfield, G.S., Chaput, J.-P. (2022). Problem Technology Use, Academic Performance, and School Connectedness among Adolescents. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(2337). https://doi.org/10.3390/ijerph19042337

Sanderson, W. C., & Scherbov, S. (2023). The effect of the COVID-19 pandemic on life expectancy in the USA: An application of hybrid life expectancy. Biology Methods and Protocols, 8(1), bpad025.

Schöley, J., Aburto, J. M., Kashnitsky, I., Kniffka, M. S., Zhang, L., Jaadla, H., ... & Kashyap, R. (2022). Life expectancy changes since COVID-19. Nature human behaviour, 6(12), 1649-1659.

SESRIC. (2015). OIC Outlook Series: Key Challenges of Youth in OIC Countries. Retrieved from https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/525.pdf

SESRIC. (2019). OIC-TVET Strategic Roadmap 2020-2025. Ankara. Retrieved from https://www.sesric.org/imgs/news/OIC-VET_Strategic_Roadmap_EN.pdf

SESRIC. (2021). OIC Women and Development Report 2021. Retrieved from https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/769.pdf

SESRIC. (2022). State of Youth in the OIC Member States 2022. Retrieved from https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=554

SESRIC. (n.d.). The OIC Youth Strategy. Organisation of Islamic Cooperation. Retrieved October 23, 2025, from https://www.sesric.org/files/Youth-Strategy.pdf

SESRIC. (2023a). Prospects and Challenges of OIC Member Countries: Swot Outlook 2023. Retrieved from https://www.sesric.org/files/article/851.pdf

SESRIC. (2023b). Marriage and Family Institution in OIC Member Countries. Retrieved from https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=571

SESRIC. (2023c, May 17). SESRIC Emerging Talents Capacity Building Programme (SET-CAB). Retrieved on 16 May 2024 from https://www.sesric.org/activities-announcements-detail.php?id=569

SESRIC. (2023d). OIC Labour Market Report 2023: Implications of Rising Digitalization and Automation on Employment. Retrieved from https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/852.pdf

Spitzer, M. (2014). Information technology in education: Risks and side effects. *Trends in Neuroscience and Education*, 3(3-4), 81-85. http://dx.doi.org/10.1016/j.tine.2014.09.002

Summak, M. S., Samancioğlu, M., Bağlibel, M. (2010).Technology integration and assessment in educational settings, Procedia - *Social and Behavioral Sciences*, 2(2), 1725-1729. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2010.03.973

Szymkowiak, A., Melović, B., Dabić, M., Jeganathan, K., Kundi, G. S. (2021). Information technology and Gen Z: The role of teachers, the internet, and technology in the education of young people. *Technology in Society*, Volume 65, 101565. https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2021.101565

Tan, L. H., Xu, M., Chang, C. Q., & Siok, W. T. (2013). China's language input system in the digital age affects children's reading development. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, 110(3), 1119–1123. https://doi.org/10.1073/pnas.1213586110

Tang, S. & Patrick, M. E. (2018). Technology and Interactive Social Media Use Among 8th and 10th Graders in the U.S. and Associations with Homework and School Grades. Computers in Human Behavior. 86, 34-44. https://doi.org/10.1016/j.chb.2018.04.025

Tatum, J. (2012). We need their help: Encouraging and discouraging adolescent civic engagement through photovoice. Children and Youth Services Review, 34, 2247-2254.

Technopark Morocco. (2024). Retrieved from https://www.technopark.ma/

Teknopark Istanbul. (2024). Retrieved from https://www.teknoparkistanbul.com.tr/

UN DESA (n.d). World Programme of Action for Youth, Health. Retrieved from https://social.desa.un.org/issues/youth/wpay/health/health on 22 May 2024.

UNAIDS. (2025). Global HIV & AIDS statistics: Fact sheet 10 July 2025 Update. Retrieved 10 October 2025, from https://www.unaids.org/en/resources/fact-sheet

UNESCO. (2023). Global Education Monitoring Report, 2023: technology in education: a tool on whose terms? Retrieved from https://www.unesco.org/gem-report/en

UNESCO. (2024). Global Education Monitoring Report – Gender Report: Technology on Her Term. Paris. https://doi.org/10.54676/WVCF2762

UNESCO-IESALC. (2020). Towards Universal Access to Higher Education: International Trends UNESCO: Paris. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375686

UNFPA (2023). *State of World Population Report 2023*. New York. Retrieved from https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210027137

UNFPA-WCARO, (n.d). Policy Brief: Why addressing child marriage and adolescent pregnancy is essential to achieving the demographic dividend in West and Central Africa. Retrieved from https://wcaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/UNFPA-POLICY-CM-WEB%20%282%29.pdf

UNICEF, (2019). *MENA Generation 2030*. New York. Retrieved from https://www.unicef.org/mena/reports/mena-generation-2030

UNICEF. (2025, July). Adolescent HIV prevention. UNICEF Data. Retrieved on 10 October 2025, from https://data.unicef.org/topic/hivaids/adolescents-young-people/

UNICEF. (2021). Towards Ending Child Marriage: Global trends and profiles of progress. Retrieved from https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2021/11/Towards-Ending-Child-Marriage-report-2021.pdf

UNICEF. (2023). Child marriage: Child marriage threatens the lives, well-being and futures of girls

around the world. Retrieved from https://www.unicef.org/protection/child-marriage

UNICEF. (n.d). HIV and AIDS: Envisioning an AIDS-free generation where all children and their families are protected from HIV infection. Retrieved from https://www.unicef.org/hiv

UNICEF-WCARO. (2015). Child marriage, Adolescent pregnancy and Family formation in West and Central Africa. Retrieved from https://www.unicef.org/wca/media/1171/file/English%20PDF.pdf

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), Population Division (2022). World Population Prospects 2022. Retrieved from https://population.un.org/wpp/

United Nations, Office of the Secretary General's Envoy on Youth. (2023). Contribution to Global Digital Compact. Retrieved from https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2023/05/Contribution-to-Global-Digital-Compact.pdf

Wamda. (2023, April). MENA startups raised $247 million in March 2023, pushing Q1 funding to $1.1 billion. Retrieved from https://www.wamda.com/2023/04/mena-startups-raised-247-million-march-2023-pushing-q1-funding-1-1-billion

Wentworth, D.K. & Middleton, J.H. (2014). Technology Use and Academic Performance. Computers & Education. 78, 306–311. http://dx.doi.org/10.1016/j.compedu.2014.06.012

WHO. (2005). WHO Framework Convention on Tobacco Control. Retrieved from https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/42811/9241591013.pdf?sequence=1

WHO. (2019). Suicide in the world Global Health Estimates. Retrieved from https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/326948/WHO-MSD-MER-19.3-eng.pdf?sequence=1

WHO. (2020, June 5). Smoking still a core challenge for child and adolescent health reveals WHO report. Retrieved from https://www.who.int/europe/news/item/05-06-2020-smoking-still-a-core-challenge-for-child-and-adolescent-health-reveals-who-report on 22 May 2024.

WHO. (2021). Comprehensive mental health action plan 2013–2030. Geneva. Licence: CC BY-NC-SA 3.0 IGO. Retrieved from https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/345301/9789240031029-eng.pdf?sequence=1

WHO. (2022b). World mental health report: transforming mental health for all. Retrieved from https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/356119/9789240049338-eng.pdf?sequence=1

WHO. (2022c). COVID-19 pandemic triggers 25% increase in prevalence of anxiety and depression worldwide. Retrieved from https://www.who.int/news/item/02-03-2022-covid-19-pandemic-triggers-25-increase-in-prevalence-of-anxiety-and-depression-worldwide

WHO. (2023). Suicide: Key facts. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/suicide on 30 March 2024.

WHO. (2024, September 25). Teens, screens and mental health. World Health Organization Regional Office for Europe. https://www.who.int/europe/news/item/25-09-2024-teens--screens-and-mental-health

WHO. (2024, April 10). Adolescent pregnancy: Key facts. Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/adolescent-pregnancy

WHO. (2024, November 26). Adolescent and young adult health: Risks and solutions: Key facts Accessed from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/adolescents-health-risks-and-solutions

Willett, W., Skerrett, P. J., & Giovannucci, E. L. (2017). Eat, drink, and be healthy: the Harvard Medical School guide to healthy eating. Simon and Schuster. Retrieved from https://www.klimareporter.de/images/dokumente/2023/03/3a84daaa-7c0b-4fcf-84c8-85aaa63683c4.pdf

Williamson, B. (2013). The Future of the Curriculum: School Knowledge in the Digital Age. *The MIT Press*. Cambridge, Massachusetts.

Wired Middle East. (2024). Top MENA startups of 2023. Retrieved from https://wired.me/business/top-mena-startups-of-2023/

World Bank. (2021). Unleashing the Potential of Young Women and Girls Everywhere. Retrieved on 13 May 2024 from https://blogs.worldbank.org/en/education/unleashing-potential-young-women-and-girls-everywhere

World Bank. (2022a). The Social and Educational Consequences of Adolescent Childbearing. Retrieved from https://genderdata.worldbank.org/en/data-stories/adolescent-fertility

World Bank. (2022b). Female labour force participation. Retrieved 15 April 2024 from https://genderdata.worldbank.org/en/data-stories/flfp-data-story#:~:text=Women%20are%20less%20likely%20to,business%20expansion%20or%20career%20progression

World Bank. (2024). Middle East and North Africa. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/region/mena

World Bank, UNESCO, and ILO. (2023). *Building Better Formal TVET Systems: Principles and Practice in Low- and Middle-Income Countries*. Washington D.C., Paris, Geneva: The World Bank, UNESCO, and ILO.

Youth Democracy Cohort. (2024, November). Youth political participation: Policy and literature review (1980–2023). https://youthdemocracycohort.com/wp-content/uploads/2024/11/Youth-Political-Participation-Policy-and-litterature-review-1980%E2%80%932023.pdf

YTB. (2024). Türkiye Bursları. Retrieved from https://ytb.gov.tr/daireler/uluslararasi-ogrenciler/turkiye-burslari

Zou, Z., Wang, H., d'Oleire Uquillas, F., Wang, X., Ding, J., & Chen, H. (2017). Definition of substance and non-substance addiction. Adv Exp Med Biol. 1010: 21-41.

Zulaika, G., Bulbarelli, M., Nyothach, E., van Eijk, A., Mason, L., Fwaya, E., ... & Phillips-Howard, P. A. (2022). Impact of COVID-19 lockdowns on adolescent pregnancy and school dropout among secondary schoolgirls in Kenya. BMJ global health, 7(1), e007666.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 ORAN, Ankara, Türkiye
Téléphone : (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org